جامعة يحي فارس بالمـدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات النقدية: دراسة حالة الجزائر (1999-2019)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:
مرباح مديحة

تحت إشراف الاستاذ :
د. عامر كمال

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د رميدي عبد الوهاب	أستاذ	جامعة المدية	رئيسا
د.عامر كمال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	مقررا
أ.د تهتان موراد	أستاذ	جامعة المدية	عضوا
أ.د يحياوي عبد الحفيظ	أستاذ	جامعة الجلفة	عضوا
أ.د حيدوشي عاشور	أستاذ	جامعة البويرة	عضوا
د. جبارة بناصر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا

السنة الجامعية :2023/2022

شكر وعرفان

الحمد لله حتى يبلغ الحمده منتهاه، على نعمه وآلائه الجسيمة العظيمة، وفضله وعطائه لعباده، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، اماما ومعلما، هاديا ومربيا، أُمر بالقراءة فكان عالما، فاتباع نهجه والسير على دربه واجب وسنه.

فاللهم اجعل عملنا هذا صالحا متقبلا، وتجاوز عن كل خطأ غير متعمدا، والشكر الجزيل لكل مساند داعيا، ونذكر منهم:

الأستاذ المشرف الدكتور **عامر كمال** الذي كان نبراسا مضيئا يقتدى به، ومنهلا لكل باحث عرفانا له بفضله العظيم وهو يشرف بتوجيهاته وإرشاداته القيمة التي ما توقفت يوما حتى اكتمل هذا العمل ليخرج إلى الوجود في شكله وصورته.

والشكر الى الاساتذة الصالحين المصلحين اعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الاطروحة من اجل اصلاح النقائص الموجودة فيها، فجزاهم الله عنا كل خير.

شكر موصول مرفوق الى كل من علمني حرفا، من قريب او بعيد، مساهما كان او داعما، ناصحا او ملبيا، فاللهم احفظهم بعينك التي لا تنام.

واخيرا والختام مسك، نشكرك يامن وجهت وعلمت ولازلت صاحب العطاء من اجل اعلاء مراتب العلم وزرع سانبل الامانة في عقول طلبتك، فاللهم ارفع مقامه وارح باله وأجعل عمله هذا في كتابه وارضه وارضى عنه يارحمن يا رحيم، اليك استاذي ومعلمي " **الاستاذ خليل عبد القادر**".

فجزاكم الله عنا كل خير

مرباح

الاهداء

إلى امي وابي حفظهما الله

إلى عائلتي وعائلة زوجي

إلى سندي زوجي عبد الله وبناتي خديجة، ابتهال، فريال

الى كل من له فضل علي من قريب او بعيد

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

مرباح

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أثر سعر الصرف على المتغيرات النقدية في الجزائر ، حيث تم التطرق إلى الإطار النظري لسعر الصرف، إضافة إلى تطور نظام سعر الصرف في الجزائر وكذا تم دراسة المتغيرات النقدية محل الدراسة المتكونة من التضخم ، سعر الفائدة ، والكتلة النقدية وتم تشخيص محددات اختيار سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 ، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في معالجة الاسس النظرية لمتغيرات الدراسة، واستعمل المنهج التحليلي لمعالجة المخرجات الاحصائية للدارسة القياسية.

حيث خلصت الدرسة القياسية الى مجموعة من النتائج كان ابرزها، وجود علاقة طردية بين كل من سعر الصرف و سعر الفائدة و عرض النقود، كما افرزت النتائج العلاقة العكسية بين سعر الصرف و التضخم.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة، عرض النقد .

Abstract:

This study aims to address the impact of the exchange rate on monetary variables in Algeria, where the theoretical framework of the exchange rate was addressed, in addition to the development of the exchange rate system in Algeria. As well as the study of monetary variables under study consisting of inflation, interest rate, and monetary mass. The determinants of choosing the exchange rate in Algeria were diagnosed during the period 1999-2019, where the descriptive approach was used to address the theoretical foundations of the study variables, and the analytical approach was used to treat the statistical outputs of the standard study.

Where the standard study concluded to a set of results, the most prominent of which was the existence of a direct relationship between the exchange rate, the interest rate and the money supply, and the results revealed the inverse relationship between the exchange rate and inflation.

Key words: exchange rate, inflation, interest rate, money supply.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	I
الإهداء	II
المستخلص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ–و
الفصل الأول : الإطار العام لسعر الصرف	01
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة لسعر الصرف.	03
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف	03
المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف وأهميته.	07
المطلب الثالث: نظم سعر الصرف والعوامل المؤثر فيه.	10
المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي	19
المطلب الأول: ماهية سوق الصرف.	19
المطلب الثاني: خصائص أسواق الصرف الأجنبي	21
المطلب الثالث: تقسيمات سوق الصرف الأجنبي وأهم المتعاملين فيه	22
المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف والرقابة عليه	25
المطلب الأول: ماهية سياسة سعر الصرف	25
المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف	27
المطلب الثالث: أنواع سياسة سعر الصرف	28
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني : مدخل مفاهيمي حول المتغيرات النقدية	33

فهرس المحتويات

تمهيد	**34**
المبحث الأول : قراءة حول المتغيرات النقدية	**35**
المطلب الأول : تعريف المتغيرات النقدية و الشروط المحقق لها	**35**
المطلب الثاني: مكونات المتغيرات النقدية	**36**
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الضخم.	**38**
المطلب الأول : ماهية التضخم	**39**
المطلب الثاني : النظريات المفسرة للتضخم.	**44**
المطلب الثالث : طرق معالجة التضخم	**45**
المبحث الثالث: مفاهيم عامة لأسعار الفائدة.	**47**
المطلب الأول : ماهية أسعار الفائدة	**48**
المطلب الثاني : أهم المدارس المفسرة لسعر الفائدة	**50**
المطلب الثالث : المحددات الاقتصادية لأسعار الفائدة	**53**
المبحث الرابع: الإطار النظري لعرض النقد.	**55**
المطلب الأول:ماهية العرض النقدي.	**55**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عرض النقد.	**57**
خلاصة الفصل	**59**
الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات النقدية في الجزائر	**60**
تمهيد	**61**
المبحث الأول : علاقة سعر الصرف ببعض المتغيرات الاقتصادية	**62**
المطلب الأول : علاقة سعر الصرف بكل من سعر الفائدة والتضخم	**62**
المطلب الثاني : علاقة سعر الصرف بالعرض النقدي واجمالي الناتج المحلي	**66**
المبحث الثاني : الانحدار الخطي البسيط وطريقة المربعات الصغرى	**67**
المطلب الأول : تحليل الانحدار الخطي البسيط	**67**

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: طريقة المربعات الصغرى	**70**
المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي يحدد اثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات النقدية حالة الجزائر (1999-2019)	**75**
المطلب الأول : تقلبات سعر الصرف واثرها على اسعار الفائدة في الجزائر (1999-2019)	**75**
المطلب الثاني: تقلبات سعر الصرف واثرها على التضخم في الجزائر (1999-2019)	**80**
المطلب الثالث: تقلبات سعر الصرف واثرها على العرض النقدي في الجزائر(1999-2019)	**84**
خلاصة الفصل	**89**
خاتمة	**94-91**
قائمة المراجع	**103-96**
ملاحق	**108-105**

قائمة الاشكال والجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل 01	**تحديد سعر الصرف التوازني**	07
الشكل 02	**تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف الثابت**	11
الشكل 03	**كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف العائم.**	14
الشكل 04	**أهم المشاركين في سوق العملة.**	24
الشكل 05	**الحلقة الفاضلة للعملة القوية.**	26
الشكل 06	**تأثير ارتفاع معدلات الطلب مع ثبات الناتج المحلي الإجمالي**	58
الشكل 07	**الهدف من طريقة المربعات الصغرى**	71

قائمـــــــة الجـــــــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول 01	نتائج التقدير للنموذج الخطي لتقلبات سعر الصرف واثرها على سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1999–2019)	77
الجدول 02	قيم احصائيات فيشر المحسوبة و الجدولية	78
الجدول 03	نتائج التقدير للنموذج الخطي لتقلبات سعر الصرف واثرها على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999–2019)	81
الجدول 04	قيم احصائيات فيشر المحسوبة و الجدولية	83
الجدول 05	نتائج التقدير للنموذج الخطي لتقلبات سعر الصرف واثرها على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999–2019)	86
الجدول 06	قيم احصائيات فيشر المحسوبة و الجدولية	87

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**احصائيات الدراسة**	105
02	**نتائج التقدير للنموذج الخطي لتقلبات سعر الصرف واثرها على سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1999–2019)**	106
03	**نتائج تقدير النموذج الخطي**	106
04	**نتائج التقدير للنموذج الخطي لتقلبات سعر الصرف واثرها على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999–2019)**	107
05	**نتائج تقدير النموذج الخطي**	107
06	**نتائج التقدير للنموذج الخطي لتقلبات سعر الصرف واثرها على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999–2019)**	108
06	**نتائج تقدير النموذج الخطي**	108

مقدمـــــــة

إن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية و ايجابية هو هدف تسعي كل دول العالم الى تحقيقه، فهو لا يحدث بفعل متغير اقتصادي معين وانما هي حصيلة تفاعل مجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية عند نسب معينة وفي ظروف معينة، ومن امثلة هذه المتغيرات سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة، الناتج الاجمالي، العرض النقدي وغيرها .

حبث يعتبر سعر الصرف موضع جدل بين نظريات الفكر الاقتصادي، حيث تتعدد النظريات الاقتصادية التي تناقش العوامل المحدد له أو المؤثرة فيه، وتظل أنظمته المختلفة محل نقاش بين أفضلية نظام من غيره، هذا بالرغم من توجه كثير من الاقتصاديات العالمية نحو تعويم أسعار عملاتها الوطنية .

فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة، مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة في سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية.

فقد ساهمت الادبيات الاقتصادية المختلفة في توضيح و شرح أنظمة أسعار الصرف المختلفة والعوامل المؤثرة عليها سلبا وإيجابا ومن بين تلك العوامل نجد التضخم و سعر الفائدة والعرض النقدي التي تعكس أثرها في سعر صرف العملة الوطنية في سوق الموازية لها.كما يعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسة ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية و القناة الأساسية التي تربط الأسواق المحلية و الأسواق الخارجية، من حيث توجيه الاستثمار وتخصيص المواد الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية.ان التحكم بسعر الصرف هو من إحدى المهام الأساسية التي يلجأ اليها البنك المركزي في الاقتصاديات المعاصرة، فمن خلال السياسة النقدية تحاول السلطة النقدية التحكم بسعر الصرف، ويعد الاستقرار النقدي احد أهم الشروط للمحافظة على القيمة الخارجية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية من خلال التحكم في المستوي العام لأسعار وتحقيق نمو في العرض النقدي الاسمي يتماشى مع معدل نمو الانتاج السلعي.

وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارةمع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى عملات الدولية بل كل شخص ينتقل إلى الخارجالبلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة النى يرد الذهاب اليها ولو كان سائحا،سيجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف.

تبنت الجزائر منذ الاستقلال إستراتجية للتنمية تهدف إلى إخراج البلاد من الوضعية المزرية الناجمة عن الاستعمار، فاعتمدت بذلك سياسة التصنيع التي تتطلب استثمارات ضخمة، لكن أمام ضعف الادخار الداخلي لتطبيق مثل هذه السياسة لجأت الجزائر إلى توجيه مداخيل المحروقات لتمويل المشاريع الاستثمارية، فساعدتها في ذلك عدة ظروف اقتصادية دولية منها: انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية وارتفاع أسعار البترول للحصول على المصدر الخارجي لتمويل مشاريعها، ففي أواخر الثمانينات تعرضت الجزائر لهزة في الاقتصاد الوطني نتجة أزمة خانقة تمثلت في تدهور رهيب و متواصل في أسعار النفط، بينت مدى هشاشة الاقتصاد الوطني وابرزت اختلالات عميقة وهيكلية في معظم التوازنات الكلية، مما أدى الى قيام الجزائر بإصلاحات اقتصادية باتخاذ عدة إجراءات أهمها تحرير الأسعار، مما نتج عنه ظهور ضغوط تضخمية كبيرة وتدهور حاد في قيمة العملة الوطنية بسبب نقص مخزون العملة الصعبة، فقد ظلت الجزائر ولفترات طويلة تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى تعدد في أسعار الصرف مما خلق وراءه اثر كبيرا على إجمال الناتج المحلي، كونه أهم المؤشرات التي تعكس حقيقة الأداء الاقتصادي للجزائر.

فقد اخضعت الجزائر الدينار الجزائري بعد الاستقلال لمجموعة من السياسات كانت تبحث من خلالها على إعطاء القيمة المنطقية له دون الخروج عن الملامح العامة للنظام الاقتصادي السائد، وكما هو معروف فقد اعتمدت الجزائر النظام الاشتراكي كمنهج اقتصادي دون قرابة الثلاثون سنة كان على سياسة الصرف أن تتكيف معه بكل حيثياته الاقتصادية و السياسة ، وبعد أن اختارت التخلي على هذا النظام كان ولابد أن تعيد تكيف سياسة الصرف مع النظام الاقتصادي الجديد الذي فرض عليها تحولات جذرية في سياستها المتعلقة بسعر الصرف، وفي إطار مواكبة التطوارات العالمية الحاصلة سعت الجزائر الى إعادة النظر مجددا في نظام الصرف من اجل إعطاء الدينار الجزائري المرونة الكافية لمواجهة التغيرات الحاصلة في التجارة العالمية .

ان المتغيرات النقدية تعد مقياسا لعرض النقود فهي تحضى حسب تغيراتها وتذبذباتها بالدراسة عموما و في نفس الوقت يستمر النقاش في الأبحاث الأكاديمية حول الصلة الممكنة للنقود بالسياسات، تقدم حركة المتغيرات النقدية معلومات تستفيد منها السلطات النقدية الجزائرية، وتتمثل هذه المتغيرات في:

التضخم الذي يعتبر من الظواهر الاقتصادية الكلية وهو يعد مؤشرا على مدى قوة السياسة النقدية وسلامتها، أما معدلات الفائدة فغالبا ما تقترن بمصادر التمويل المقترضة سواء كانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم

طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة و تتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض.

فالبنك المركزي في ظل عرض النقود يمارس سلطة محدودة للتحكم في سعر الفائدة ، ويؤثر في عرض النقود من خلال إدارة سعر الفائدة، فالعرض النقود دور على مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي، وانعكاساتها على مدى فاعلية السياسة النقدية و تحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي الجزائري.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسة و المتمثلة في :

ما طبيعة أثر سعر الصرف على بعض المتغيرات النقدية في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 ؟

للإحاطة بجوانب الموضوع نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف يؤثر سعر الصرف في سعر الفائدة و التضخم ؟
- ماهو تأثير تقلبات سعر الصرف على عرض النقد ؟
- ماهي العوامل المؤثرة في سعر الصرف ؟

فرضيات البحث :

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي :

1- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم.

2- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وسعر الفائدة.

3- وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والعرض النقدي.

أهداف البحث :

الأهداف التي يرمى إليها هذا البحث يمكن إيجازها فيما يلي :

- محاولة التعرف على إيجابيات و سلبيات كل من أنظمة سعر الصرف المختلفة: الثابتة، المرنة و الوسيطية.

-محاولة معرفة أهم التطورات التي عرفتها مختلف أسعار الصرف و المتغيرات النقدية خلال فترة الدراسة.

- محاولة إبراز أثار تقلبات أسعار الصرف ومدى تأثيرها على العملة الوطنية الجزائرية .

- الوقوف على طبيعة و أبعاد العلاقات بين تقلبات أسعار الصرف على بعض المتغيرات النقدية.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في محاولة إلقاء الضوء على أهمية سعر الصرف و على أهم محدداتها بغية بيان أثر هذه المحددات في التأثير على بعض المتغيرات النقدية خاصة سعر الفائدة، التضخم، عرض النقود.

أسباب اختيار البحث :

ترجع أسباب اختيار هذا البحث في مجملها إلى مايلي :

- يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة و التي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار .

- كونه متعلق بأنظمة أسعار الصرف التي تعتبر الركيزة التي تعتمد على السياسيات النقدية زيادة على كون أغلب الجوانب الاقتصادية مرتبطة بها .

- كما أن ترابط مؤشرات الاقتصاد الكلي فيما بينها ، أدت إلى البحث عن كيفية تأثير وتأثر هذه المؤشرات فيما بينها وبالاخص المتغيرات النقدية، وكذا التخفيض المستمر للعملة الوطنية أدى إلى دراسة دوافع هذا الانخفاض .

- لرغبة ذاتية .

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

إن الاطار الزماني للدراسة يغطي الفترة الممتدة من سنة 1999 الى غاية سنة 2019، ويرجع السبب الرئيسي لاختيار هذه الفترة الى توفر المعلومات الضرورية للدراسة .

وفي مايخص الاطار المكاني للدراسة فهو يخص دولة الجزائر.

الدراسات السابقة:

من الدراسات ذات العلاقة بهذه الدراسة مايلي:

-دراسة بلحرش عائشة (2014/2013)، موسومة ب: سعر الصرف الحقيقي التوازني-دراسة حالة الدينار الجزائري- اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المحددات ألاساسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، من خلال معرفة مدى ملاءمته لسياسة الصرف المتبعة في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة(1970-2012)للمتغيرات التالية: سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري كمتغير تابع، اسعار البترول، الناتج المحلي الخام، الانفاق الحكومي والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة.

-دراسة بوزيدي سعاد وطالب دليلة (2016/2015)،موسومة ب: أثر سعر الفائدة وعرض النقد على سعر الصرف الحقيقي-دراسة قياسية حالة الجزائر- اطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة ،تهدف هذه الدراسة الى معرفة علاقة طويلة المدى بين سعر الفائدة ، العرض النقدي وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1994-2016) ويستند هذا التحليل الى طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا حيث كشفت النتائج التجريبية على وجود علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الحقيقي وكل من سعر الفائدة، كما اظهرت تأثير سلبيا لعرض النقد على سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل.

منهج البحث :

بناء على طبيعة الإشكالية المطروحة وبغية الوصول إلى الأهداف الموجودة في البحث وقصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة تم استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية و الاقتصادية وعليه فان المنهج المستخدم سيكون منهجا وصفي تحليل حيث يمكن توضيح الجوانب النظرية للموضوع و التعريف بكافة المفاهيم المتعلقة بأسعار الصرف و أنظمته والاسس النظرية للمجاميع النقدية .

هيكل الدراسة :

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، إثنان نها نظرية سيتم من خلالها ألالمام بمختلف الجوانب العلمية المعرفية لمتغيرات الدراسة، والعلاقة البنائية بينها، اضافة إلى فصل تطبيقي سيتم من خلاله تحليل ونمذجة العلاقة بين متغيرات الدراسة .

حيث سيتطرق الفصل ألاول إلى كل مايخص ويمس ألاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف، كما سيتم من خلاله أخذ صورة عامة حول العوامل المحددة لسعر الصرف في سوق الصرف، والى اهم سياسات سعر الصرف.

اما الفصل الثاني سنحاول فيه دراسة أهم المتغيرات النقدية المتمثلة في سعر الفائدة، معدل التضخم و االعرض النقدية، وإلالمام بجميع جوانبه من الناحية النظرية.

أما الفصل الثالث الذي يمثل الدراسة التطبقية سنقوم بدراسة تحليلية قياسية لاثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية سنة 2019 ، لمعرفة إن كان لسعر الصرف أثر مباشر و ايجابي على بعض متغيرات النقدية كالتضخم و سعر الفائدة والعرض النقدي.

الفصل الأول
الإطار العام لسعر الصرف

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية ومقياس لحجم معاملاتها، ويعكس تحركاتها في معظم الحالات لأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي للدولة.

فمن خلال سعر الصرف تتم ترجمة الأسعار مابين الدول، وفي الوقت نفسه يعلب دوراً بارزا في التأثير على القدرة التنافسية لاقتصاديات العالمية.

كما يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف تبعا لعاملي العرض والطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهذا حسب نظام الصرف المتبع وتدخل السلطات النقدية. وفي هذا السياق توجد العديد من النظم التي تبحث في تفسير سعر الصرف وتغيراته.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى بعض الجوانب التي تخص سعر الصرف من ماهيته وأنواعه وسياساته حيث تم تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة لسعر الصرف.

المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي.

المبحث الثالث: سياسيات سعر الصرف والرقابة عليه.

المبحث الأول : مفاهيم عامة لسعر الصرف.

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة لتسوية ومقياسا للقيمة، فاقتناء سلعة من بلدها لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة وحدات العملة المحلية إلى العملات الأجنبية، ويطلق على هذه النسبة سعر الصرف.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف سعر الصرف واهم اشكاله

أولا: تعريف سعر الصرف

يمكن أن نذكر عدة تعاريف لسعر الصرف تجتمع في مفهوم واحد:

1-يعرف سعر الصرف على أنه هو سعر عملة بعملة أخرى فإحدى العملتين سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، فسعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معنية للحصول على وحدة عملة أخرى.[1]

2-هو السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية.[2]

3-كما يعتبر سعر الصرف سعر عملة أجنبية مقومة بالنقود المحلية أو الوطنية.[3]

كما يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين[4]

فمن الزاوية الأولى يعرف بأنه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي".

ومن الزاوية الثانية ينظر إلى سعر الصرف بأنه: "عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية"،وهكذا يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، إذ يعد سعر الصرف أداة ربط بالاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.

---

[1]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصادي الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص175.

[2]- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص203.

[3]-Y SIMON ET LOUTIER TECHNIQUE, FINANCIERESINTERNATIONALES, 8eme Edition Economica , Paris, 2003, Page 144.

[4]- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011،ص15.

وبصفة عامة يعتبر سعر الصرف واحد من أهم الأسعار في الاقتصاد، وبالتالي فهو سعر حساس جدا يستجيب بسرعة كبيرة لأي تغيرات، حتى التغيرات المتوقعة في الاقتصاد، لذا فإن سعر الصرف يتغير يوميا بل وعلى مدار الساعة.[1]

أي أنه من أهم أدوات السياسة الاقتصادية النقدية لما له من تأثير في جميع المعاملات الاقتصادية الدولية من خلال ربطه بين أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي والعالمي.[2]

ويعرف بأنه: "أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسوق المحلي للسلعة مرتبطة من خلال سعر الصرف،3 فهو ثمن عملة دولة ما مقومة في شلك عملة دولة أخرى.[4]

ومن هنا يمكننا القول أن الاهتمام بسعر الصرف كأداة اقتصادية يمثل فعالية في التحكم في الاختلالات الاقتصادية للبلدان النامية خاصة.

ثانيا:صيغ أو أشكال سعر الصرف

تتميز أسعار صرف العملات بعدم الثبات، فقد تتغير بالزيادة أو النقصان بناء على ما يؤثر فيها، سواء كانت إجراءات إدارية أو تأثيرات اقتصادية تظهر من خلال آلية العرض والطلب على العملة في سوق الصرف، ويمكن أن نحدد أشكال سعر الصرف فيما يلي:

1-سعر الصرف الاسمي (TCN) :

ويعرف بأنه: "السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية، دون إبراز القوة الشرائية للعملة".[5]

كما يعتبر مؤشر الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معنية، فإن تقلبات سعر الصرف الاسمي لعملة كل دولة ما تعكس التغييرات في قيم عملات الدول الأخرى، وهذا مع إعطاء لكل عملة وزنا مرجحا، أو أهمية بنسبة تتفق مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية

[1]- موردخار كرياتين، الاقتصاد الدولي، مدخل الساسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2007، ص256.

[2]- خليل إسماعيل عزيز، إبراهيم عبد الله جاسم، أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري العراقي خلال الفترة (1990-2016)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الثامن والخمسون، 2019، ص243.

[3]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص96.

[4]- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص80.

[5]- قوراري أسيا، أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الخامس، جامعة تلمسان، ص73.

الدولية.[1] أي هو السعر النسبي بين عمليتين مختلفتين بغض النظر عما تمثله من قوة شرائية[2] ويقسم سعر الصرف الاسمي بدوره إلى قسمين هما:

1-1 سعر الصرف الرسمي:

ويقصد به ذلك السعر الذي تأخذ به الدولة ويتم الإعلان عنه، وهذا السعر يعتبر الأساسي في كافة المعاملات التي تتم بين الأطراف المتعاملة في السوق الرسمي للصرف.

1-2 سعر الصرف الموازي:

وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا بعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.[3]

2-سعر الصرف الحقيقي (TCR):

يعرف سعر الصرف الحقيقي بين عمليتين لبلدين ما على أنه القوة الشرائية النسبية لهاتين العمليتين، حيث القوة الشرائية للعملة تساوي مقلوب مستوى الأسعار في بلد هذه العملة.[4] أي أنه هو السعر النسبي للسلع المتبادلة إلى السلع الغير متبادلة ما يحدد من خلاله عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية.[5]

وحسب نظر الاتحاد النقدي لمنطقة اليورو يعرف سعر الصرف الحقيقي: على أنه سعر الصرف الاسمي المقدر خلال فترة زمنية والذي يعتمد على نسبة مستويات الأسعار الأجنبية مقارنة بالأسعار المحلية، حيث أن أسعار الصرف الاسمية تكون ثابتة على مستوى الوحدة الاقتصادية في حين تتغير أسعار الصرف الحقيقية نتيجة للتغيرات في الأسعار النسبية، كما ينصرف مفهوم سعر الحقيقي إلى مفهوم الأزمة المتمثلة بأزمة أسعار

---

[1]- مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الطبعة3، الجزء2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائري، 2005، ص7-8.

[2]- السعيدي زهير، سعر الصرف والتعادل القوى الشرائية في الجزائري، استخدام اختيار التكامل المشترك، 1970،2016، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد4، العدد2، ديسمبر2017، ص330.

[3]- بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2010)، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر3، 2012،ص8.

[4]-LARBI Dohni, CARO HAINAUT, « Les Toux de change », de Boeck, Bruxelles, 2004, P16.

[5]- بشير تليلي، دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري على إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1990-2012)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، العراق، 2017، ص61.

الصرف وهنا يعرف على أنه التغيرات السوقية التي تجبر السياسة النقدية على صرف كميات كبيرة من احتياطاتها بهدف الحفاظ على استقرار أسعار الصرف السائدة.[1]

3-سعر الصرف الفعلي أو متعدد الأطراف (TCE):

وهو يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، حيث يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية.[2] وينقسم الى:

3-1 سعر الصرف الفعلي الحقيقي (TCRE):

هو سعر أسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.[3]

3-2 سعر الصرف الفعلي الحقيقي ('TCRE):

يأخذ بعين الاعتبار التوازي لسعر الصرف الاسمي الحقيقي للعملة الوطنية بالنسبة للعملات السلة وتطور الأسعار المحلية للشركاء التجاريين ويعطي بالعلاقة التالية.

TCRE'= TCNR x TMPPC/ilp

TCRE'=سعر الصرف الحقيقي التوازني

TCNR=سعر الصرف الاسمي التوازني

TMPPC=معدل مؤشر أسعار للشركاء التجاريين

PLI=مؤشر الأسعار المحلية

ليعبر عن حالة التوازن الداخلي والخارجي لمختلف الاقتصاديات، ويمكن توضيح كيفية تحديد سعر الصرف التوازني بيانيا كما يلي:

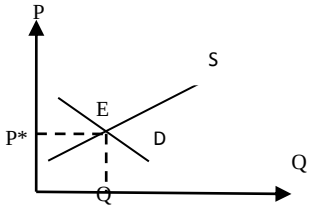
---

[1]- عاطف لافي مزوك، أكرم نعمة على، تحليل وقياس أثر العوامل التي تحدد سعر الصرف في العراق، مجلة المتنبي للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد9، العدد الرابع، 2019، ص229.

[2]- لحلو موسى بوخاري، دور ساسية سعر الصرف الأجنبي في رفع كفاءة الساسية النقدية، مذكرة لينل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، العراق، 2009، ص53.

[3]- بلقاسم رحالي، نسمير بوعافية، عوادي مصطفى، أثر تحرير التجارة الخارجية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد1، العدد الثاني، جامعة الوادي، ديسمبر 2018، ص140.

الشكل رقم01: تحديد سعر الصرف التوازني



المصدر:احمد منذور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990، ص 128.

يوضح منحى الطلب على الصرف الأجنبي العلاقة العكسية بين سعر الصرف وكمية الصرف، بينما يبين منحنى عرض الصرف الأجنبي العلاقة الطردية بين سعر الصرف وكمية الصرف.

ويتحدد سعر الصرف التوازني كما هو موضح في الشكل (1) عند النقطة E التي تكون الكمية المطلوبة من الصرف تساوي الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي أي عن طريق تقاطع منحنى الطلب على الصرف الأجنبي(D) مع منحنى عرض الصرف الأجنبي (S)

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف وأهميته.

لسعر الصرف وظائف وأهمية بالغة في الاقتصاد تتمثل أهمها فيمايلي:

أولا: وظائف سعر الصرف:

باعتبار سعر الصرف أداة اقتصادية فتأثيره في توازن الاقتصاد الكلي واسع، ويظهر من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية وتتمثل أهم وظائف سعر الصرف فيما يلي:

1-1 الوظيفة القياسية:

يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار الأسواق العالمية، وهكذا فإن سعر الصرف يمثل بالنسبة لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية.[1]

1-2 الوظيفة التطورية:

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معنية إلى مناطق معنية من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو يمكن توفيرها عن طريق الاستيراد

[1]-أمين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة المستنصرية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 1980، ص205.

بسعر أقل من الداخل، حيث تتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي في التجارة الخارجية للبلدان.[1]

1-3 تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد أو جدبها إلى قطاع السلع الدولية بحيث تصبح العديد من السلع قابلة للتصدير وتنخفض إعداد السلع التي يتم استيرادها إذ يؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة استخدام عاملي الإنتاج (العمل ورأس المال) في قطاع التصديري والصناعات المنافسة للاستيراد والعكس في حالة ارتفاع سعر الصرف.[2]

1-4 الوظيفة التوزيعية: وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.[3]

فعلى المستوى العالمي يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إلى ارتفاع قيمة الصادرات البلد وزيادة دخله القومي وبالعكس، وما ينطبق على المستوى العالمي ينطبق على المستوى المحلي، فعند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي تصبح الصادرات مربحة ويزداد عدد أصحاب رؤوس الأموال، بينما تنخفض القوة الشرائية للعمال وبالعكس.[4]

ثانيا: أهمية سعر الصرف:

تأتي أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الخارجي والداخلي، حيث تمثل التوازن الداخلي استقرار الأسعار المحلية مع تحقيق قدر من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل، في حين ينعكس التوازن الخارجي على توازن ميزان المدفوعات الخارجية من خلال توافق الإيرادات والصادرات لمختلف أنواعها فضلا عن مدى تكييف المدفوعات الخارجية مع حجم التجارة الدولية وحركة رأس المال.

---

[1]-عرفان تقني الحسيني، التمويل الدولي، دار مجد لاوي، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 1999، ص149.

[2]-عبد الحسين جليل الغالي، العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة بمصر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، العراق، 2017، ص ص19-20.

[3]-أمين رشيد كنونة، المرجع السابق، ص206.

[4]-عبد الحسين جليل الغالي، مرجع سابق ذكره، ص19.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل الإجراءات التي من شأنها تحقيق استقرار للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية المختلفة قدر الإمكان، ذلك لأن الاستقرار التام لسعر الصرف لمختلف العملات تجاه بعضها البعض شيء مرغوب فيه.[1]

كما تظهر أهمية سعر الصرف في كونه حلاقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، ومقياسا هاما لحجم معاملات الاقتصادية والمالية، فهو يلعب دور مهما في المعاملات الخارجية من خلال تأثيره في التكاليف والأسعار المحلية والأجنبية، حيث يستخدم كمؤشر التنافسية الذي يؤثر في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات في ظل اقتصاد منتج ،كما يمكن أن يكون أداة هامة تساهم في تخفيض أسعار الواردات وارتفاع أسعار الصادرات وذلك خلال سياسية تخفيض سعر الصرف.

ويعتبر سعر الصرف أهم الأدوات السياسة والاقتصادية ليس فقط في ضوء ما على القطاع الخارجي بل على مستوى القطاع الداخلي، حيث يمارس سعر الصرف تأثيره في ظل التأثير المتبادل بين الأسواق المكونة للاقتصاد الوطني في أسواق السلع والخدمات و سوق النقود، سوق عناصر الإنتاج.[2]

لهذا يمكن اعتبار سعر الصرف من أهم الأسعار وأخطرها في الوقت ذاته، فهو من أهم الأسعار كونه إذا استخدم كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرض وفعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدولة وما يترتب عن ذلك من تحقيق نتائج توسعية في مجال الإنتاج والنمو بشكل عام، ومن أخطر الأسعار كونه إذا أستخدم بشكل سيء وغير مرض يؤدي إلى زيادة تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كامل جوانبه.[3]

[1]-تمار أمين، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1986-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي ومالية دولية، جامعة البليدة2،2017، ص33.

[2]-رنان راضية إستراتيجية إدارة سياسة سعر الصرف في البلدان النامية في ظل التحويلات الاقتصادية والمالية الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2016، ص12.

[3]-عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصر على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد3، 2000، ص11.

المطلب الثالث: نظم سعر الصرف والعوامل المؤثر فيه.

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة، تهدف إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة ، حيث يقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي تحدد على أساسها أسعار صرف العملات التي تتأثر بعدة عوامل .

أولا: نظم سعر الصرف:

إن النظام النقدي الدولي قد تطور بشكل كبير خلال سنوات التسعينات، فبينما أنشأت دول أوربية إتحاد نقدي وحاولت بعض الدول الناشئة تطبيق أنظمة صرف صارمة كالأرجنتين مثلا، فإن الكثير من الدول أجبرت على التخلي على أنظمتها في أثناء مواجهتها لأزمات (الأزمات المكسيكية،الأسيوية...)، حيث كان هناك تحول من نظام الربط بصفة عامة بالدولار إلى التقويم ولو بصفة مؤقتة.

ويمكن تعريف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف، وبالتالي سلوك سعر الصرف.[1]

وتنقسم أنظمة الصرف إلى ما يلي:

1-1 نظام الصرف الثابت:

[2]ساد هذا النظام في ظل قاعدة الذهب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وحتى قيام الحرب العلمية الأولى، كما ساد في النصف الثاني من العشرينات وحتى أزمة الكساد العظيم لسنة 1929م. ويعرف نظام الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف، وذلك على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي، وحجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، أي أن العلاقة بين العملات تكون محددة إداريا، وذلك من خلال تثبيت كل عملة على أساس معين.

ومن أجل قيام نظام صرف الثابت لابد من توفر مجموعة من الشروط يمكن إنجازها فيما يلي:

1-تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

[1]-AMINA Lahreche Revil, « Les Regimes de Change», Edition la Découvertes, Collection Repères, Paris,1999, Pages 93-103.

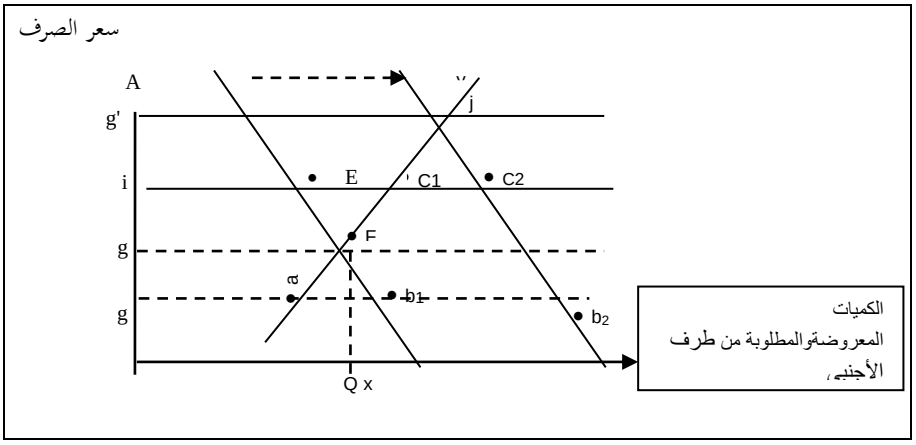
[2]-بعياي رابح، العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وأثرهما على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1994-2014)، مذكرة نيل الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس المدينة،2016 /2017، ص10.

2-ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس دون قيد أو شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد لقيمة العملة بالذهب.

3-حرية تصدير واستيراد الذهب.

ويمكن توضحي كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف الثابت بيانيا كما يلي:[1]

الشكل رقم 02: تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف الثابت



المصدر: عبد المنعم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود والصرفة والتجارة الخارجية، ص179.

حيث Q: الكمية المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي.

S:منحي عرض الصرف الأجنبي.

D:منحي الطلب على الصرف الأجنبي.

h.i:نقاط حرجة (حد تصدير، حد استيراد) للذهب.

C_1:هي النقطة التي يصبح عندها عرض الصرف الأجنبي لا نهائي المرونة، حيث يتم عرض كميات كافية من الصرف الأجنبي عن طريق مصدر في الذهب.

C_2: هي النقطة التي يصبح عندها الطلب على الذهب لا نهائي المرونة، وتسمى نقطة استيراد الذهب.

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أنه عند انتقال منحنى الطلب (D) نحو اليمين فإن نقطة التوازن التي تحدد سعر الصرف تنتقل إلى النقطة (D)، وهو ما يتناف مع نظام الصرف الثابت بحيث لابد أن يتقاطع منحنى العرض والطلب في النقطة (C_1)، ويتم تغطية الطلب الأجنبي من خلال:

*/عرض الصرف الأجنبي الناشئ عن الصادرات المنظورة وغير المنظورة بالمسافة (C_1i).

[1]-عبد المنعم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود و الصيرفة والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1996، ص179.

*/عرض الصرف الأجنبي عن طريق صادرات الذهب بالمسافة (C_2،C_1)، لكن هذا يؤثر سلبيا على احتياط الذهب والتوازن الخارجي، وبالتالي يمكن القول أنه في ظل نظام الصرف الثابت يتم التركيز على الذهب تصديرا واستيراد من أجل تسوية الوضعية الاقتصادية.

تقييم النظام الصرف الثابت:

للنظام الصرف الثابت ايجابيات وسلبيات نذكر منها[1] :

1- ايجابيات نظام الصرف الثابت:

ا-يسعى هذا النظام للمحافظة على القيمة الداخلية للنقود وتحقيق استقرار أسعار الصرف.

ب-جوهر نظام قاعدة الذهب، محليا أو في الخارج هو أن كل شيء يجب أن يدفع سعره بالذهب، الفارق الوحدوي بين الدول هو أن وسعها أن تختار وحدات مختلفة لعملتها.

ت-يتيح هذا النظام للدول فرصة تسيير جيدة لهذه المتغيرات الاقتصادية(الأسعار، العجز في أليزانياتي ...) من جهة، ومن جهة أخرى تحاول الدول الأقل تطورا تأخذ إجراءات هادفة على تقارب كبير بين المتغيرات الأساسية مع البلدان التي تكون فيها العملات مرجعية.

ث-هذا النظام يثبط المضاربة لأن الأرباح المتوقعة إما أن تكون معدومة أو ضعيفة جداً.

2- سلبيات نظام الصرف الثابت:

ا-إن الكميات المستوردة من الذهب، تؤدي إلى حدوث التضخم داخلي في البلد المستورد، مع إمكانية تصديره (التضخم) إلى بلدان أخرى.

ب-يعمل هذا النظام على حرمان الدولة من إتباع ساسية نقدية تتماشى وظروفها الداخلية، باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي.

ت-يجب على البنك المركزي امتلاك احتياطات صرف هامة من أجل أن يحمي تعادل الصرف، ويشكل كتلة من السيولة غير المستعملة في التجارة الخارجية.

[1]بلقاسم لينده، مرجع سبق ذكره ص14.

ث-هذه العيوب ادت بالدول إلى التخلي على هذا التثبيت من أجل تحقيق قدر من أهدفها المسطرة،[1] وهذا ما بينه العمل الذي قام به الاقتصادي Mondell.من خلال ما أطلق عليه في المعضلة الثلاثية والذي يبين أن السياسة الاقتصادية الكلية لا تستطيع الدول تحقيقها إلى من خلال عناصر رؤوس المثلث أي:

1-حرية حركة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود.

2- استقلالية السياسة النقدية.

3- نظام سعر صرف ثابت.

2-1 نظام الصرف العائم (المرن):

منذ الحرب العالمية الأولى وقاعدة الذهب تفقد مكانتها الدولية، فقد بدأت الدول تتخلى عن قاعدة الذهب وتأخذ بقاعدة العملة الورقية، حيث أن الدولة التي تأخذ بقاعدة العملة الورقية كانت تتبع أهم صفاتها لهذه القاعدة فيما يلي:

1-عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى ذهب أو بعكس.

2-إن تصدير واستيراد الذهب يخضع إلى قيود جمركية.

3-تحدد الورقة النقدية بسعر رسمي، وكذلك الحال لمحتواه الذهبي.

4-تخضع قيمة الأوراق إلى تقلبات واسعة.[2]

ففي ظل هذا النظام يتم ترك كامل الحرية لسوق الصرف في تحديد أسعار صرف العملات المختلفة، هذا النظام المطلق يعمل على تكريس ميكانيزم ذاتي لتسوية ميزان المدفوعات، مبنيين على أساس سعر صرف مرن تماما، وقد عرفت بعض العملات التعويم بالتوافق حيث ارتبطت فيما بينها على أساس معدلات ارتكازية.[3]

وهناك عدة طرق مستعملة في هذا النظام منها:

يعتبر التعويم حرا إذ لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها، حيث تتميز هذه الأنظمة بمرونتها

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمر2003، ص106.

[2]-عرفان تقني الحسيني، مرجع سابق ذكره، ص173.

[3]-محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996،ص110.

وقابليتها للتعديل على أساس بعض المؤشرات الاقتصادية وتضم هذه الأنظمة كل من التعويم الحر والتعويم المدار.[1]

1-2-1التعويم المطلق الحر :

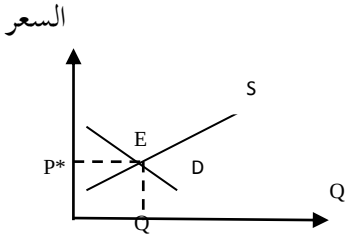
يعني ترك سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن حسب قوى السوق ويقتصر تدخل السلطات النقدية على التأثير في سرعة تغير سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير، ويتبع هذا الشكل من التعويم العملات في بعض البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني.

1-2-2التعويم المدار:

هي ترك سعر الصرف يتحدد وفقا للعرض والطلب مع لجوء البنك المركزي إلى التدخل كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقيمة العملات[2]

ويمكن تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف العائم كما يلي:

شكل رقم(3) كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف العائم.



المصدر: حميدات محمود "النظريات والسياسات النقدية" الطبعة الأولى، دار المكتبة للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1994، ص53.

يعبر سعر الصرف المحدد في النقطة (E) أي تقاطع منحنى العرض والطلب عن السعر الصرف التوازني وهذا معناه أن كمية الطلب على العملة المحلية تساوي كمية عرضها.[3]

[1]-عيود عبد المجيد، اختيار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري، دراسة قياسيةخلال الفترة (1990-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد7،2018، ص270.

[2]-عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد4، العدد3، سبتمبر2015،ص10.

[3]-حميدات محمود "النظريات والسياسات النقدية" الطبعة الأولى، دار المكتبة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1994، ص53.

تقييم النظام الصرف المرن:

للنظام المرن ايجابيات وسلبيات تتمثل فيما يلي:

1- ايجابيات نظام الصرف المرن:

ا-إن سعر الصرف العائم يساعد على نجاح سياسات الاستقرار المحلية .

ب-في ظل هذا النظام، البنوك المركزية ليست مجبرة على الاحتفاظ باحتياطات صرف ضخمة قصد التدخل في أسواق الصرف للدفاع عن سعر العملة، لأن سعر الصرف يتحدد وفق قوى الطلب والعرض.[1]

2- سلبيات نظام الصرف المرن:

ا-لا تحظى العملة بنفس الثقة التي تحظى بها العملة في ظل أسعار الصرف الثابتة.

ب-تأثر أسعار الصرف بالعامل النفساني، بحيث أنها حساسة لإشاعات من خلال التنبؤات التي تؤثر في درجة الثقة الممنوحة للعملة الوطنية على مستوى سوق الصرف.

ت-تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى تشجيع حركات المضاربة التي تؤدي إلى المبالغة في دفع أو خفض قيمة العملة، مما يستدعي تدخل الدولة وتحمل البنوك المركزية عبئا ماليا لتدخلها.[2]

2-3 أنظمة الصرف الوسيطة:

أول مقترح لأنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة وأنظمة الصرف المرنة: ويليامسون 1998 و رينهارت في 2000، وأطلق عليها اسم الأنظمة الوسيطة والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرص معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وأخرى مرنة.

وبعد أن أصبحت فرصة الخيارين النقيضين متقادمة تاريخيا تصبح عندها النظم الوسطية هي الأنظم الأكثر تداولا وهي تضم المناطق المستهدفة، أسعار الصرف المتحركة، الربط سلة عملات والربط القابل للتصحيح ومختلف عمليات المزج فيما بينها، ويضف صندوق النقد الدولي أكثر من نصف أعضائه بأنهم يتبعون نظمها تقع في مكان ما بين التعويم الحر والمدار.[3]

---

[1]-عرفان تقني الحسيني، مرجع سابق ذكره، ص175.

[2]-حميدات محمود "النظريات والسياسات النقدية" ، مرجع سبق ذكره، ص53.

[3]-حيفري فرانكل، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2009.

تقييم نظم الصرف الوسيطة:

هذا النظام له عدة ايجابيات وسلبيات نذكر منها[1]:

1- ايجابيات نظم الصرف الوسيطة:

ا- تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام صرف الثابت حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدولة الشريكة.

ب- تحافظ هذه الأنظمة على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي يساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة.

ت- إن نظم الصرف الوسيطة تسمح لسعر الصرف الثابت أن يعدل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي.

2-سلبيات نظم الصرف الوسيطة:

ا- إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريبا جدا من المعدل المحوري سعر الصرف قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود مجلات معينة.

من أجل جعل سعر الصرف قريب من معدل الصرف الحقيقي الذي يعكس واقع الاقتصاد الوطني هذا الأمر الذي يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي أي شفافية تنفيذ السياسة النقدية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

توجد عدة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف تتمثل في عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية وهي:

1-1 العوامل الاقتصادية:تتمثل فيمايلي:

ا- مستويات الأسعار النسبية.

حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، وعلى العكس إذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسع المحلية ينخفض فإن الطلب على السلع المحلية يزداد يمثل قيمة العملة الوطنية نحو الارتفاع بأن السلع المحلية يستمر بيعها جيد حتى مع ارتفاع قيمة العملة المحلية، وفي الفترة

[1]بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودروه في تحقيق النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2011، ص56.

الطويلة فإن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة يتسبب في انخفاض قيمة عملتها وانخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها.[1]

ب–التعريفات الجمركية والحصص:

إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية و الحصص يمكن أن يؤثر في سعر الصرف.[2]

ت–معدل التضخم:

يؤدي ارتفاع معدل التضخم المحلي في معظم الاقتصاديات إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم تستعمل على تقليل استيراد الأجانب من سلع ذلك البلد، وبالتالي يقلل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.[3]

ث–أسعار الفائدة:

تؤثر أسعار الفائدة السائدة في الأسواق تأثير ملحوظ على سعر الصرف، من خطر عمليات رأس المال في ميزان المدفوعات، فعند ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، ويزداد الطلب عل العملة المحلية، ومن ثم ارتفاع سعر صرفها وتكون الآلية معاكسة عندما تنخفض أسعار الفائدة المحلية إذ تتحرك رؤوس الأموال المحلية نحو الخارج، مما يقود إلى انخفاض في قيمة العملة.[4]

ج–الموازنة العامة للدولة:

وهي تلعب دور كبير في التأثير على أسعار الصرف، فإذا ما انتهجت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي بدوره إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، وانخفاض معدلات التضخم فإن الأمر هذا سيؤدي حتما إلى رفع سعر الصرف للعملة المحلية.[5]

---

[1]-محمود حميدات، مرجع سابق ذكره، ص111.

[2]-WWW. ELMAGD. MAKTOOBBLOG.COM.

[3]-محمود العربي شاكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2006 ص97.

[4]-سعد صالح عيسى علي فارس مانع، تحليل أثر التغير في أسعار الصرف، الدولار على التجارة الخارجية للعراق خلال الفترة 005-2015، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد3 العدد39، العراق2017، ص ص 220-221.

[5]-رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عما، الأردن، 2000، ص46.

ح-كمية النقود:

إن زيادة عرض النقد يؤثر طرديا وجوهريا على سعر الصرف، فزيادة كمية النقد في الداخل أكبر منها في الخارج يساعد على انخفاض سعر الفائدة في الداخل بالنسبة للخارج ومن ثم زيادة عرض للعملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمتها بدلالة العملة الأجنبية، [1]وقد توصل فريد مان إلى نتيجة مفادها أن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الاسترداد على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.[2]

2-1 العوامل غير الاقتصادية.

هناك عوامل غير اقتصادية لا تقل أهمية عما ورد ذكره، من بينها الصراعات والحروب وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة وسعر الصرف بصورة خاصة، والإشاعات والأخبار لها دور أيضا في التأثير على أسعار الصرف بغض النظر على درجة صحتها، إذا أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما أن تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال الإشاعة أو الخبر، وإن *سرعة* تأثير سعر الصرف بهذا العامل تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيها، ولخبرة المتعاملين في أسواق المال، وقدرتهم التفاوضية والأساليب المستخدم في تنفيذ عملياتهم المختلفة دوراً أيضا في تأثير في أسعار الصرف.[3]

[1]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص857.

[2]-عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإرادته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص63.

[3]-رشاد العصار، مرجع سبق ذكره، ص47.

المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي

تظهر الحاجة إلى أسواق الصرف لأن هناك عملات وطنية بقد ما هنالك من دول ذات سيادة ووفرة العملات الوطنية تعطي بعدا هاما لكل اقتصادية دولية، أي تحويل لعملة لأخرى ويتم كل هذا في سوق الصرف.

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف.

يمثل سوق الصرف الأجنبي ،السوق التي تنفذ فيه عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية وتتميز بعدم وجود مكان محدد لها وفيمايلي نتطرق إلى أهم تعاريف ووظائف لسوق الصرف الأجنبي.

أولا:تعريف سوق الصرف: له عدة تعاريف نذكر منها:

1-هو التقاء البائعيين والمشترين للعملات المختلفة بغض النظر عن الزمان والمكان، حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للإفادة من فروقات الأسعار، أو بما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى.[1]

2-هو سوق يتم فيها تبادل العملات أي الصرف وذلك إما بسعر قطع فوري فيتم التبادل حاضراً، وإما بسعر قطع آجل فيتم التبادل آجلا.[2]

كما يعتبر سوق الصرف من أكثر الأسواق اتحاد وواسعة في العالم، حيث تتوافر له وسائل الاتصال حديثة وفورية بين المراكز المالية العالمية.[3]

ثانيا: وظائف سوق الصرف:

تقوم أسواق الصرف الأجنبي بعمليات تحويل الأموال من دولة إلى أخرى لتسوية الحسابات بين المصدريين والمستوردين عن طريق البنوك التجارية، فإن لها أيضا وظائف أخرى تقوم بها لتسهيل عمليات التبادل التجاري ومن أهم هذه الوظائف نذكر مايلي:

[1]-هوشياد معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص281-282.

[2]-محمد فتح الله النشار، التعامل بالأسهم في سوق الأوراق المالية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص42.

[3]-بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع الطبعة1، بيروت، لبنان، 2003، ص 123.

1-تحويل الأموال أو القدرة الشرائية بين الدول:

فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هو تحويل الأموال من عملية إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا من البريد، فهي طريقة يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المراسل في مركز نقدي إلى أي شخص أو مؤسسة أو حساب.[1]

2-توفير الائتمان لتسوية المدفوعات الدولية:

حيث تقتضي حتمية التبادل الدولي توفير الائتمان لتسوية المعاملات والمدفوعات الدولية،[2] حيث يقدم الائتمان للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبية من خلال البنوك التجارية، فعادة ما يمنح المصدريين مهلة بحوالي ثلاثة أشهر للمستوردين للتسديد قيمة التزاماتهم عن عمليات الاستيراد، وفي نفس الوقت ونظراً إلى حاجة المصدرين لهذه الأموال فإنهم يقبلون على خصم التزامات المستوردين لدى البنوك التجارية ويحصلون على قيمتها الحالية.[3]

3-تغطية مخاطر الصرف:

تساعد أسواق الصرف الأجنبي المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف والقيام بعمليات المرابحة والمضاربة، حيث تمثل نسبة 90% من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي تمثل معاملات مالية بطبيعتها، بينما تمثل نسبة10% فقط المعاملات التجارية، حيث تسيطر نسبة عملات فقط على جملة المعاملات هي الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي والسويسري، مع العلم أن الدولار الأمريكي يلعب دوراً هاما كعملة ارتكازية ووسيط للتبادل ومقياس للقيمة، ومخزون للثروة والمعاملات الرسمية والخاصة على المستوى الدولي.[4]

---

[1]-السيد محمد أحمد السيريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص ص،246-247.

[2]-هزاع مفلح، التمويل الدولي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2007، ص282.

[3]-إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص312-313.

[4]-محمد سيد عابد، التجارة الخارجية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 308-309.

المطلب الثاني:خصائص أسواق الصرف الأجنبي

يتميز سوق الصرف الأجنبي بعدة خصائص أهمها:[1]

1- استمرار العمل سوق الصرف لمدة 24 ساعة في اليوم، مما يسمح للمتعاملين بتخصيص جزء من وقتهم وبما سمح بظروفهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن العمل في سوق الصرف متواصل بحيث ساعات العمل في المراكز المالية الدولية جعل العالم ومختلف البنوك والمؤسسات المالية التي تتاجر في العملات الدولية، بينما تغلق بعض المراكز أبوابها تفتح أخرى أبوابها وتبدأ في التداول.

2-سوق واسع وعميق وعالي السيولة بحيث يعتبر الأكبر في العالم ويفوق بحوالي 5.32 مرة من جميع أسواق الأسهم.

3- توفر ظروف العمل سوق الصرف بغض النظر عن حالة السوق سواء أتسم بنوع من التراجع أو الارتفاع، مما يتيح أمكانية الربح في كل الحالات، وهذا يعكس سوق الأسهم التي يتعذر فيها التداول في فترات التراجع.

4- يسهل هذا النوع من الأسواق المتاجرة بالعملات نظرا لقلة عددها، فالرئيسية منها لا تزيد عن نسبة أزواج وهذا يوفر إمكانية التركيز عليها وتحليلها، كما أنه يرفع من نسبة الإصابة في تحديد الهدف ويقلل نسبة الخطأ.

في حين أن الأسهم التي يتم التعامل فيها يزيد عددها على مئات الآلاف مما يربك المتعامل فيلجأ إلى سبل مختلفة غير مضمونة.

5- إمكانية الحصول على التدريب من خلال فترة تعامل وهمية ومجانية، وكذا فتح حساب مصغر وهمي بهدف التعامل مع الشركات الوساطة في السوق، وذلك بحضر لا تتجاوز قيمة الخسارة المحققة واحد دولار، وهذا متعذر في الأسواق الأخرى، بالإضافة إلى الحصول على أخبار السوق بشكل دوري ومتواصل.

6- يمكن اعتبار سوق الصرف سوق شبكي بحيث يمكنه تجاوز الحيز الاقتصادي المحلي، وكذلك اختلاف التوقيت بين الدول ويساهم في توحيد الاقتصاد المحلي، وكذلك اختلاف التوقيت بين الدول يساهم في توحيد الاقتصاد العالمي.

[1]-فاطنة الزهراء خبازي، إدارة الساسية الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة في الجزائر خلال الفترة (1986-2011)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2014، ص48.

7- وسائل تحويل جد متطورة، "هاتف، تلكس، بريد الالكتروني"، بالإضافة إلى شبكة الكترونية متخصصة وأنظمة الكترونية تسمح بتنفيذ وتسجيل العمليات بسرعة.

المطلب الثالث :تقسيمات سوق الصرف الأجنبي وأهم المتعاملين فيه

هناك عدة تقسيمات لسوق الصرف الاجنبي سنتناول اهمها خلال هذا المطلب مع التطرق الى اهم المتعاملين فيه.

اولا: تقسيمات سوق الصرف الأجنبي.

يتم تقسيم سوق الصرف حسب أجال العمليات، ففي حالة سوق الصرف الفوري يتم تسليم العملات يومي عمل بعد تاريخ تنفيذ الصفقة وبسعر محدد مسبقا، أما في الأسواق الآجلة فإن تسليم العملات يتم آجلا أي يتجاوز يومي عمل وسعر ليتم تحديده مسبقا أيضا.

1-سوق الصرف الفوري:

من الأكثر شيوعا في معاملات سوق الصرف هو المداولة الآنية أو السعر الآني والسوق التي يحدث فيها هذه المبادلات يطلق عليه السوق الفوري Spot Market، والمتوسط اليومي التي تتم فيه المتاجرة في هذه السوق يزيد عن 1.5 تريليون دولار والمعدل اليوم للمتاجرة في الصرف في أمريكا وحدها يزيد عن 200مليار دولار، والجزء الأكبر من المعاملات تتم في شكل الكتروني.

2-سوق الصرف الأجل.

يتم التعامل في سوق الصرف الأجل من خلال أسعار الصرف الآجلة التي يتم الإنفاق عليها في تاريخ الصفقة ثم تنفيذها في آجال استحقاق مستقبلية، ويستخدم بشكل عام من طرف منشآت الأعمال لتحوط من تقلبات أسعار الصرف المستقبلية من خلال التعاقد على سعر صرف معين في المستقبل.[1]

[1]-عدنان تايه النعمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2012، ص ص 94-95.

ثانيا: أهم الأطراف المتعاملة في سوق الصرف الأجنبي.

تتمثل الأطراف المتعاملة في الصرف الأجنبي فيما يلي:[1]

1-البنوك المركزية:

يتمثل الدور الأساسي لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف تلبية لاحتياجات ساسية الدولة النقدية، والتي تهدف في جانب منها إلى ضمان استقرار العملة الوطنية من خلال تعديل أو تقليص أسعار الصرف العملات عند تجاوزها حدود الهوامش المحددة، وتؤثر البنوك المركزية على سعر الصرف من خلال قناتين هما:

- قناة تغيير الأسعار النسبية الأصول المحلية والوطنية، حيث تقوم السلطات النقدية بتعقيم شراء المواطنين للعملات الأجنبية، عن طريق شراء السندات المحلية.

- قناة التوقعات حيث يعتقد المتعاملون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر عن تلك التي بحوزتهم حول سوق الصرف.

2-البنوك التجارية:

تتدخل البنوك بطريقة منتظمة في سوق الصرف كوسيط لزبائنها من أجل إشباع حاجاتهم وتسوية التزاماتهم، كما يمكنها التدخل في السوق لصالحها الخاص كجزء من عمليات إدارة السيولة وتقوية حسابها.

3-السماسرة:

يعتبر سماسرة الصرف وسطاء فاعلين لا يتدخلون لصالحهم الخاص بل يقومون بإبلاغ مختلف المتعاملين بالمعلومات عن التسعير المعمول بها في البيع والشراء دون إجبارهم على تنفيذ القرار، والعمل على تجميع الأوامر (الشراء والبيع) لصالح مختلف العملاء والتفاوض بينهم حول عمليات النقد الأجنبي .

4-العملاء

ويضمون المؤسسات التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية.

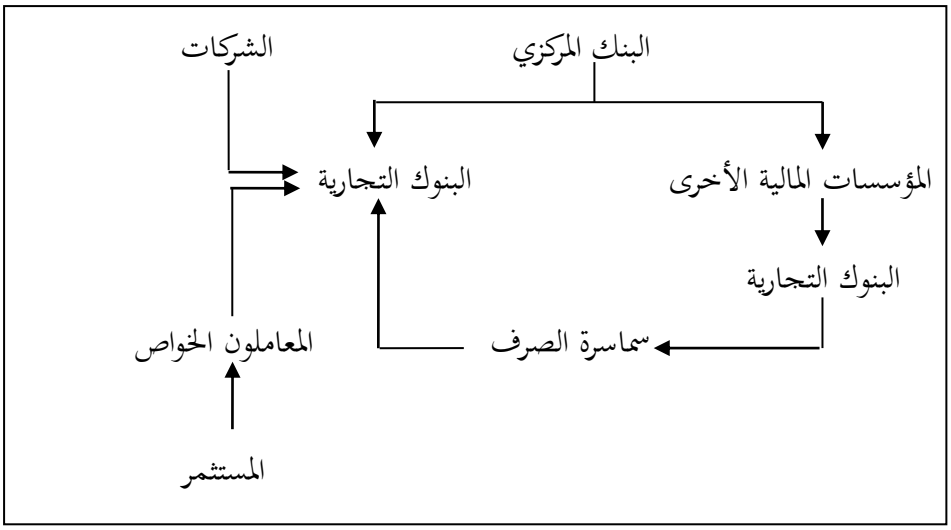
[1]-قسوم فاطمة، نحو بناء نموذج اقتصادي لمحددات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادي، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة يحي فارس، المدية، 214، ص ص 25-26.

4-1- **المؤسسات التجارية**: تأتي مشاركة بعض المؤسسات التجارية في سوق الصرف نتيجة نشاطها في كثير من الدول الأجنبية، والذي يفرض عليها تلقي مقبوضات من عملائها أو تسديد التزاماتهم بعملات غير عملة بلدها الأصلي، وقد تقوم بذلك مباشرة أو عبر المصارف أو المؤسسات المالية.

4-2- **المؤسسات المالية غير المصرفية**: نجد من بينها المؤسسات المالية غير بنكية، الفروع المالية للمجموعات الصناعية، صناديق المعاشات والتقاعد، شركات التأمين...الخ، التي أصبحت تقدم خدمات متعلقة بعملات أجنبية كانت تقدمها البنوك، ويعود السبب انتقال هذا الدور إلى ظهور الاختلال في الأسواق المالية في كل من اليابان، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه يمكنا إيضاح أهم المشاركين في سوق العملة وفق الشكل التالي :

الشكل رقم (04) يمثل أهم المشاركين في سوق العملة.



المصدر :بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الصفحة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009، ص99.

المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف والرقابة عليه

إن سياسة سعر الصرف تمثل مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للدولة في مجال الصرف بغية تحقيق أهدف معينة، هذه سياسة تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية تسمح لتحقيق أهداف التشغيل الكامل النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي.[1]

المطلب الأول: ماهية سياسة سعر الصرف.

إن سياسة سعر الصرف هي سياسة اقتصادية ولها أهمية محورية كما لها أدوات عدة يمكن لي دولة استعمالها لعلاج أزماتها، والتقليل من مخاطرها.

أولا:تعريف سياسة سعر الصرف.

تعد سياسة الصرف ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم من أجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نمو إلى الحد من اختلال توازنه، فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا يكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين،ولهذا تعتبر جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل النمو، استقرار الأسعار، التوازن الخارجي.[2]

ثانيا: أهداف سياسة سعر الصرف

تهدف سياسة سعر الصرف [3] لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في النقاط الآتية:

1-مقاومة التضخم:

يؤدي تحسين سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسين في مستوى التنافسية المؤسسات، ففي، المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم وتتضاعف أرباح المؤسسات، وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية ومن ثم تحسن قدرتها التنافسية، وهو ما يسمى بالحلقة الفضلة للعملة القوية كما هو مبين في الشكل التالي:

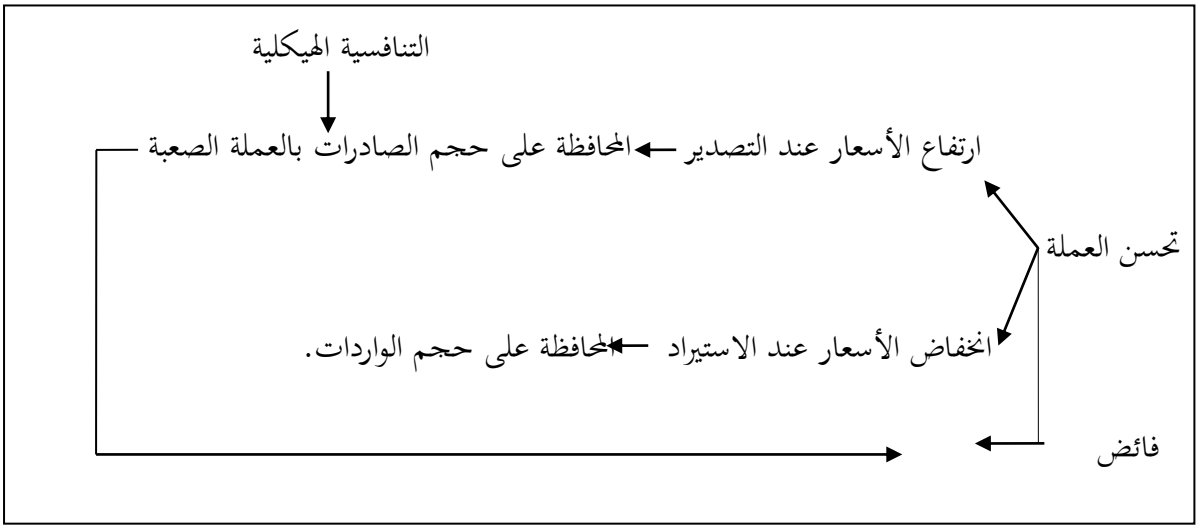
---

[1]-محمد الناصر حميداتو ، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائي خلال الفترة (1989-2014)، مجلة الباحث، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 16،2016، ص286.

[2]-خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر، نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد5، 2011، ص122.

[3]-عبد المجيد قدي، المدخل إلى الساسيات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،2003، ص ص 131-132.

الشكل رقم (05) الحلقة الفاضلة للعملة القوية.



المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص132.

2-تخصيص الموارد:

من خلال اعتماد وتشجيع سعر الصرف يكون الاقتصاد أكثر تنافسية حيث تقوم الدولة بتشجيع التصدير من تحويل الموارد إلى قطاع الدولية وبالتالي نقل السلع المستوردة.

3-توزيع الدخل:

لهذا الهدف علاقة من سابقيه حيث أنه من خلال ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود هذا الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة الشرائية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، يقابله انخفاض في ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها.

4-تنمية الصناعة المحلية:

حيث يلجأ البنك المركزي لسياسة تخفيض سعر الصرف من أجل التقليل من الواردات ورفع الصادرات ومنه تشجيع الصناعة المحلية، فعلى سبيل المثال قام البنك الفدرالي الألماني سنة 1948 بتخفيض العملة مما ساعد على الرفع من الصادات وقام بعدها باعتماد سياسة العملة القوية ونفس الشيء بالنسبة لليابان التي قامت بتخفيض العملة لحماية السوق المحلية من المنافسة وبالتالي تشجيع الصادرات.

المطلب الثاني :أدوات سياسة سعر الصرف

لتحقيق أهداف سياسة سعر الصرف تسعى السلطات النقدية إلى استخدام العديد من الأدوات أهمها:

وضع سعر صرف متعدد[1]:

وهذا بهدف تخفيض أثار درجة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأعراض المحددة، ومن أهم أشكال سعر الصرف المتعدد اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف احدهما مغالى فيه ويتعلق بمعاملات الخاصة بالواردات الأساسية أو واردات قطاع معين مراد دعمه وترقيته ، أما السلع غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

1-استخدام احتياطات الصرف:

عند انهيار أو تراجع عملة البلد تقوم الدولة ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية ، أما إذا كانت احتياطات الصرف غير كافية فان البنك المركزي يقوم بتخفيض قيمة العملة المحلية.

2-تخفيض العملة:

عندما ترغب السلطة النقدية في تعديل ميزان المدفوعات،تقوم بتخفيض قيمة العملة أوإعادة تقويمها في ظل نظام سعر الصرف ثابت،أما في نظام العالم فالتأثير يكون بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في تحسن أو تدهور قيمة العملة،وتستخدم سياسة تخفيض العملة لتشجيع الصادرات.[2]

ولنجاح هذه السياسة يجب توفر مجموعة من الشروط تتمثل في:[3]

اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة اكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.

1-استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب .

2-ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار المحلية.

3-عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.

4-استجابة السلع المصدرة للمواصفات الجودة، المعايير الصحية، والأمنية الضرورية للتصدير.

---

[1]موسى بخاري لحلو، ساسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص127.

[2]-قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره، ص134،135.

[3]-بلعزوز بن علي محمد الطيب امحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائري، 2008، ص96.

3-استخدام سعر الفائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة لمواجهة خطر انهيار العملة،إلاأن التكلفة المرتفعة تشكل مخاطر القرض[1].

4-مراقبة الصرف:

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة بالنسبية للمضاربين،ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية مايلي[2]:

1-منح التسوية القبلية للواردات

2-الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

3-تقييم الحسابات المقيمين فتستفيد من التحويل الخارجي للعملة.

المطلب الثالث: أنواع سياسة سعر الصرف

لتنفيذ سياسة سعر الصرف تستعمل السلطات النقدية الاقتصادية في البلدان النامية العديد من الأدوات والوسائل نذكرها في النقاط الآتية:

1- سياسة تعديل سعر صرف العملة

2- سياسة الرقابة على الصرف

3- سياسة موازنة سعر الصرف

[1] بضياف صالح، تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، رسالة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك جامعة البليدة2، الجزائر، 2014، ص43.

[2] رشدي شيخة مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة الجامعية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1985، ص403.

1- **سياسة تعديل سعر صرف العملة:**

تجري بعض الدول عمليات رفع وخفض لسعر صرفها من اجل تحقيق أهدافه معينة وفيما يلي تفصيلها[1] :

1-1 عملية تخفيض في قيمة العملة:

هو لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها، مقارنة مع العملات الأجنبية حيث تصبح تساوي عدد اقل من قبل هذه العملات،وبالتالي فهو تصرف إداري تقرره السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة.

ا-أسباب اللجوء إلى التخفيض:

معالجة العجز في ميزان المدفوعات ويقصد بالعجز أن التزامات البلد تجاه العالم الخارجي اكبر من حقوقه عليه، وهو بدوره ينتقل من الميزان التجاري نتيجة لقلة الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها وزيادة الواردات نتيجة انخفاض الأسعار في الخارج.

ارتباط العملة بمنطقة نقدية معنية: يقصد بها ارتباط العملة المحلية بدول العملات القوية كمنطقة اليورو أو الدولار، حيث أن أي تغيير يحصل على العملات الارتكازية في المنطقة النقدية، سينعكس على عملات كل البلدان المرتبطة بالمنطقة.

ب-شروط نجاح عملية التخفيض:

1-وجود طلب خارجي على السلع والخدمات المحلية .

2-وجود طاقة إنتاجية عالية لمواجهة الطلب الخارجي.

3-عدم قيام البلدان المنافسة بتخفيض قيمة عملاتها لما قد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التخفيض.

4-أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات اكبر من الصفر.

5-إن تكون مرونة الطلب الخارجي على الصادرات اكبر من الواحد.

1-2 عملية الرفع في قيمة العملة :

تهدف هذه العملية أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض التجاري المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل بالنسبة للدولة عدة مساوئ، باعتباره يؤدي إلى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية إلى التضخم، إضافة إلى تزايد خطورة المضاربة في أسواق الصرف التي تقود إلى جذب رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تقييم على أنها دون قيمتها الحقيقية، بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا.

[1] محمد الناصر حميداتو ؛ مرجع سابق ذكره ؛ ص ص 286-287.

ا- **أسباب الرفع من القيمة الخارجية للعملة:**

1- فائض الميزان التجاري وبالتالي العمل على التخلص من هذا الفائض بإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

2-لمواجهة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية الإستراتيجية،كما فعلت فرنسا عندما قامت بالرفع من قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة ارتفاع أسعار النفط في السبعينات.

3- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى مثلما قامت به ألمانيا و اليابان من رفع لقيمة عملاتها عندما رفضت أمريكا تخفيض عملتها لأسباب تتعلق بسمعتها[1].

2-سياسة الرقابة على الصرف:

تتبع العديد من الدول نظام الرقابة على الصرف نتيجة للحروب و الأزمات الاقتصادية و يقصد بمراقبة الصرف أو مراقبة النقد هي كل تدخل من جانب السلطات النقدية بهدف التأثير على سعر الصرف.

2 -1 قواعد الرقابة على الصرف:

1- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

2-إخضاع حركة تصدير و استيراد الصرف الأجنبي إلى قواعد خاصة.

3-تعدد أسعار الصرف.

4-إلزام كل مصدر أن يورد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى مجمع العملات الأجنبية، وكذلك إلزام المستورد أن يشتري العملة التي يردها من المجمع نفسه، ويتم البيع والشراء سعر صرف تحدده الدولة، كما بإمكان الدولة وضع رخص للتصدير وفرض رخص الاستيراد.

2-2 أهداف الرقابة على الصرف:

إن الدولة التي تطبق سياسة الرقابة على الصرف تتطلع من خلالها إلى تحقيق أهداف بالغة الأهمية والتأثير على اقتصادياتها الخارجية ومن أهم هذه الأهداف مايلي:

1- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكس على حركة الصادرات و الواردات ورؤوس الأموال ، لذلك تقوم السلطات بوضع إجراءات تنظيمية وقانونية تخص بيع وشراء العملة الأجنبية.

2-تستخدم الرقابة على الصرف كأدوات القيود التجارية، بهدف حماية الصناعات الوطنية من منافسة السلع المستوردة أو تحديد استيراد السلع غير الضرورية من خلال تقييد التحويل لاستيراد هذه السلع .

3- تعمل الرقابة على الصرف منع هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج والحد من ظاهرة الأموال غير المشروعة.

4- الحد من اتساع ظاهرة الدولرة من خلال إزاحة العملة الوطنية و استخدام الدولار في المعاملات الداخلية.

[1]عادل احمد حشيش ؛العلاقات الاقتصادية الدولية؛الدار الجامعية؛ الاسكندرية ؛ مصر؛2000؛ص 13.

5- تعمل الرقابة على الصرف على دعم خطط التنمية من خلال إعطاء معاملة تفضيل للواردات الضرورية التي تخدم مشاريع التنمية و المحافظة على احتياطي البلد من العملة الأجنبية .

2-3نتائج الرقابة على الصرف و تتمثل في:

1- التقليل من ظاهرة تهريب العملة الصعبة إلى الخارج.

2- تشديد الخناق على المهربين للعملات و المعادن النفيسة.

3- حماية جزء من الاحتياطات النقدية و المعدنية من التآكل و الصناعات الناشئة[1].

4- زيادة الإنتاج و تنوعه إلا أن ذلك يبقى غير كاف لتحسين القدرة التنافسية و إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وإجبار المتعاملين الاقتصاديين مع الخارج بتقديم التصريحات و الكشوفات للعمليات التجارية و المالية.

3 – سياسة موازنة سعر الصرف:

تحاول الدولة المحافظة على سعر الصرف الرسمي الثابت تباع سياسة موازنة سعر الصرف، وذلك بان تكون الحكومة رصيدا رسميا من الدولارات يتم التصرف فيها بالبيع و الشراء،فإذا زاد الطلب على الدولار تتدخل السلطات النقدية وتبيع كمية من الدولارات من رصيدها الرسمي، أما إذا انخفض الطلب على الدول تقوم السلطات النقدية بالشراء ويتم تحديد سعر الصرف الرسمي.

3-1 شروط نجاح سياسة موازنة الصرف:

- ضرورة توافر رصيد كافي لدى الدولة من العملة الأجنبية كي تشتري وتبيع به العملة الأجنبية لموازنة سعر الصرف.

- في حالة زيادة الطلب على الدولار تقوم الدولة ببيع كمية من الدولارات لمنع سعر الصرف من الزيادة عن الحد الأقصى.

- في حالة انخفاض الطلب على الدولار تقوم الدولة بشراء كمية من الدولارات لمنع سعر الصرف من الانخفاض عن الحد الأدنى.

- إذا كان سعر الصرف داخل الحدود الرسمية لا تشتري ولا تبيع الدولة وهنا يظل احتياطي الدولار في حالة استقرار نسبي[2].

[1]frederic mishkin; monnaic banque et marchies;7émé edition;pearson eduction france;paris;2004;p 562.

[2]السيد محمد احمد السيرتي؛اقتصاديات التجارة الدولية؛الطبعة الأولى؛ مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع؛مصر؛2009؛ص 232

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للفصل الأول توصلنا إلى أن سعر الصرف يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية أهمية في الاقتصاد الدولي بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث يقوم بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم ، فهو المرآة العاكسة للمركز المالي للدولة من منطق أنه عبارة عن تلك الوحدات النقدية التي تبادل به وحدة من العملة المحلية الي أخرى أجنبية .وهو بذلك يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات فضلا عن كونه وسيلة هامة للتاثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك التضخم والعمالة.

وتبرز أهمية سوق الصرف في تحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، ومعرفة العوامل المؤثرة على طلب وعرض العملة الأجنبية ، حيث يتم تحديد سعر الصرف وفق لقوى السوق اي العرض والطلب في سوق الصرف ، وهذا بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد من الانظمة المتعارف عليها و المتعلقة بسعر الصرف.

كما تبين دراستنا ان أنظمة سعر الصرف لها عدة خصائص وشروط تحكم تطبيقها على أرض الواقع، ومنه نستنتج أن سعر الصرف متغير اقتصادي شديد الحساسية للمؤثرات الداخلية والخارجية لاسيما أمام اتساع دور التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي.

كما تحتل سياسة سعر الصرف مكانة خاصة في الفقه الاقتصادي من خلال ماتستطيع تحقيقه في المجالات الاقتصادية المتعددة ، حيث تستخدمها السلطات النقدية كأدة للحفاظ على قيمة العملة المحلية داخليا وخارجيا ، الشئ الذي يعكس وبشكل مباشر على القدرة الشرائية داخل الدولة والتى ستؤثر بدورها على العديد من المتغيرات الاقتصادية الحقيقة التى تدخل في صلب عملية الانتاج.

الفصل الثاني
مدخل مفاهيمي حول المتغيرات النقدية

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل الى ابراز اهمية المتغيرات النقدية وكذا علاقة الارتباط فيما بينها، وذلك من خلال دراسة كل من التضخم و اسعار الفائدة والكتلة النقدية M2 من حيث المفاهيم و الخصائص و طرق حساب كل منها، والنظريات المفسرة لها، وعليه تم اتباع التقسيمات التالية للوصول الى اهداف هذا الفصل:

المبحث الاول: قراءة حول المتغيرات النقدية

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة لأسعار الفائدة.

المبحث الرابع: مفاهيم عامة حول الكتلة النقدية M2.

المبحث الاول : الاطار النظري للمتغيرات النقدية

سيتم التطرق في هذا المبحث الى اهم المتغيرات النقدية محل ادراسة، من خلال دراسة شروط تحققها و الاشارة الى اهم مكوناتها، وذلك من اجل ابراز المفاهيم المتعلقة بكل من الكتلة النقدية بشكليها الواسع ضيق، وكذا السيولة النقدية.

المطلب الاول: تعريف المتغيرات النقدية و الشروط المحققة لها

يحتوي هذا المطلب على اهم التعاريف الخاصة بالمتغيرات النقدية، والشروط المحققة لها ويتجلى ذلك في مايلي:

اولا: تعريف المتغيرات النقدية

لقد تم تعريف المتغيرات النقدية على أنها مجموعات متجانسة تصنف على أساس معيار ما، واختلف في تعريفها كثيرون،حيث نجد[1]:

- ركزو على وظيفة النقود كوسيط للتبادل
- وظيفة النقود كمستودع (مخزن) للقيمة.

إلا إن ما يعاب على هدين المعيارين هو أنهما يعطيان نظرة جزئية عن العرض النقدي ففي حين توجد أدوات قليلة جدا تؤدي الوظيفة الأولى، هناك الكثير من الأصول تؤدي الوظيفة الثانية. فمثلا العقارات هي مخزن للقيم لكن لا يمكن اعتبارها نقود.

-التركيز على عامل السيولة : ومعناها قدرة الأصل على التحول بسرعة وبأقل خسائر رأسمالية إلى نقود ، وهذا يتطلب توفره على الشروط التالية:

-التحول ، ومعناه إمكانية تحريك رؤوس الأموال الموظفة في أدوات مالية باستعمال وسائل الدفع ،أي إمكانية بيعها وشرائها.

ثانيا: الشروط المحققة للمتغيرات النقدية

تتوفر المتغيرات النقدية على بعض الشروط منها[2]:

- أن تكون ممثلة ، أي مجسدة للتعريف النظري للنقود؛
- أن يكون التعرف التجريبي للنقود متلائم مع الأهداف التي يراد الوصول إليها؛
- أن تكون معبرة فعلا عن الوضعية النقدية ، وهذا يتوقف على دقة المعلومات المقدمة من طرف الأطراف المعنية.

[1] أحمد أبو الفتوح علي ناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مطبعة الإشعاع الفنية،طبعة1، الإسكندرية، 2001، ص56.

[2] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2001، ص 32.

المطلب الثاني : مكونات المتغيرات النقدية

تتكون المتغيرات النقدية فيما يلي :

اولا: الكتلة النقدية بالمعنى الضيقM1

تسمى المجموعة الأولى M1 الكتلة النقدية بالمعنى الضيق, أو وسائل الدفع الجاهزة و هي ناتجة عن النظر للنقود كوسيط للتبادل ، ولهذا فالنقود وسيلة دفع تامة السيولة .

1- النقود الورقية:

لقد مرت بمراحل تاريخية كثيرة حتى وصلت إلى ماهي عليه اليوم ، وتسمى بالنقود القانونية وتمثل السيولة التامة، وهي نقود ائتمانية لا تصدر مقابل معدن كما كان ذلك في الماضي ، وإنما مقابل قروض وذمم ، ولهذا فهي تستمد مصداقيتها من ثقة الجمهور فيها ، ومن الثقة في البنك المركزي.

2- النقود الخطية:

وتسمى كذلك بالنقود الاكتتابية لأنها عبارة عن تسجيلات أو قيود محاسبية في الدفاتر ، وليس لها وجود مادي ملموس ، تتميز هي الأخرى بالسيولة المطلقة، لأنه يمكن لأصحابها السحب عليها بالشيكات أو غيرها متى أرادوا ولا تدفع عليها فوائد ، وهي على عدة أنواع[1]:

أ- **الودائع الجارية لدى البنوك** : يتم تداولها عن طريق:

-**الشيك** : أمر كتابي بالدفع الفوري لمبلغ معين من وديعة المسحوب عليه للمستفيد. وهو قابل للتداول من يد إلى أخرى بالتظهير . لكي يكون الشيك صالحا فلابد من وجود الوديعة أولا لان الشيك بلا وديعة لا معنى له.

-**التحويل** : هو أمر من المودع لبنكه للقيام بتحويل مبلغ مالي من حسابه إلى حساب المستفيد.

-**البطاقة البنكية** : عقد يربط بين المودع وبنكه حيث يعطي لزبونه بطاقة في حدود مبلغ متفق عليه وكل عملية سحب يتم تسجيلها مغناطيسيا ، وهنا لا يجب الخلط بين هذه البطاقة والبطاقات الأخرى التي تصدرها جهات معنية من اجل الترويج لمنتجاتها مثل البطاقات الهاتفية ، أو البطاقات التي تصدرها بعض المحلات الكبرى و والتي لا تكون لها قوة شرائية إلا على مصدرها.

ب- **الودائع الجارية البريدية** : وهي ودائع المتعاملين غير الماليين لدى الخزينة العمومية والمراكز البريدية.

[1] أحمد أبو الفتوح علي ناقة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

ج- **ودائع جارية أخرى** : تدخل فيها كل الودائع الجارية غير المذكورة لا في النوع الأول و لا في النوع الثاني , غير أنها تتمتع بالسيولة المطلقة و حتى ولو كانت مودعة لدى متعاملين غير بنكيين .

بعرض M1 يتجلى لنا بان كل ما تتضمنه أدوات دفع و نقود في ان واحد , وذلك على عكس أدوات الدفع الأخرى والتي تتحول إلى نقود عند اجل استحقاقها.

ثانيا : الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M2

تتضمن الكتلة النقدية M2 بالإضافة إلى M1 و ما يسمى بشبه النقود ، وهي تحتوي على الادخار الموجود لدى المؤسسة البنكية والخزينة فقط.

وقد سميت بشبه النقود لأنه يمكن أن تتحول وبدون خطر فقدان القيمة الرأسمالية إلى وسيلة دفع جاهزة, وهذا الادخار يتكون من[1]:

1- **الودائع الادخارية الجارية** : الموظفة على مستوى البنوك ، وهي تجمع بين خاصية التوظيف من خلال معدل الفائدة المدفوع عليها و خاصية السيولة، حيث يمكن للمودع السحب عليها متى شاء وهي على نوعين:

-الودائع الادخارية بدفتر مصرفي ، حيث في كل عملية سحب أو إيداع يتم تقديم الدفتر أو إثبات طلب فيه.

-الودائع الادخارية بكشف حساب مصرفي ، حيث يتلقى المودعين كشف شهري يتضمن عمليات السحب ، الإيداع والفائدة المكتسبة.

2- **الودائع القصيرة الأجل في البنوك و الخزينة** : لا يمكن السحب عليها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها، وعندها يأخذ الفائدة كاملة ، غير انه يسحب منها قبل ذلك وهنا يحرم من الفائدة كليا أو جزئيا حسب المبلغ المحسوب ،وقبل السحب يجب أن يعلم البنك بذلك بمدة متفق عليها.

3- **سندات الصندوق**:

هي سندات تصدرها البنوك ويكتتب فيها الجمهور لمدة زمنية معينة، وترجعها عند انتهاء المدة المتفق عليها ويدفع البنك فوائد.

[1] محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية،الجزء الثالث،ديون المطبوعات الجامعية الجزئر ،2003، ص 101.

ثالثا:سيولة الاقتصاد M3 ; M4

ما يميز هذين المجموعين هو سيولتهما المنخفضة بالمقارنة مع شبه النقود ,لان تحويل بعض الأصول فيها إلى نقود يتطلب بيعها قبل حلول اجل استحقاقها ،وعملية البيع كما نعلم قد تعرض إلى أرباح أو خسارة رأسمالية حسب ظروف السوق ، ونجد هنا:

1- **سيولة الاقتصاد M3**: وهي تتضمن بالاضافة إلى M 2مايلي:

-الادخار السائل والقصير الأجل لدى المتعاملين الماليين غير البنكيين,

-اذونات الخزينة غير المتداولة ، وهي سندات تصدرها الخزينة ويكتتب فيها الجمهور ولا يمكن تحويلها إلى نقود إلا بحلول اجل استحقاقها ، وتقوم الخزينة عندئذ بتسديد مبلغها والفائدة المستحقة عليها.

-الودائع والأوراق المالية الأجنبية.

2- **المجموع M4** :وهو يضم بالإضافة إلى m3 ما يلي :

-اذونات الخزينة المتداولة,

-**أوراق الخزينة** : سندات تصدرها المؤسسات بمبالغ متساوية . ويشتريها المتعاملون غير الماليين المقمين، ويتم تداولها قبل تاريخ استحقاقها.

تحتوي كل منM3 و M4على أصول قصيرة الأجل ، إلا أن ما يجب ذكره هو أنهما يختلفان من بلد إلى أخر وذلك حسب درجة تطور السوق المالي والنقدي ومدى الوعي المصرفي الذي يتمتع به الجمهور ، وأخيرا حجم وطبيعة الدخول الموزعة وما تجدر الإشارة إليه انه لا يوجد لحد الساعة مقياس أفضل أو امثل لعرض النقود، وان اختيار المجمع الذي تمثله يكون على أساس الهدف المتوخى من دراسته.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الضخم.

يأتي ارتفاع معدلات التضخم في مقدمة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، يستدل عليه من خلال الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات، وتعود أسبابه إلى عدة عوامل داخلية تتعلق بالظروف المحلية للدولة وسياسات الحكومة، وأخرى خارجية تتعلق بدرجة انفتاح اقتصاد الدولة.

حيث سنتناول في هذا المبحث أهم تعاريف التضخم وأنواعه، والأسباب التي تؤدي إليه مع ذكر النظريات التي تفسر أهم طرق معالجته.

المطلب الأول: ماهية التضخم

للتضخم عدة مفاهيم وأنواع وأسباب نذكر منها مايلي:

أولا:تعريف التضخم:

التضخم هو أحد القضايا الرئيسة لعدم الاستقرار الكلي في البلدان، فتأثيره يشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل الميزانية الاعتيادية وسعر الصرف وسعر الفائدة والأجور ومستوى المعيشة، علاوة على ذلك فارتفاع مستويات التضخم تزعزع الثقة بالنظام الاقتصادي.[1]

كما ويعرف التضخم:بأنه فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الأسعار السائد وفي هذه الحالة قد لا يكون بالضرورة ارتفاع في الأسعار بل قد تتوفر موارد معطلة يمكن استخدامها لمواجهة فائض الطلب، فالأمر يتعلق بالعلاقة بين معدل ارتفاع في الأسعار ومعدل الزيادة في الدخل القومي، فقد يزيد الدخل النقدي بمعدل أعلى من زيادة الأسعار فيصبح المجتمع أحسن حالا، كما وأن ليس من الضروري أن يستفاد أصحاب العمل على حسب العمال، بل إن إعادة توزيع الدخل يعتمد على نوع التضخم ونوع النشاط الذي يمارسه رجال الأعمال.[2]

كما يعتبر التضخم هو الارتفاع في أسعار السلع والخدمات عن معدلاتها السابقة، وبذلك تنخفض القوة الشرائية للنقد، وعن ذلك نحتاج إلى توفير عدد أكبر من وحدات النقد على السلع والخدمات.[3]

---

[1]- صباح نوري عباس، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال الفترة (1990-2005)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر، العراق، 2008، ص58.

[2]- كاظم حاسم، محمد الوادي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي الأردن،2000، ص121.

[3]- زهير خاضير ياسين، أثر التضخم على تقويم المخزون في المنشآت الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العد العاشر، العراق، 2005، ص231.

في حين الكتابات التي ركزت في تعريفها على أسباب التضخم فقد تفاوت التركيز على هذه الأسباب من تعريف إلى آخر، ومن أمثل ذلك:

1-"التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"[1]

2-"التضخم هو كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"[2]"يمكن القول عموما بأن التضخم هو ظاهرة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهو حركة مستمرة باتجاه تصاعدي في المستوى العام للأسعار، سواء كان هذا الارتفاع ناتج عن زيادة في كمية النقد التي تجعل التيار النقدي أكبر من التيار السلعي، أو أنه ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج أو ناجم عن وجود فائض في الطب الكلي، فضلا عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية.[3]

ثانيا:أنواع التضخم:

تتعدد أنواع التضخم بتعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم، هناك أنواع من التضخم ترتبط بجملة من المتغيرات الاقتصادية في أسواق السلع والخدمات وفي أسواق عوامل إنتاج، لتصنيف التضخم وسرد أنواعه يقتضي وجود أسس ومتغيرات تتمثل فيما يلي:

1-التضخم المرتبط بالعلاقات الإنتاجية:وينقسم إلى ثلاثة أنواع:

التضخم المكشوف والتضخم الاستثماري والتضخم الربحي.

1-1التضخم الاستهلاكي: هو ذلك التضخم الذي يصيب السلع الاستهلاكية ممثلا في تحقيق في ارتفاع المستوى العام للأسعار هذه السلع الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أرباح كثيرة لدى منتحي هذه السلع.

1-2التضخم الاستثماري: هذا النوع يحدق في أسعار السلع الاستثمارية وعوامل إنتاج منتجي السلع الاستثمارية ويعبر عن الزيادة الحاصلة في أسعار هذه السلع حيث يترتب منها تحقيق أرباح كثيرة، مؤقتة من طرف واحد.

---

[1]- حال واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة السابعة، عمان، الأردن، 2004،ص249.

[2]- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000،ص14.

[3]- عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلة SVARخلال الفترة(1970-2012)، مجلة الباحث، العدد 14، ورقلة، 2014، ص80.

1-3التضخم الربحي: يرتبط بكل من التضخم الاستهلاكي و التضخم الاستثماري، فارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، الاستثمارية، ينجم عنه زيادة الأرباح المحققة من قبل منتجي هذه السلع مما يعني حصول تضخم في الأرباح.[1]

2-التضخم المرتبط برقابة الدولة للأسعار: يتمثل في التضخم المكبوت والتضخم المكشوف.

2-1**التضخم المكبوت**: يحدث عندما تتدخل الدولة بقوة القانون وذلك بوضعها تدابير وإجراءات صارمة، والقيود التي تمنع من مواصلة ارتفاع الأسعار مثلا سياسة التعبير الإجباري، وذلك عن طريق نظام توزيع السلع بالبطاقات والتراخيص الحكومية، وذلك أن الدولة تقوم بالسماح للعوامل الاقتصادية بالعمل بحرية من خلال سيطرتها على الأسعار رغم ارتفاع المداخيل النقدية، ولكن لا تجد المنفذ الكافي لإنفاقها وبالتالي لا يسمح له بالظهور.[2]

2-2التضخم المكشوف: هو عكس التضخم المكبوت، أي الزيادة في ارتفاع الأسعار دون تدخل الدولة للحد منه، بالإضافة إلى موقف الدولة تتدخل عوامل أخرى كالظروف الاقتصادية السائدة، وكذلك العوامل النفسية للأشخاص من مشترين وبائعين، مما يسمح للقوى التضخمية من ممارسة ضغطها نتيجة إما لزيادة الطلب على الخدمات والسلع أو زيادة الإنتاج.[3]

3-التضخم المرتبط بحدة التضخم:

يكمن التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى التضخم الجامح أو التضخم الغير جامح.

3-1التضخم الجامع (الزاحف):

هو أكثر أنواع التضخم أهمية في الحياة العملية بالنسبة لمعظم الدول، والذي تتميز به الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بصورة عامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة، وقد يتراوح هذا الارتفاع بين(2-3%) سنويا، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة، ويعود سبب بروزه إلى زيادة كمية النقد المتداولة وإلى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح.[4]

---

[1]- سعيد الحضري، الاقتصادي النقدي والمصرفي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، بدون سنة، ص210.

[2]- عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين العبسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص449.

[3]- أسامة محمد الغوالي، مجدي محمد شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعية، بيروت، لبنان، 1999. ص88.

[4]-Rogers, Jeffery, Death And Tasces Including Inflation The Public Versis Economists, Ecom Journal WathVolum 4Number1,January 2007. U.S.A.

3-2التضخم الغير جامع (المتوسط).

هو التضخم الذي يرتفع فيه معدلات الأسعار ولكن لمستوى اقل من ارتفاعها في التضخم الجامح ويكون انعكاساته على الاقتصاد الوطني أقل خطورة من حيث يسهل على الدولة معالجته ومكافحته والحد من أثاره.[1]

4-التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية:

يتمثل في التضخم المصدر والمتضخم المتردد، إن الفجوة الصناعية والتكنولوجية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية أدت إلى تكوين علاقات اقتصادية فيما بينها تقوم على أساسا على تبعية الدول النامية وارتباط اقتصادها بالدول المتقدمة، حيث تقوم الدول الصناعية بتصدير السلع الاستهلاكية والمنتجات للدول النامية.

ونظرا لهذا الارتباط الوثيق بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية، فإن حدوث التضخم في الدول المتقدمة المصدرة يؤدي لا محالة إلى انتقاله للدول النامية عن طريف الصادرات. وهذا النوع من التضخم يطلب عليه بالتضخم المستورد.[2]

ثالثا: أسباب التضخم

أثارت مشكلة التضخم الكثير من النقاشات لدى رجال الفكر الاقتصادي ويختلف تأثير هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى، وحسب النظام الاقتصادي السائد، حيث يعد نظام الرأسمالي المنبع الرئيسي الذي يعمل دائما على نشر هذه الظاهر نتيجة لطبيعة هذا النظام الذي يهدف إلى الربحية عن طريق دفع الأسعار باستمرار، أما طريقة نشر هذا النظام للتضخم فتتم على مسارين:

- **المسار الأول**: عن طريق السيطرة الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة على الدول النامية والمتخلفة.
- **المسار الثاني**: عن طريق عدم تنوع اقتصاد الدول النامية المستقلة، مما يؤدي إلى الاستيرادات المتعددة المصحوبة بالتضخم المستورد.

إن التضخم الذي يصب الدول النامية يختلف عن النظامين الرأسمالي والاشتراكي بسبب العجز والهزات والتقلبات الاقتصادية التي يمكن أن تعرض الدول النامية إلى أحوال اجتماعية سيئة.[3]

كما ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب هي:[4]

---

[1]- عقيل حاسم عبدالله، النقود والمصارف، ، منشورات الجامعة المفتوحة، بغازي دون سنة النشر، ص193.

[2]- حسين بن سالم جابر الزبيري، التضخم والكساد مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص92.

[3]- حسين عباس ضياحي، التضخم وأثره على التأمين على الحياة، معالجة نظرية مع دراسة تطبيقية لواقع شركة التأمين على الحياة، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 1982، ص2.

[4]- شهاب محدي محمود، اقتصاديات النقود والمال، النظرية والمؤسسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص88.

1-زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: تعتبر زيادة الإنفاق عن الاستخدام الكامل من العوامل التي تعكس زياد الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى من التشغيل ويكون التضخم كنتيجة لتلك الزيادة لأن زيادة الإنفاق الكلي لم يقابلها زيادة في السلع المعروضة أي هناك فائض في الطلب مع عرض ثابت من المنتجات والسلع المعروضة.

2-التوسع في فتح الاعتماد من قبل البنوك: إن قيام البنوك التجارية بالتوسع في منح قروض الاعتمادات إلى المستثمرين يعتبر من بين العوامل الرئيسية في ضخ المبالغ المالية الكبيرة في الأسواق ويحصل ذلك عندما ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، وذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة وبالتالي جذب رجال الأعمال إلى الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار معلنا عن ظاهرة تضخمية سببها الأول الائتمانات التي فتحتها البنوك للمستثمرين.

3-العجز في الميزانية: يعتبر هذا الأسلوب وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية المقبلة على تنفيذها وذلك من خلال تشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، حيث أن العجز في الميزانية عادة ما تعتمد الدولة إحداثه لتطبيق سياساتها فتذهب إلى توفير النفقات اللازمة بوسائل متعددة.

4-تمويل العمليات الحربية: تتطلب الحروب نفقات كبيرة وحتى قبل بدايتها من أجل التحضير لها ولتغطية هاته النفقات تضطر الدولة إلى الإصدار النقدي من أجل تسيير أمورها وتسيير أمور البلاد، وبعد الحرب لمعالجة أثار ما خلفته الحرب التي تكون على عاتق الدولة.

5-الارتفاع في معدلات الأجور: يعتبر ارتفاع نسبة الأجور سببا مباشرا في خلق التضخم وارتفاع الأجور؛ناتج عن الحرية التي تسمح بها الأنظمة الاقتصادية للنقابات العمالية بالسماح لهم بالإضرابات من أجل تحقيق مطالبهم التي تتعلق بالزيادة في الأجور، فهذه الزيادة ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما ينقص من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

تتعدد النظريات المفسرة للتضخم فلكل نظرية زمانها ومكانها وأسباب ظهورها، فتعاقبت تبعا للتغيرات والأحداث الاقتصادية، فحين تحقق النظرية السائدة تبرز نظرية جديدة تكون مقبولة في تفسير الحالة الآنية للاقتصاد، إلا إنها تعجز عن تفسير الحالات المستقبلية لتظهر نظرية بديلة .

1- نظرية التضخم الناجم عن الطلب:

تفسر هذه النظرية التضخم على أنه ينتج عن زيادة حجم النقود لدى الأفراد مقابل ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع متزايد ومستمر في الأسعار،[1]وأن نسبة الزيادة في النقود تفوق نسبة الزيادة في الإنتاج، وترجع أسبابه إلى الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وأنفاق القطاع الخاص والتوسع في الائتمان المصرفي وزيادة الدخول النقدية المتأتية من زيادة عوائد البلد من النقد الأجنبي.[2]

2- نظرية التسارع: تقوم هذه النظرية على عاملين هما:

1- الساسية النقدية والمالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب.

2- **توقعات الأسعار على ارتفاع الأجور على جانب العرض**

تتمحور آليات هذه النظرية في إتباع الحكومة لسياسة مالية ونقدية مسيرة للتأثير على الطلب الكلي فينجم عنها انخفاض لمعدلات البطالة أدنى من معدلاتها الطبيعية والتي يرافقها توقعات بارتفاع الأسعار مما يدفع النقابات العمالية للمطالبة بزيادة الأجور بمقدار يتناسب مع ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتسارع معدلات التضخم مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالنقود وانهيار النظام النقدي للاقتصاد.[3]

3- **نظرية التضخم الهيكلية:**يفسر التضخم وفق هذه النظرية على أساس هيكلية السوق الحديث الذي يسوده احتكار الشركات الكبرى لإنتاج سلع معينة وانعدام المنافسة عليها لذا فالأسعار تحدد من قبل هذه الشركات بمستويات عالية أي أن جانب العرض يحدد الأسعار دون أن يكون لجانب الطلب تأثير عليها،[4]وهذا يرجع لعدة أسباب منها:

- قدرة تلك الشركات على التحكم بمخزون وهي أقرب إلى تفسير التضخم في الدول النامية التي تعاني من الازدواجية القطاعية إذ يوجد فيها قطاع متطور والآخر متخلف، فحدوث التضخم في

[1]- أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل، عمان، الأردن، 2009، ص197.

[2]- سامر بطرس، النقود والبنوك، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص167.

[3]- عبد المنعم السيد، نزار العبسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد الأردن، 2004، ص ص 456-458.

[4]- منير أو شاور ،أمجد مساعدة، نقود و بنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2011، ص278.

إحدى هذه القطاعات سرعان ما ينتقل إلى القطاعات الأخرى ولما كانت الأسعار والأجور مرنة باتجاه الصعود وغير مرنة باتجاه الانخفاض مما يشكل بؤرة لانتقال التضخم إلى الاقتصاد.[1]

4- نظرية التضخم الناتج عن تزايد الكلفة:

وينتج هذا التضخم عن زيادة أسعار ومداخلات عوامل الإنتاج كأجور العمال أو أسعار المواد الأولية مما يرفع بأسعار المنتجات إلى الارتفاع نتيجة لتدخل النقابات العمالية في تحديد أجور العمال وارتفاع أسعار المواد الأولية وخصوصا المستوردة منها مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج فضلا عن زيادة الأرباح للمنتجين.[2]

المطلب الثالث: طرق معالجة التضخم

حاول الكثير من المفكرين الاقتصاديين وجود حلول لمشكلة التضخم بسبب أثاره الجسيمة والتي تتمثل في المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكانت كل المحاولات من أجل معالجة مشكل التضخم وعن طريق المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل نستعين بالسياسة المالية والسياسة النقدية في معالجة التضخم.

1- **السياسة المالية:** تتمثل في الاستراتجيات التي تتبعها الدولة[3] من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال تحكمها في ايرادتها والسيطرة على مصادر هذه الإيرادات وطريقة تسييرها في عملية الإنفاق الحكومي ومن أهم وسائل السياسة المالية نذكر:

ا-الرقابة الضريبية: تعتبر من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية في التحكم في التضخم وذلك لكون هذه الأداة تتحكم في الإنفاق العام حسب الحالة التي يكون فيها الاقتصاد تضخم أو انكماش، حيث أنه في حالة التضخم تقوم السياسة المالية بزيادة قيمة الضرائب على الدخل وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية للأفراد فيتجهون إلى الادخار وينقصون من الإنفاق ويزداد التحصيل الضريبي للدولة، غير أن سياسة الرقابة على الضريبة تعتبر غير مرنة لتغير الميزانية في السنة عدة مرات، أما في حالة الانكماش تعتمد الدولة على سياسة الرقابة الضريبة بتخفيض الضرائب على الأرباح والاستهلاك لزيادة معدلاتها وبالتالي زيادة الطلب على الاستهلاك والاستثمار.

---

[1]- سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصياح، الكويت، 1980، ص704.

[2]- سامي لطرش جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص197.

[3]- طلحة محمد، قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر خلال الفترة (1970-2017)، اطرواحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019/2018، ص،ص43-44.

ب–الرقابة على الدين العام: تعتبر سياسة الرقابة على الدين العام سياسة إستراتيجية في التحكم في التضخم وذلك من خلال ما تلجأ إليه الدولة في طرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور فبذلك تمتص القوة الشرائية الإضافية في الأسواق النقدية وتستعملها في تمويل الميزانية.

ج–الرقابة على الإنفاق العام: تلعب سياسة الرقابة دوراً هاما في الحفاظ على التوازن الاقتصادي، حيث أن التحكم في الإنفاق الحكومي برفع أو تخفيض معدلاته حسب الحالة الاقتصادية أي انكماش أو تضخم، حيث أنه في حالة التضخم تقوم الدولة بالتقليل من الإنفاق الحكومي وذلك بعدم تشجيع الاستثمار وقيامها بعدم الزيادة في الأجور وزيادة معدلات الضرائب والاشتراكات الاجتماعية والتقليل من القروض والإعانات، وقد تلجأ الدولة في إطار هذه السياسة إلى الرقابة على الأسعار ومقارنتها بالأجور ليكون هناك توازن، وكذلك قيام الدولة بدعم أسعار السلع الأساسية أو إنتاجها ورفع القيود الجمركية وتخفيض الضرائب بالنسبة للسلع الضرورية المستوردة من أجل القضاء على التضخم.

2- **السياسة النقدية:** تتولى المصاريف المركزية[1] في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية:

أولا: الأدوات الكمية:

ا–زيادة سعر إعادة الخصم: ومن النشاطات الاعتيادية التي يؤديها المصارف التجارية خصم الأوراق التجارية للأفراد[2]، وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق، ويعد هذا الإجراء واحدا من الإجراءات لمكافحة التضخم.

ب–**دخول المصارف إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية** وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق، أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.

ت–**زيادة نسبة الاحتياط القانوني،** تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف.

[1]- عدنان كريم نجم الدين محمد علي حميد، التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة (1985-2008)، مجلة الكويت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة واسط، العراق، 2012، ص 343، 2012.

ثانيا: الأدوات النوعية:

أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة إقناع مدراء المصاريف التجارية والمسؤولين فيها عن الائتمان المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.

3- معدلات الفائدة:

غالبا ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترض سواء كانت هذه المصادرة قصيرة أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في الإطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة: وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعريين، وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال المحاصل على الرواج الاقتصادي، وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية، ولتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الأموال.

إذ تتجه توقعاتهم بأن الحالة الاقتصادية في تحسن وأن رواجا اقتصاديا سيؤدي إلى توفر فرص استثمارية متاحة أمام المستثمرين ولذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة قصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل، وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقرض الدائن، علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية[1].

[1] -حاكم محسن محمد،اثر التضخم ومعدلات الفائدة في اسعار الصرف ، مجلة اهل البيت، العدد1، العراق ، 8 مارس 2004، ص 175.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة لأسعار الفائدة.

تعد أسعار الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية النقدية للبنوك المركزية للتأثير على الاقتصاد من خلال توجيه السياسية النقدية، وذلك في الاقتصاد الوضعي، لكن اعتماد سعر الفائدة كوسيلة للتأثير على الاقتصاد من خلال توجيه قرارات المستثمرين والتأثير فيها وكذا جلب المدخرات من خلال تحقيق عوائد مغرية لها مقابل التنازل عن حرية التصرف في أموالهم في الوقت الحاضر، وفي هذا المبحث سنتناول أهم تعاريف لأسعار الفائدة وأنواعها والنظريات المفسرة لها. وأهم المحددات الاقتصادية لأسعار الفائدة.

المطلب الأول: ماهية أسعار الفائدة

اولا: يعتبر سعر الفائدة المتغير الاقتصادي الذي يربط بين المقرضين والمقترضين في العلاقات التمويلية، وعليه يمكن تعريف سعر الفائدة على أنه:

1-"سعر الفائدة هو أجر كراء النقود يلتزم المقرض بدفعه إلى البنك مقابل التنازل المؤقت له على السيولة".[1]

2-سعر الفائدة هو ثمن التمويل بالدين وهو الثمن الذي يدفعه المقترض للحصول على سلع من الأموال المخصصة للاقتراض.[2]

3-فسعر الفائدة هو المتغير الاقتصادي الذي يوقف ويربط بين المقترضين والمقرضين في علاقات تمويلية، حيث يدفعه المقترض كتكلفة نظير استخدام الأموال المقترضة لفترة زمنية محددة، ويأخذه المقرض كإيراد من القروض التي يمنحها، حيث أنه إذا احتفظ بها يكون قد ضحى بالعائد الذي يمكن أن يحصل عليه من عملية الإقراض.[3]

يعتبر سعر الفائدة من أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثير في حركة النشاط الاقتصادي، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، ويعرف سعر الفائدة بأنه ثمن التمويل بالدين، وهو الثمن الذي يدفعه المقترض للحصول على مبلغ من الأموال المخصصة لإقراض التي تتسم بالندرة لفترة زمنية متفق عليها، ويحسب بقسمه الفائدة المتفق

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سابق ذكره، ص70.

[2] - Abdul Rahim A. AL SAATI, Islamic Economics Research , Centre King Abdulaziz University, Jeddah Saudi Arabia. P04.

[3]- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دراسة مقارنة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص151.

عليها لفترة زمنية محددة تكون غالبا سنة على المبلغ القرض[1] أي أن الفائدة عبارة عن عائد مضمون ومحدد لصاحب المال مقابل تخليه عنه للغير ليستخدمه أو لا يستخدمه مدة من الزمن.[2]

ثانيا: أنواع أسعار الفائدة:

تنقسم أسعار الفائدة إلى نوعين سعر الفائدة الاسمي والحقيقي يعبر السعر الاسمي على عدد الوحدات النقدية التي يعود بها استثمار ما أو تكلفة قرض ما في فترة زمنية معينة، غير أنه يمكن أن يتغير في هذه الفترة على مستوى الأسعار وبالتالي تتغير القدرة الشرائية لوحدة نقدية واحدة حتى يتم التعامل بقدرة شرائية ثابتة يجب استعمال أسعار فائدة حقيقية[3].

نفرض أنه في بداية السنة يكون مستوى الأسعار هو ρ، وفي نهايتها يصبح $\rho(1+\pi)$ حيث أن π هو عبارة عن معدل التضخم السنوي، تسمح وحدة نقدية واحدة من شراء النسبة $1/\rho$ وحدة، إذا استثمرت هذه الأخيرة ستعود في نهايته بـ $(1+\rho)$ وحدة نقدية أي ما يسمح بشراء $\rho(1+\pi)(1+R)$ وحدة من المعادلة (1) تتحصل على سعر فائدة حقيقي R:

$$Rr = \frac{(1+r)/\rho(1+\pi)}{1/P} - 1$$

$$Rr = \frac{1+r}{1+\pi} - 1$$

$$R = r + r\pi + \pi$$

باهمال قيمة ($Rr\,\pi$)نتحصل على علاقة فيشر:

$$R = r + \pi$$

[1]- بوغزالة أمحمد عبد الكريم، الآثار السلبية شعر الفائدة في النظرية الاقتصادية، الملتقى الوطني التاسع حول آداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، يومي 09 و10 ماي 2011، ص11.

[2]- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2004، ص46.

[3]بن زيان راضية، مرجع سابق ذكره، ص ص 4-5 .

بمعرفة سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم مسبقا، يمكن تحديد سعر الفائدة الحقيقي غير أنه ليس من الممكن تحديد بالتدقيق القيمة المستقبلية لمعدل التضخم لذا نستعمل القيمة التنبؤية له.

المطلب الثاني : أهم المدارس المفسرة لسعر الفائدة

تنقسم المدارس المفسرة لسعر الفائدة إلى مايلي:

1/سعر الفائدة في التحليل الكلاسيكي:

يعود سعر الفائدة في التحليل النقدي الكلاسيكي إلى كتابات الاقتصادي دافيد ريكاردو في القرن السابع عشر وإسهامات مجموعة من الاقتصاديين أمثال مارشال وبيجو وغيرهم، حيث اعتبر الكلاسيكيون أن سعر الفائدة ظاهرة حقيقية لا علاقة للعوامل النقدية بها، وقد اعتماد التحليل النقدي الكلاسيكي على مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

- تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.
- المنافسة التامة.
- ثبات سرعة دوران النقود.
- حيادية النقود في الاقتصاد.

وبالتركيز على النظرية الكلاسيكية نجد أنها تعرف سعر الفائدة "بأنه تلك القيمة التي يساوي عندها الادخار والاستثمار" وبالتالي حاولت تفسير سعر الفائدة من خلال العلاقة بين الادخار والاستثمار وقد برز في ذلك اتجاهين هما: نظرية الامتناع والتفضيل الزمني ونظرية إنتاجية رأس المال.

أولا: نظرية الامتناع والتفضيل الزمني

من رواد هذه النظرية ليسنيور (SENIOR) و مارشال (MARSAHAL) اهتمت بتحليل عرض الادخار،ومفاد هذه النظرية أن سعر الفائدة يوجد من خلال التضحية التي يتحملها المدخر، وبالتالي فسعر الفائدة يمثل ثمن الامتناع عن الاستهلاك لجزء من الدخل، وتتحدد هذه الفائدة من خلال تساوي العرض والطلب على الادخار.

وقد حاولت هذه النظرية تفسير سعر الفائدة من خلال العلاقة بين الادخار والاسثمار، كما أنه يتحدد بعوامل حقيقية وليست نقدية، كونها تقوم على فرضية حيادية النقود في الاقتصاد، أي أن النقود لا تؤثر في النشاطات الاقتصادية، كون أثرها الوحيد على المستوى العام للأسعار فقط، وسعر الفائدة بموجب هذه النظرية يتحدد عن طريق التفاعل بين الادخار والاستثمار، بحيث يتحدد سعر الفائدة التوازني في السوق التامة عند

تساوي قيمة الادخار و الاستثمار، أي أن كل الادخارات العينية المتحققة في الاقتصاد تستخدم في الاستثمار بفعل سعر الفائدة التوازني، فعدم استخدامها في الاستثمار يعتبر سلوك غير عقلاني يمثل الاكتناز.

ثانيا: إنتاجية رأس المال

اهتمت هذه النظرية بالسبب الذي يدفع المقترض إلى دفع الفائدة، حيث ذهبت إلى أن سعر الفائدة ينتج عن إنتاجية رأس المال أي أنه ثمن الادخار، وهو يتحدد كثمن أي سلعة، إلا أن هذه النظرية ركزت على جانب الطلب كون أن سعر الفائدة يميل إلى التساوي مع إنتاجية رأس المال، فإن انخفض سعر الفائدة عن إنتاجية رأس المال فهذا يؤدي غلى ارتفاع الطلب على المدخرات وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الإنتاجية حتى يساوي سعر الفائدة مع إنتاجية رأس المال.

2/سعر الفائدة في التحليل الكينزي:

حسب كينز فمعدل الفائدة دالة للتفضيل النقدي، فكلما ازداد التفضيل النقدي كلما أرتفع ثمن التخلي عن السيولة (ارتفاع معدل الفائدة، وكلما قل التفضيل النقدي لدى الأفراد كلما انخفض معدل الفائدة (إذ بقيت الكميات النقدية على حالها)، وعليه فارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة هو خير مقياس لدرجة التفصيل النقدي لدى الأفراد، وتمثل السيولة النقدية لدى الأفراد جانب الطلب، بينما تكون الكميات النقدية أوراقا نقدية كانت أو نقود مساعدة أو ائتمانات جانب العرض.

ويتحدد معدل الفائدة بعرض وطلب السيولة النقدية، أي يتحدد في سوق حر في مستوى يتوازن عنده الطلب على النقود مع عرضها، فإن طلب النقود هو طلب الاحتفاظ بإرصدة من النقود الحاضرة ومكونات طلب النقود يمكن تقسيمها إلى طلبين رئيسين هما:

1- طلب النقود كوسيط في التبادل (أرصدة نقدية عاملة).

2- طلب النقود كمخزن للثروة (أرصدة نقدية عاطلة).

أما فيما يتعلق بعض النقود، العرض الذي تحدده السلطات النقدية والتي تمثل بالبنك المركزي، فهذا العرض يتحدد بعيداً عن تغيرات سعر الفائدة، كالإصدار الجديد أو كهيئة نقود إئتمائية أو غيرها من وسائل الدفع، ويترتب على ذلك أن عرض النقود في الاقتصاد يكون عديم المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة.

من هنا فإن سعر الفائدة التوازني يتحدد بعرض النقود الودائع الجارية مضاف لها الكمية النقدية التي في التداول وطلب النقود (تفضيل السيولة)، حيث يتجه تفضيل السيولة لطلب النقود في الاقتصاد يكون عديم المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة.

من هنا فإن سعر الفائدة التوازني يتحدد بعرض النقود (الودائع الجارية مضافا لها الكمية النقدية التي في التداول، وطلب النقود تفضيل السيولة)، حيث يتجه تفضيل السيولة (طلب النقود) للزيادة مع انخفاض سعر الفائدة وإلى الانخفاض مع ارتفاعها، بافتراض ثبات عرض النقود في الأجل القصير، إذ أخذنا بعين الاعتبار أن سعر الفائدة يتجه عكسيا مع الكمية النقدية المعروضة، وطرديا مع تفضيل السيولة ، فإن أي تغير في عرض النقود سيعمل على تغيير في أسعار الفائدة، فإذا حدثت زيادة في الكمية المعروضة من النقود سينتقل منحنى العرض إلى اليمين فينخفض سعر الفائدة مع ثبات الطلب على النقود والعكس بالعكس، وعليه سيتحدد سعر الفائدة التوازني وفقا للنظرية الكينزية بالتفاعل بين عرض النقود والطلب عليها.[1]

3/سعر الفائدة في التحليل المعاصر

حسب نظرية المعاصرة تم تقسيم هذا المطلب إلى مصدرين مصدر الأول الأموال المعدة للإقراض أي مجموع النقود المعروضة والمطلوبة في أي وقت في سوق النقود، والمصدر الثاني هو طلب الأموال المعدة للإقراض.

اولا:مصادر عرض الأموال المعدة للإقراض.

وهو مقدار النقود المتاحة للإقراض في أي لحظة زمنية، ويتكون هذا العرض للأموال من:

* المدخرات التي يوفرها قطاع الأعمال والأفراد.

* حجم المبالغ النقدية الناتجة عن مقدار التخفيض في حجم الأرصدة النقدية المكتنزة والموجهة للإقراض في الحاضر، بالإضافة إلى المبالغ المالية المتأتية من التنازل عن بعض الأصول المكونة لثروة الأفراد.

* حجم النقود الجديدة التي خلقها الجهاز المصرفي، فكلما يرتفع سعر الفائدة تزيد فرص الربح للبنوك، وينشط المضاعف النقدي وتزيد في ظل هذه الظروف الأموال القابلة للإقراض والعكس صحيح.

* الإقراض الأجنبي في السوق المحلي: فعندما يرتفع سعر الفائدة في بلد ما مقارنة بالبلدان الأخرى تتاح للمتعاملين الأجانب إمكانيات إقراض المتعاملين المحلين، أو يتحصل بعض المتعاملين الوطنين على قروض مباشرة من البنوك الأجنبية أو يأخذ صورة شراء المتعاملين الأجانب لسندات مصدرة في السوق المحلية.

ومنه فإن عرض الأموال المعدة للإقراض (LS) تساوي مجموع كل من الادخار (s) و النقود الجديدة التي خلقها الجهاز المصرفي (ΔM)ومقدار عدم الاكتناز (ΔH) أي: $Ls=s+(\nabla H)+(\nabla M)$

وهناك علاقة طردية بين عرض الأموال المعدة للإقراض وسعر الفائدة.

[1]- بن عزة جليلة، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد12، جوان 2017 ، ص ص 179-180.

ثانيا:مصادر الطلب على الأموال المعدة للإقراض: ينشأ الطلب على هذه الأرصدة من جهات التالية:

* الطلب على الأموال من طرف قطاع العائلات: لتمويل احتياجاتها الاستهلاكية.

* الطلب على الأموال من طرف قطاع الشركات للاستفادة من مزايا الرفع المالي.

* الطلب على الأموال من الحكومة: أين تضطر الحكومات إلى تمويل العجز في ميزانياتها، ومن شأن هذا السبل أن يرفع أسعار الفائدة كلما كان العجز كبيرا.

* الطلب الخارجي: نشأ هذا النوع من الطلب في ظل التحرك الحر لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي، فعندما ترتفع معدلات الفائدة في بلد ما مقارنة بالبلدان الأخرى ينخفض الطلب على الأموال القابلة للإقراض في البلد المعني والعكس صحيح.[1]

ومنه يمكن القول أن الطلب الإجمالي على الأموال المعدة للإقراض (LD) يساوي الطلب عليها للاستثمار (I) مضاف إليها الطلب على الاستهلاك (c) والاكتناز (H)، فتصبح معادلة الطلب الإجمالي على الأموال المعدة للإقراض على النحو التالي:

$$Ld = I + H$$

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية لأسعار الفائدة

إن المحددات الاقتصادية الأساسية التي تحدد أسعار[2]الفائدة ومنحنى العائد لأسعار الفائدة تتمثل أساسا في :

1- سياسة البنك المركزي.

عند حدوث أزمات اقتصادية في دولة ماء فإنها تقوم ببعض الإجراءات التنشيطية لانقاد الاقتصاد القومي من أزمته، ومن بين إبراز هذه الإجراءات هو قيام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة عن طريق زيادة العرض النقدي، حتى تشجع المستثمرين على أخذ قروض من البنوك التجارية والاستثمار في اقتصاد الدولة، بعد فترة من الزمن يتعافى اقتصاد الدولة من أزمته لكن تظل هناك كمية سيولة نقدية كبيرة بالأسواق تتجه عمليات الاقتراض الكبيرة التي تمت، وإذا ما زادت السيولة النقدية في الأسواق عن النسب الطبيعية فإن هذا يؤدي على التقليل من قوتها الشرائية وتسبب ارتفاعا في الأسعار، في هذه الحالة تتحول السيولة النقدية الزائدة إلى سبب مباشر في التأثير بالسلب على الاقتصاد من خلال ارتفاع مستوى التضخم، هنا تقوم البنوك المركزية بالتدخل لإعادة رفع أسعار

[1]- عبد الرزاق كبوط، محاول قياسية لنمذجة للعوامل المحددة بسر الفائدة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1988-2011) باستخدام أشعة الانحدار الذاتيVAR، مجلة العلوم الإنسانية، العدد42، مجلد أ، ديسمبر 2014، ص ص 362-363.

[2]- صلاح محمد، المحددات الاقتصادية لأسعار الفائدة، قراءة في قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حول سعر الفائدة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد4، 2017 ، ص ص 61-63.

الفائدة، وهو ما يؤدي إلى تقليل عمليات الاقتراض من قبل المستثمرين لارتفاع نسبة الفائدة على القرض، لكن في المقابل يشجع هذا القرار أصحاب السيولة النقدية لوضع أموالهم بالبنوك حتى يحصلوا على فوائد عالية والنتيجة الأساسية في هذه الحالة أنه عند زيادة العرض النقدي سوف تنخفض أسعار الفائدة القصيرة في حين أن أسعار الفائدة الطويلة الآجل لا تتأثر في هذه المرحة الأولى.

2- حالة الموازنة العامة للاقتصاد:

تحقيق العجز في الميزانية العامة للدولة يستلزم ضرورة تغطية هذا العجز بالالتجاء إلى الوسائل الغير عادية وهي الاقتراض العام أو الإصدار النقدي، لأن التقليديين يرون أن تمويل المشاريع بأسلوب العجز المالي للدولة له العديد من الآثار السلبية منها:

*يؤدي إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مما يخل بالتوازن الاقتصادي التلقائي ويؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار.

*يضر بأصحاب الدخل الثابت لأن دخلهم لا تزداد بنسبة زيادة دخل أصحاب المهن والحرف الصناعية والتجارية مما يزيد التفاوت بين الدخول المختلفة.

*يبدل من نوعية الإنتاج فيتجه المستثمر إلى إنتاج السلع الكمالية مثلا التي يزداد عليها أو يزيد من المخزون ليجمد قيمة مدخراته.

*يزيد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، بسبب زيادة الاستيراد من جهة وعدم القدرة على التصدير من جهة ثانية، حيث يتم استهلاك السلع المنتجة وطنيا في السوق الداخلية.

3- التجارة الخارجية والعلاقات الدولية.

تنعكس المعاملات التجارية مع العالم الخارجي على حالة الميزان التجاري إما بالفائض أو التوازن أو العجز، ومنذ ظهور العجز يجب تغطيته والاقتراض من الخارج ، فكلما زاد العجز في الميزان التجاري زاد معه حجم الاقتراض وعليه فإن أسعار الفائدة سوف ترتفع.

لكن في هذه الحالة سوف تحجم الجهات الخارجية على شراء السندات المحلية ما لم تكن أسعار الفائدة عليها تنافسية مع أسعار الفائدة في الدول الأخرى،ن وعليه فإذا حاول البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة في الداخل بغرض تخفيض قيمة العملة المحلية وبالتالي تقليل العجز التجاري، هذا يؤدي غلى تراجع الوضع التنافسي للسندات المحلية مقابل السندات الأجنبية مما يؤدي بحملة السندات المحلية إلى بيعها، وهذا يعني زيادة العرض من السندات المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي ينعكس على أسعار الفائدة بالداخل بالانخفاض.

ما يمكن أن نستنتجه هو أنه في حالة ارتفاع العجز التجاري أو المديونية الخارجية للدول سيقلل من قدرة البنك المركزي من محاربة الركود عن طريق تخفيض أسعار الفائدة.

4- مستوى النشاط الاقتصادي.

عند حدوث الكساد يقوم البنك الاحتياطي الفدرالي بخفض أسعار الفائدة لتشجيع الناس على التوجه إلى القروض والقيام بالشراء لتحريك عجلة الاقتصاد، إن هذا الحل فعال جدا على المدى القصير لكن على البنك أن يراعي المدى البعيد للتضخم وذلك بالموازنة بين الأهداف قصيرة المدى من زيادة الإنتاج والتوظيف وبين أهداف المدى البعيد من خفض معدلات التضخم، بمفهوم آخر إن ما يكسب المصرف الفيدرالي أهمية هي قدرته على خفض ورفع أسعار الفائدة على المدى القصير والذي يؤثر بشكل غير مباشر على التضخم، وبالتالي على اتجاه الاقتصاد عموماً.

المبحث الرابع: الإطار النظري لعرض النقد.

تعد النقود وسيلة للتبادل فضلا عن كونها أداة لتقدير القيمة وهي كل ما يحصل على قبول عام عند القيام بأي عملية تداول ويتم استعمالها كوسيلة للتبادل السلع والخدمات، وهي جزء أساسي من العملية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

المطلب الأول:ماهية العرض النقدي.

سنتطرق الى معرفة مفهوم النقد ثم العرض النقدي بمفهوم أوسع كمايلي:

1-مفهوم النقد:

يعد النقد وحدة التبادل التجاري وأداة معتمدة لقياس القيم والوفاء بالالتزامات و النقود، كما عرفها (Walk) هي أي شيء تفعله النقود وهذا التعريف واسع للنقود بمعنى أننا نستطيع أن نظيف للنقد أي شيء يؤدي وظيفتها مثل الشيكات أو وصولات الصرف وغيرها، أما كنيز (Keynes) فقد عرفها بأنها كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم كحفظ للقوة الشرائية أو هي الوسيلة أو أداة التي تمنح لصاحبها القوة الشرائية التي تمكنه من سداد التزاماته ومن هذا المنطلق فهي الأصل النقدي الوحيد الذي يمتلك قوة إجبار وقبول عاما[1].

2-مفهوم العرض النقدي: يختلف المفهوم العام لعرض النقود من بلد إلى آخر، وذلك حسب تطوره الاقتصادي وتطور جهاز المصرفي، وهو ما توضحه التعاريف والمفاهيم المتدرجة لعرض النقود، إذ يمكن تعريف عرض النقود بصفة عامة على أنه "كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معنية[2]".

وعلية فإن عرض النقود يمثل في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى تطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد، هذا التطور هو ما أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي، أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي وهي:[3]

ا-عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1): تم وضعه على أساس المنهج التقليدي، ويشمل مجموع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال فترة زمنية معنية، وسدا هذا التعريف بين الكنزين والتقليديين لتأكيده على وظيفة النقود

[1]رفاه عدنان نجم، أثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي، الإجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي لمدة (1980-2017)، مجلة تكريب للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 49، الجزء الثاني؛العراق؛ 2020ا، ص 191.

[2]علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، 2014، ص23.

[3]- علي حسين طعان، قياس وتحليل المعروض النقدي مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004-2016، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد4، العدد 44 الجزء1، العراق ؛2018، ص ص 188-189.

الأساسية كوسيط للتبادل ويشمل الودائع الجارية أي يمكن الحصول عليها سرعة وبدون خسارة والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرف التي بيد المستهلك.

ب–عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2): تم تحديد هذا المفهوم وفق المنهج ألنقودي، ويضم جميع مكونات (M1) وهي وسائل الدفع المباشر مضافا إليها الودائع الادخارية والآجلة والثابتة لدى المصارف التجارية، ويطلب عليها مصطلح السيولة المحلية.

من أسباب التوسع في عرض النقد (M2) في الدول المتقدمة تعود إلى القطاع المالي الذي يوفر جزءا كبيرا من الموجودات المالية التي يمكن تحويلها بسرعة وبسهولة إلى سيولة وتدر عائدا في الوقت نفسه، وكذلك تعد وسائل قريبة من النقود لاسيما أنها تقوم بوظيفة النقود كمخزن للقيمة ويمكن استخدامها كقوة شرائية.

ت–عرض النقد بالمفهوم الأوسع M3: تم وضع هذا المفهوم على أساس منهج "كارلى وشو " ويضم مفهوم عرض النقد الواسع (M2) مضافا إليه الادخارات لدى بنوك الادخار المشتركة والقروض وصناديق الادخار والائتمانات لدى المصارف.

يشمل عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) السيولة المحلية مضافا إليها الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية (أي لدى المؤسسات الادخارية وصناديق الإدخار المشتركة مثل ودائع المستثمرين الزمنية)، وإن أغلب الاقتصاديين والباحثين يفضل التعامل مع المفهوم الضيق لعرض النقد (M1) لأنه يعمل على قصر صفة النقود على العملة والودائع الجارية لدى البنوك التجارية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عرض النقد.

يتأثر عرض النقد بمجموعة من العوامل من أهما:[1]

1–محدودية حجم النقد سواء للتداول أو كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي، أي حجم النقد التي تصدره الحكومة أو السلطات النقدي المركزية وكلفته وكذلك مقدار احتياطي الذهب المتوفر والبنك المركزي والذي يعد أداة تستطيع من خلاله التحكم في عرض النقد سواء من خلال إصدار النقود أو خلال المضاعف النقدي والذي يؤثر على قدرة المصارف في خلق الائتمانات الجديدة.

2–تختلف المجتمعات من حيث سلوكياتها الادخارية والاستثمارية وكذلك تحديد حجم النقد الذي يرغب بالاحتفاظ به كنقد سائل أو مصوغات ذهبية أو ودائع مصرفية.

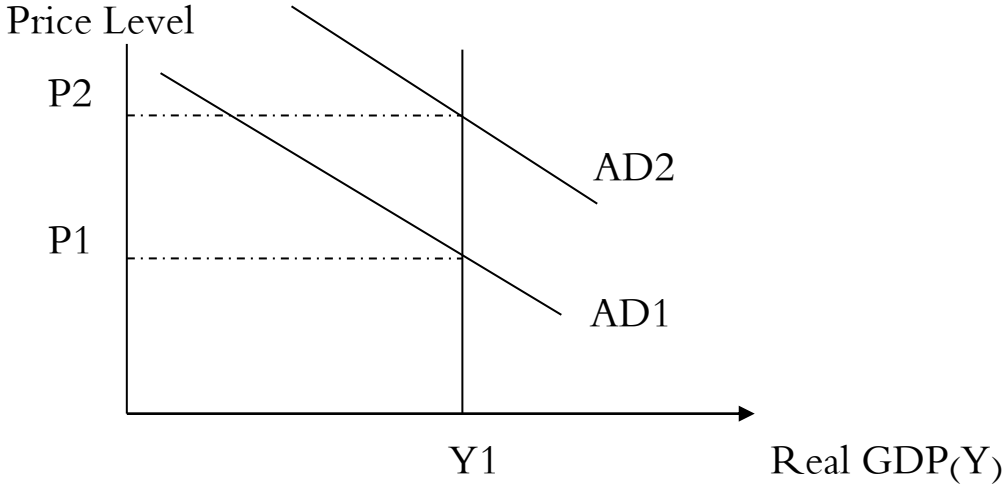
[1]- رفاه عدنان نجم، مرجع سابق ذكره، ص 193.

3-نسبة الاحتياط النقد القانوني الذي تحتفظ به المصارف لتغطية ودائع المستهلك لديها أو لمواجهة السحوبات النقدية وبالتالي لتأمين سيولة الجهاز المصرفي.

4-يتزايد عرض النقد عندما يحقق البلد نمو في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات التصدير.

5-يحدث التضخم (الارتفاع الأسعار) إذا ما ارتفع الطلب الكلي نتيجة زيادة عرض النقد من المنحنى AD1إلى AD2مع ثبات الناتج المحلي LRAS1-y1فلا بد من ارتفاع الأسعار من النقطة P1 إلى نقطة P2 كما في الشكل التالي رقم (6).

الشكل رقم (06) تأثير ارتفاع معدلات الطلب مع ثبات الناتج المحلي الإجمالي.



https://www.economicshelp.org/Blog/111/inflation/money-supply-inflation.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) ان زيادة عرض النقد يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ولكن مع ثبات الناتج المحلي الإجمالي وعليه نصل إلى التضخم .

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن القول أن الكتلة النقدية هي إجمالي وسائل الدفع الموجودة في إقتصاد ما ترتب لتشكل ما يعرف بالمتغيرات النقدية، وهذه المتغيرات النقدية لا بد أن تقابلها القروض المقدمة لاقتصاد الدولة و للخارج.

كما نشير إلى انه لا يوجد لحد الساعة مقياس أفضل أو امثل لعرض النقود وان اختيار المجمع النقدي يكون على أساس الهدف المتوخي من تحقيقه، ويمكن القول أن المتغيرات النقدية تختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب سهولتها وتلائمها مع اقتصادها.

الفصل الثالث
دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات النقدية في الجزائر

تمهيد:

بعدما قمنا بالدراسة النظرية لسعر الصرف ومفهوم بعض المتغيرات النقدية، سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل عملية القياس ، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على الاقتصاد القياسي حيث يهتم بالأسس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية ، لهذا سوف نحاول بناء نموذج قياسي يدرس أثر تقلبات اسعار الصرف على بعض المتغيرات النقدية ، لكن قبل ذلك لا بد من التعرف على العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية وكذا الاقتصاد القياسي بغية الإلمام بجوانبه المنهجية والنظرية ، لهذا قسمنا هذا الفصل إلى اربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الاول: علاقة سعر الصرف ببعض المتغيرات الاقتصادية

المبحث الثاني : الانحدار الخطي البسيط وطريقة المربعات الصغرى

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي يحدد اثر تقلبات اسعار الصرف على بعض المتغيرات النقدية حالة الجزائر (1999 – 2019)

المبحث الاول: علاقة سعر الصرف ببعض المتغيرات الاقتصادية

سنتطرق في هذا المبحث إلى معرفة تأثير المتغيرات الاقتصادية في سعر الصرف من خلال العلاقة التي تربط سعر الصرف بالمتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في سعر الفائدة و التضخم، العرض النقدي و اجمالي الناتج المحلي.

المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بكل من سعر الفائدة والتضخم

علاجنا في هذا المطلب العلاقة التي تربط سعر الصرف بكل من سعرف الفائدة و التضخم كالاتي:

1- العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة

يلعب كل من سعر الصرف سعر الفائدة دورا هاما في السياسات الاقتصادية للدول،وكل منهما يؤثر في الآخر، لينشأ بينهما تأثير متبادل.

أولا:أثر سعر الفائدة على سعر الصرف.

إن دور سعر الفائدة في تحقيق مستوى معين لسعر الصرف يعتبر من الموضوعات الهامة والمعقدة التي تشغل بال الكثير من الاقتصاديين الذين يبحثون في آليات السوق وفي موضوع الإصلاح الاقتصادي، والجدير بالذكر أنه لا يوجد تفسير بسيط لهذه العلاقة ذلك أن العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف قد تكون قوية في بعض الأحيان وفي ظروف أخرى قد تنفرط هذه العلاقة وذلك إذا تدخلت متغيرات أخرى مؤثرة في الاقتصاد الوطني والدولي، ومع ذلك يمكن إعطاء صورة مجردة وموجزة بين سعر الفائدة وسعر الصرف,

فارتفاع أسعار الفائدة في بلد ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي تحسين قيمة العملة الوطنية، فعند ما تكون العملة ضعيفة مثلا يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة لتعويض خطر انهيار العملة.[1]

ثانيا: تبادلية العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة.

يلعب سعر الصرف دوراً هاما في محاولة عزل التضخم عن الاقتصاد المحلي من جهة ومن جهة أخرى يؤمن ثبات القدرة التنافسية الدولية للبلد المعني، وذلك وفقا لمبدأ تعادل القوة الشرائية،وقد تم إجراء تعديلات على هذا التصور بإضافة مبدأ آخر هو تعادل أسعار الفائدة الذي يعتبر أساس التعامل الدولي، حيث بموجبه يجب زيادة أسعار الفائدة المحلية على مثيلتها العالمية بما يعادل انخفاض قيمة العملة المحلية وذلك من أجل الاستفادة من فرق

[1]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره، ص 136.

المكاسب بين حيازة العملة المحلية والعملة الأجنبية، ومن هنا افترضت كثير من النظريات وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وسعر الفائدة ؛بحيث انه سعر الفائدة المرتفع يجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية.

وإذا تم رفع سعر الصرف نتيجة عجز الميزان التجاري عند اعتماد سعر صرف ثابت فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وخفض قيمة الأرصدة الحقيقية وبالتالي زيادة سعر الفائدة، أما بموجب نظرية تعادل أسعار الفائدة فإن الارتفاع في سعر الصرف الأجل للعملة الأجنبية اتجاه المحلية يكون بمقدار الفرق بين سعر الفائدة المحلي والأجنبي، أي وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة المحلي وسعر صرف العملة الأجنبية، بمعنى علاقة عكسية بين سعر الفائدة المحلي وقيمة العملة المحلية.[1]

كما تعتبر أسعار الفائدة وتوقعات المتعاملين من أهم محددات معدل الصرف التوازني الناتج عن قوى العرض والطلب، عند التساوي بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من أحدى العملات.

عندما نكون في ظل حركة التامة لتنقل رؤوس الأموال والإحلال التام للأصول، فإذا كان العائد المتوقع على الأصول المحررة بالدولار مثلاً أكبر من العائد المنتظر بالنسبة للأصول المحررة بعملات الأجنبية، فإن جميع المتعاملين المحليين أو الأجانب كانوا يطلبون الأصول الأولى وبكميات كبيرة.

والعكس صحيح عندما تكون العوائد المتوقعة على الأصول المحررة بعملة أجنبية أكبر من العوائد المتوقعة المحررة بالدولار، وبالتالي يكون سعر الصرف في حالة توازن عندما تكون العوائد المنتظرة متساوية في كلتا الجهتين.

2- علاقة سعر الصرف بالتضخم

أولا:الأساس النظرية لطبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم:

يرتبط نظام سعر الصرف بشكل وثيق مع التضخم ويمكن النظر إلى هذه العلاقة من زاوتين ،الأولى تأثير التضخم في الأسعار الصرف، والثانية تأثير أسعار الصرف في التضخم، فالتضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في بلد ما والذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، ومن ثم فإن التقلبات في معدلات التضخم تعد عاملا مهما يؤثر في حركة سعر الصرف، وذلك من خلال وظائفه العديدة التي يقوم بها وأهمها

[1]- بعيادي رابح، العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وأثرهما على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-214، ماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية،2017/2016، ص 38.

الوظيفة القياسية التي يقصد بها مقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وبالتالي يصبح سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية[1] مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة المحلية التي تبادل بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها فضلا عن هذه العلاقات التبادلية الواضحة فإن سياسية سعر الصرف تمارس تأثيرات متباينة في معدلات التضخم، تختلف في حالة رفع سعر الصرف عن قيمته الحقيقية عنها في حالة خفض سعر اصرف عن قيمته الحقيقية، وتختلف عنها في حالة ثبات أسعار الصرف ذلك أن سعر الصرف الحقيقي مرتبط بصورة عكسية بتغيرات سعر الصرف، فكلما ارتفع سعر الصرف الاسمي انخفض سعر الصرف الحقيقي، ومن ثم تزداد القدرة على المنافسة مع العالم الخارجي، وهذه العلاقة مفادها أن سياسة سعر الصرف ترتبط بشكل وثيق بسياسة التضخم فإذ ارتفع سعر الصرف الاسمي أدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي وبذلك تزداد قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة ولكن في الوقت نفسه قد يزداد معدل التضخم والعكس صحيح.[2]

كما تعود العلاقة التي تربط سعر الصرف والتضخم إلى فكرة هالبر الذي أعتبر أنه في حالة تعرض الاقتصاد إلى صدمة داخلية، فسوف تؤدي تلك الصدمة مع سياسة سعر الصرف المرنة إلى سلسلة الآثار التراكمية المتعاقبة، فيما بين معدل التضخم وسعر الصرف من خلال التأثير على التكاليف المحلية الحلزونية المستمرة، أثناء التعديل ، في حالات كثيرة يدخل الاقتصاد أثناء عملية التعديل في التضخم السريع في كل الأجور والأسعار، يصاحبه بطالة متزايدة، مما يؤدي إلى المزيد ضمن انخفاض في العملة.[3]

ثانيا:العلاقة التبادلية بين حركة سعر الصرف والتضخم.

يتفق الاقتصاديون على أن التضخم ظاهرة اقتصادية اجتماعية مركبة، متعددة الأسباب والأبعاد، لها العديد من المظاهر والأشكال والآثار الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال النظرة الكلية للتضخم ومن وجهة النظر الهيكلية للاقتصاد والعلاقات الاقتصادية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في القدرة الشرائية لحائزي النقود بدرجات متفاوتة وعدم ملائمة الإنتاج للاحتياجات الضرورية وتوزيع غير عادل للدخل والثروة بين الفئات المساهمة

[1]- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، دار صفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى الأردن، 2012، ص 273.

[2]- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2009، ص 122.

[3]- رنان راضية، مرجع سابق ذكره، ص 45.

في العملية الإنتاجية، ويعتبر التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا غير أنه على الرغم من هذا فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريفه،حيث يستخدم هذا المصطلح لوصف عدد من الحالات المختلفة أهمها[1]:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- الارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- زيادة كمية النقود في ظل ظروف التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.
- زيادة كمية النقود بمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج القومي الحقيقي.
- عجز مستمر في الميزانية العامة للدولة.

والتضخم هو أحد القضايا الرئيسة لعدم استقرار الكلي في البلدان، فتأثيره يشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل الميزانية وسعر الصرف وسعر الفائدة والأجور ومستوى المعيشة، علاوة على ذلك فارتفاع مستويات التضخم تزعزع الثقة بالنظام الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالسياسات الواجب إتباعها بمواجهة التضخم وفيما يتعلق بالسياسات الواجب إتباعها لمواجهة التضخم فقد تباينت أراء المدارس الاقتصادية، حيث يعتقد الكينزيون أن السياسة المالية والنقدية المقيدة يمكن أن تخفض معدل التضخم، ولكنهم يعتقدون أنها سوف تأخذ وقت طويلا جدًا، بالإضافة إلى أنها ستكون سياسية مكلفة للغاية، لذا فإن كثير من الكينزيين يؤيدون استخدام سياسات أخرى تندمج مع سياسات مالية ونقدية اقل توسعا، مثل برنامج ترشيد الأسعار والأجور والذي طبق في عهد الأمريكي كارتر، أما النقديون (Monétaire T) فيعتقدون أن السياسة المالية لم تكن مصحوبة بتغير في عرض النقود، فإنها تكون غير فعالة وعلى الأخص في الجل الطويل، ومن ثم فهم يرون أن الانخفاض في معدل التضخم يقتضي انخفاضا تدريجيا في معدل نمو عرض النقود، ويرفضون ترشيد الأجور والأسعار التي ينادي بها الكينزيون (Keynesion)، أما وجهة نظر التوقعات الرشيدة (The Rotional Expectation)فتصب على سياسة نقدية أقل توسعية لتخفيض معدل التضخم، وهذا الرأي يستند على فرضية الاقتناع بما تفعله الحكومة، والذي يؤكد أن الناس سوف يغيرون توقعاتهم المتعلقة بالتضخم بسرعة إذا اتبعت الحكومة سياسات حاسمة ومقنعة لمحاربة التضخم، فتكون توقعاتهم إزاء هذه الإجراءات الحاسمة تضخم أقل في المستقبل القريب، أما وجهة نظر أصحاب جانب العرض (The simpply side) فتتركز على

[1]اسماعيل صارى، الأداء الاقتصادي لأنظمة سعر الصرف، اطرواحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية،جامعة يحي فارس، المدية، 2018، ص ص 120 - 121.

ضرورة زيادة العرض الكلي والذي سيحقق مستويات أعلى للناتج والعمالة ومستوى أدنى للأسعار، وهذا سيغير من توقعات الناس حول معدلات التضخم، فتزداد الأجور والأسعار بسرعة اقل وتنخفض أسعار الفائدة، وفي الأجل القصير ستحقق مستويات أعلى للناتج والعمالة ومستوى أدنى للأسعار.

المطلب الثاني : علاقة سعر الصرف بكل من العرض النقدي واجمالي الناتج المحلي

1- علاقة العرض النقدي بسعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف ظاهرة نقدية[1] نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إذ أن عرض النقود في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة، حيث يمارس سعر الفائدة تأثير مهما في تحديد سعر الصرف، فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة للخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف والعكس في حالة خفض سعر الفائدة، إلا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعمل في اتجاهين متضادين ويلغي كل منهما أثر الآخر ويمتنع حدوث أي تغيير في سعر الصرف، حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج، مما يستقطب رؤوس الأموال الأجنبية ويرفع من الطلب على العملة المحلية، ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر سلبا في الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

2- علاقة سعر الصرف باجمالي الناتج المحلي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف حيث يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه مجموعة القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .فهو بذلك يشمل كل ما ينتج في الاقتصاد من سلع وخدمات، فالمنتجات الزراعية ، والصناعية في الاقتصاد تدخل ضمن الحسابات، وخدمات تأجير المنازل، والخدمات المصرفية، والسياحية والعالجية تسجل ضمن الناتج المحلي ، ومن ناحية أخرى يعد الناتج المحلي الإجمالي أفضل متغير يعبر عن مقدار النمو الاقتصادي ألي بلد وذلك كونه يعكس التطورات في بنية الاقتصاد من حيث بنية القطاعات الاقتصادية التي يحتويها, إن النمو بالناتج يولد طلبا إضافيا على عملة البلد وتحسين الحساب الجاري وبالتالي يقلل من قيمة سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية (ارتفاع العملة المحلية)، أي: أن العلاقة بين الناتج المحلي بالاسعار الثابتة وسعر الصرف الاجنبي هي

[1]- بوالكور نور الدين، قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري للفترة (1990-2013)، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، ديسمبر، 2015، ص599.

علاقة عكسية, وفي الجزائر يتم استخدام الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالاسعار الثابتة كونه يعتبر مصدر الاحتياطيات الوحيد تقريبا الذي يلعب دورا مهما في الموازنة الحكومية ، ودورا كبيرا في ميزان المدفوعات وفقراته وهذه كلها متغيرات تؤثر في سعر الصرف, إذ أن زيادة قيمة الصادرات النفطية تدعم عملية تكوين احتياطي النقد لمقابلة الواردات وبالتالي المحافظة على استقرار سعر الصرف.

تمثل عملة بلد ما انعكاسا مباشرا للناتج المحلي الاجمالي الخاص به إذ أن المقدار الكامل للمال في بلد معين مساو للمقدار الكلي للناتج الاقتصادي .أي : كلما ارتفع ازدادت قوة العملة والمقدرة الشرائية ، وإذا كان هناك نمط نمو في اقتصاد معين فإن أفضل قرار يكون بشراء هذه العملة لان قيمتها ستزداد خلال السنوات القادمة[1].

المبحث الثاني : الانحدار الخطي البسيط وطريقة المربعات الصغرى

يعد الانحدار الخطي من أهم الأساليب الإحصائية استعمالا في أبحاث القياس الاقتصادي وأكثر النماذج استعمالا نظرا لسهولة استخدامه في قياس العلاقة الاقتصادية بحث يختص بقياس العلاقة بين متغير تابع ومتغير آخر أو أكثر مستقل.

المطلب الأول : تحليل الانحدار الخطي البسيط

يعتبر هذا النموذج من أبسط و أكثر النماذج شيوعا وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلمات وتطبيقاته إلى جانب ذلك فان أغلب العلاقات الاقتصادية تأخذ هذا الشكل من النماذج .

الفرع الأول : معادلة وفرضيات النموذج

أولا : معادلة النموذج

يمكن صياغة نموذج الانحدار البسيط على شكل معادلة خطية من الدرجة الأولى تعكس المتغير التابع y كذلك في المتغير المستقل كما يلي : $Y_{1=} B_0+B_1X_t+U_t \qquad i=1.2 ,\dots n$

بحيث : yt يعبر عن قيمة المشاهدة t للمتغير التابع .

[1] محمد الصيد احميد، عبد الرحمن علي محفوظ، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي، مجلة كلية التربية، العدد14، ليبيا، ص ص 376-377.

X_t يعبر عن قيمة المشاهدة t للمتغير المستقل المفسر.

B_1 B_0 معلمات النموذج .

U_t حد الخطأ .

n يعبر عن عدد المشاهدات المتاحة من قيم المتغيرين (X,Y)

يرجع استخدام حد الخطأ (U) لقياس انحراف القيمة المشاهدة y عن خط الانحدار الحقيقي ، وهناك عدة أسباب تبرر إدخال هذا المتغير :

- صعوبة إدخال كافة المتغيرات المؤثر في الظاهرة : إن الظاهرة المدروسة تتأثر بمجموعة كبيرة من المتغيرات ولا يمكن جمع كافة البيانات عن هذه المتغيرات لذا نضطر لحذف جميع المتغيرات التي لا نملك عليها البيانات ونعوضها بالعنصر حد الخطأ (U) ليمثل هذه المتغيرات المحذوفة ؛
- السلوك الغير متوقع للأفراد لا يمكن التنبؤ بسلوك الأفراد فهي تتخذ طابع عشوائي في أغلب الأوقات[1] ؛
- تباين سلوك الأفراد تختلف تصرفات الأفراد وردود أفعالهم فمثلا الميل الاستهلاكي يختلف من فرد إلى أفراد حتى ولو كان لديهم نفس الدخل[2] ؛
- أخطاء القياس[3]: يصعب قياس كل المتغيرات الاقتصادية مما يؤدي إلى حدوث أخطاء في القياس لهذا يتم إدراج متغير حد الخطأ في المعادلة فان كانت $c_t=a+by$ مؤكدة فقد نشاهد في الواقع $\hat{c}_t$ مرتبط ب c_t كما تصفها الصيغة التالية : $\hat{c}=c_t+u_t$؛
- لا يمكن صياغة النموذج الرياضي بصورة دقيقة فالنموذج الذي يحوي معادلة واحدة لا يصف الواقع مهما كان عدد العوامل الداخلة فيه ؛
- حدوث أخطاء في تجميع البيانات.

[1] محمد لطفي ، مبادئ الاقتصاد القياسي ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، الطبعة الثانية ، 2004 ، ص 40 .

[2] المرجع نفسه ، ص 40 .

[3] هاري كليجان ، والاس أوتس ، عن ترجمة المرسي السيد حجازي ، عبد القادر محمد عطية ، النشر العلمي والمطابع ، الرياض ، 1995، ص 70 .

ثانيا : فرضيات النموذج

يمكن تلخيص هذه الفرضيات فيما يلي :

الفرضية الأولى :

تفترض هذه الفرضية أن الاخطاء لا تدخل في تفسير المتغير التابع (y) إذ تعتبر حد الخطأ U_t متغير عشوائي يأخذ قيما سالبة أو موجبة أو معدومة لكنها غير مشاهدة ويخضع لقوانين الاحتمال يكون توقعه الرياضي يساوي 0 إي : $E(u_t) = 0, t = 1.2, \dots n$

الفرضية الثانية :

وهي تتعلق بتباين حد الخطأ بحيث تكون قيمة[1] : $cov(u_t) = E(u_t^2) = \sigma_u^2$ ؛ أي أن قيمة تباين ثابتة عند القيم (X_t) المختلفة مما يعني أن البيانات التي جمعت لتقدير العلاقة يمكن الاعتماد عليها بنفس درجة ، فكل مشاهدة تؤثر بنفس القوة في العلاقة التي يطلب تقديرها[2] .

الفرضية الثالثة :

عدم الارتباط الذاتي لحد الخطأ أي أن القيم المختلفة لحد الخطأ (u_t) تكون مستقلة بعضها البعض وبعبارة اخرى التباين المشترك لان (u_t) مع (u_s) مساوية للصفر حيث أن $(t \neq s)$ وبعبارة أخرى قيمة العنصر العشوائي في أي فترة لا تعتمد على قيمة في فترة أخرى[3] أي $cov(u_t, u_s) =$

$\forall_t \neq sE(u_t, u_s) = 0 \quad$ t,s=1.2,…n

الفرضية الرابعة :

ويتعلق بقيم المتغير المستقل (X_t) حيث يفترض أن البيانات المتعلقة بهذه المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغير قيم المتغير التابع حيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم [4]، وانه مهما كان حجم العينة N فان المقدار $\frac{1}{N}\sum_{t=1}^{n}(x_1 - \bar{x})^2 \neq 0$

[1] تومي صالح ، مرجع سابق ، ص 38 .

[2] عصام عزيز شريف ، مقدمة في القياس الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1981 ، ص 15 .

[3] اموري هادي كاظم الحسناوي ، مرجع سابق ، ص 13 .

[4] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، الاحصاء للعلوم الادارية والتطبيقية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 ،ص 506.

الفرضية الخامسة :

تتمثل هذه الفرضية أن تكون قيم (u_t) غير مرتبطة بأي من المتغيرات المستقلة في النموذج اي الأخطاء تكون مستقلة عن (x_t) ، ويعبر عنه رياضيا كما يلي[1] :

$$t=1.2,\ldots,n \quad E(u_t) = 0 \;\; cov(x_t, u_t) = E(x_t, u_t) = x_t$$

- **تقدير معلمات النموذج**

من اجل تقدير معا لم النموذج الخطي البسيط وبالرجوع للعلاقة الخطية $y_t = B_0 + B_1 X_t + U_t$ ، يتبين لنا أن تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يتحدد من خلال العلاقة المنتظمة $(B_0 + B_1 X_t)$ ، اما تأثير العاومل الاخرى فانه يتحدد من U_t وعليه فان لمعرفة العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمستقل يتعين علينا تقدير B_0, B_1 ، مولاجل ذلك يتم التقدير بواسطة المعادلة $y_t = \widehat{B_0} + \widehat{B_1} X_t + U_t$ ولتقدير تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بواسطة المعادلة التالية : $\widehat{y_t} = \widehat{B_0} + \widehat{B_1} X_t + U_t$

وتسمى معادلة الانحدار حيث يعني الرمز $(\hat{})$ أن القيم تقديرية وليست حقيقية وهناك عدة طرق لتقديريها إلا أن أنجعها و أبرزها طريقة المربعات الصغرى وذلك لما تتميز به من خصائص إحصائية وسهولة الحساب ومنطقية نتائجهما.

المطلب الثاني : طريقة المربعات الصغرى

عرف J.M.Stigler عام 1981 " بأنها محرك التحليل الإحصائي الحديث وذلك بالرغم من محدودية حوادثها الطارئة وتغيراتها المتعددة [2]"

كما عرفها J.J.Johnston أنها " قانون أو كطريقة تقدير بعض المعا لم غيرا لمعروفة حيث أن المقدرة هو القيمة العددية لها الناتجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموعة بيانات العينة المعنية بالدراسة [3]"

إن هدف طريقة المربعات الصغرى هو إيجاد خط مستقيم يقترب من جميع النقاط معناه يجب أن يكون مجموع الانحرافات مجموع الانحرافات القيم المقدرة .

[1] تومي صالح ، مرجع سابق ، ص 38 .

[2] المرجع نفسه ، ص 33 .

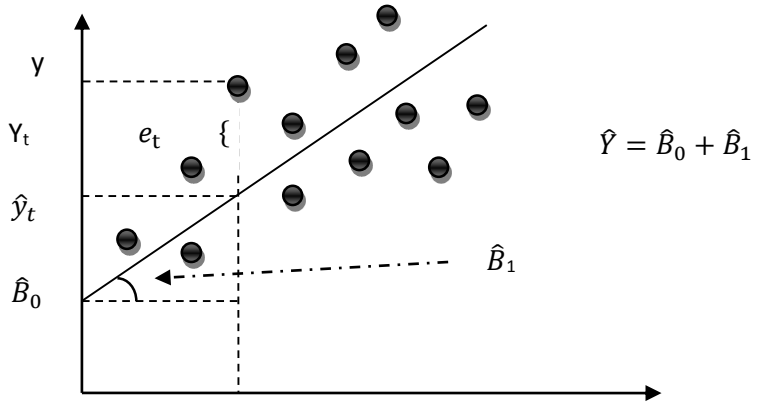
[3] المرجع نفسه ، ص 34 .

$$e_t = y_t - \hat{y_t} \longrightarrow \min$$
$$\sum_{t=j}^{n} e_t = \sum_{t=j}^{n} (y_t - \hat{y}_t) \longrightarrow \min$$

حيث أن : y_t قيم المتغير التابع الفعلي ، $\hat{y}_t$ قيم المتغير التابع المقدرة

ويمكن توضيح هذا بالشكل التالي :

الشكل رقم 07: الهدف من طريقة المربعات الصغرى



المصدر :سلفادور دومنيك ،الإحصاء والاقتصاد القياسي ،ديوان المطبوعات الجامعية ، ط3 ، 1993،ص143.

الفرع الأول : خصائص مقدرات المربعات الصغرى

خاصية الخطية : مقدرات المربعات الصغرى العادية خطية في المتغير التابع y حيث نلاحظ أن تلك المقدرات يمكن وضعها ففي صورة دالة أو تركيب خطي من قيم المتغير y؛

خاصية عدم التحيز : إن التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ماووسك توزيعها فإذا كان هذا الفرق مساوي الصفر فإننا نقول عن ذلك المقدر بأنه مقدر غير متحيز , أي أن وسطها يساوي القيمة الحقيقية للمعلمة أي:$\mathrm{E}(\hat{B}_0) = B_0, (\hat{B}_1) = B_1$

خاصية الكفاءة وأصغر تباين : إن المقدر غير المتحيز وبأكبر تباين حول القيمة الحقيقية للمعلمة يكون ذا أهمية أقل من ذلك المقدر غير المتحيز وبأقل تباين ولكن لا يمكن الحكم على خاصية أصغر تباين للمقدرتين $(\hat{B}_1)$و$(\hat{B}_0)$

لأننا نحتاج إلى مقارنتهما بتباينات مقدرات أخرى ولهذا نبحث على خاصية أخرى تمكننا من ذلك؛

أفضل مقدار غير متحيز (BLUE) : تنطلق الخاصية من نظرية Gauss-Markove والتي تقول :" من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة تكون مقدرتي المربعات الصغرى العادية $(\hat{B}_1)$و$(\hat{B}_0)$أفضل مقدرتين خطيتين وغير متجزتيت حيث أن لها أصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتجزة والاخرى "؛

خاصية الاتساق : إذا واجهنا مشكلة تحيرة مقدرة ما فإننا ننظر إلى خاصة التقاربية لذلك المقدر ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقبل X عبارة عن متغير تابع ومتأخر بفترة زمنية ما ونقول عن $(\hat{B})$ مثلا بأنه مقدر متسق لB

الفرع الثاني: تقييم المعلمات المقدرة

بعدما قمنا بتقدير معالم النموذج بواسطة صيغ اشتقاق بطريقة المربعات الصغرى نقوم بتقييم هذه النتائج من الناحية الاقتصادية والإحصائية ولتحقيق ذلك سيتم اختبار المعنوية الاقتصادية والإحصائية لنتائج تقدير لنموذج الانحدار.

أولا : اختبار المعنوية الاقتصادية لمقدرين $(\widehat{B_1})$و$(\widehat{B_0})$

في النماذج القياسية نقوم بمطابقة نتائج النموذج مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية وهذا من خلال قيمة والإشارة المقدرين[1] و على سبيل المثال في حالة دراسة دالة الاستهلاك وكان النموذج كما يلي:$c_{1=}B_0+B_1y_t+u_t$

حيث ان : c_1 : يعبر عن قيمة الاستهلاك في الفترة t؛

y_t : يعبر عن قيمة الدخل المتاح في الفترة t؛

u_t : يعبر عن عنصر الخطأ .

إن المقدار $(\hat{B})$ للمعلمة (B_1) تمثل الميل الحدي للاستهلاك و بالتالي تكون تنتمي للمجال [1,0] لأن من غير الممكن أن يكون الاستهلاك سالب أو أكثر من الدخل المتاح ومن جهة أخرى المقدرة $(\hat{B}_0)$ للمعلمة (B_0) تمثل اقتصادي الحد الأدنى من الاستهلاك (في حالة انعدام الدخل) , لذا نتوقع أن تكون قيمتها أكبرى من الصفر ومنه يتم الحكم على صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية إلا إذا كانت قيمة المقدرتين تنتميان إلى المجالين أعلاه.

[1] حمودي جاج صحراوي ، قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية "دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية "، رسالة دكتوراه دولة (غير منشورة) ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ، 200-2008 ، ص 225 .

ثانيا: اختبار المعنوية الإحصائية للمقدرين $(\widehat{B_1})$و$(\widehat{B_0})$

1- اختبار إحصائية t:

يعتمد اختبار ستودنت t[1] على نوعين من الفرضيات

فرضية العدم : ينص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين X و Y

$$H_0 : B_1=0$$

الفرضية البديلة : ينص على وجود علاقة بين المتغيرين X و Y

$$H_1 : B_1\neq0$$

2- اختبار إحصائية فيشر F :

إن اختبار معنوية المتغير المستقل x_i يكون في شكل توزيع F ويعتمد هذا الاختبار على نوعين من الفرضيات

فرضية العدم: و تنص على عدم معنوية أو جوهرية العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل أي: $H_0 : B_1=0$

فرضية البديلة : و تنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع و المتغير المستقبل أي: $H_1 : B_1\neq0$

والصيغة الرياضية لهاذ الاختبار هو :$F=\frac{\sum \hat{y}_i^2 /K}{\sum e_i^2/n-k-1}$

وبعد احتساب قيمة F نقارنها مع قيمة F الجدولية الخاصة بها عند مستوى معنوية المطلوب (1%,5%) ودرجة حرية (n-k-1 k) للبسط و المقام لتجديد قبول أو رفض فرضية العدم فإذا كنت قيمة F المحتسبة أكبر من قيمة F الجدولية ترفض فرضية العدم ونقبل الفرضية أي معنوية العلاقة المقدرة و العكس صحيح.

[1] حسين على بخيت ، سحر فتح الله ، مرجع سابق ، ص 82-84 .

3- اختبار جودة التوفيق بواسطة R^2:

في المعادة الانحدار لا يمكن أن تمر بكل المشاهدات الحقيقة التي تتصل العينة ومنه لابد من قياس درجة قوة هذه العلاقة , من أجل ذلك نستعين بالبواقي (e_i) على قياس مدى تمثيل المعادلة المقدرة لمشاهدات القيمة فإذا كان $\sum e_i^2$ كبيرة يعني أن التمثيل يكون غير جيد و العكس صحيح .

- **استعمال النموذج للتنبؤ**

بعد عملية تقييم النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية و التأكد من صلاحيته للتنبؤ ومن أجل التعرف على مصادر الظاهرة المدروسة نقوم باستخدام هذا النموذج المقدر للتنبؤ بقيمة المتغيرات التابعة , وهذا بالاعتماد على قيم المتغير المستقبلة وبافتراض أن البناء الهيكلي للمعادلة لا يتغير في المستقبل، فانه يمكن التنبؤ بقيم المتغير التابع في فترات مستقبلية وفق الصيغة الرياضية التالية : $y_{t+1}=B_0+B_1x_{t+1}+u_{t+1}$

غير أن التنبؤ أخطاء وقد ينشأ بسبب :

- خطأ التقدير $y_{t+1}-E(y_{t+1})$

- خطأ المعاينة $Ey_{t+1}-yp_{t+1}$

ومنه فان الخطأ الحاصل في التنبؤ هو مجموع نوعين من الانحراف أي :

$$- y_{p_{t+1}} = [y_{t+1} - E_{y_{t+1}}] + [E_{y_{t+1}} - y_{p_{t+1}}]y_{t+1}$$

ولأغراض التنبؤ نفترض أن القيمة المراد التنبؤ بها تقع خارج القيم (x_t) المشمولة بالعينة أي أن المحاولة الجديدة تكون مستقبلة عن القيم التي استخدمت في تحليل الانحدار , حيث أن معادلة الخط المستقيم الحقيقية هي :

$$y_t=B_0+B_1x_1+u_t$$

المبحث الرابع: بناء نموذج قياسي يحدد اثر تقلبات اسعار الصرف على بعض المتغيرات النقدية حالة الجزائر (1999 – 2019)

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج اقتصادي قياسي لاسعار الصرف في الجزائر من اجل معرفة أهم المتغيرات النقدية التي تتأثر به وهذا باعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي التي تعرفنا عليها سابقا .

المطلب الأول: تقلبات سعر الصرف واثرها على اسعار الفائدة في الجزائر (1999–2019)

سنحاول في هذا المطلب بناء نموذج اقتصادي قياسي لتقلبات سعر الصرف واثرها على سعر الفائدة في الجزائر وهذا باعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي .

أولا : تعيين النموذج وتقدير معلماته

1. تعيين نموذج : لتعين النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج والشكل الرياضي والتوقعات القبلية:

1.1 تحديد متغيرات النموذج: تتمثل متغيرات النموذج فيما يلي:

- **المتغير التابع** : ويتمثل في سعر الفائدة في الجزائري و رمزنا له في الدراسة ب IR

- **المتغيرات المستقلة** : في هذا النموذج يوجد متغير واحد مستقل وهو سعر الصرف ورمزنا له بالرمز ER.

وبعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة و المتغير المفسر يمكن التعبير عما سبق بالصيغة الرياضية التالية :$IR=F(ER)$

2.1 تحديد الشكل الرياضي للنموذج: من اجل معرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج للظاهرة محل الدراسة سنقوم بتجريب نوع من صيغ الرياضية لمعدلات النموذج وهي الخطية ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- **النموذج الخطي** : تكون الصيغة الرياضية وفقا للنموذج الخطي في صيغة المعادلة التالية :

$$IR_t = B_0 + B_1 ER_t + U_t$$

حيث أن:

U_t : حد الخطأ الذي يجب إضافته للنموذج لكي ينوب عن باقي المتغيرات التي تؤثر على نموذج ولم تدرج لأسباب معينة .

(B_0, B_1) : تمثل معلمات النموذج

(t) : يعبر عن عدد المشاهدات

3.1: تحديد التوقعات القبلية: نتوقع أن تكون العلاقة بين المتغير التابع سعر الفائدة والمتغير المستقل كما يلي:

- نتوقع أن تكون العلاقة بين كل سعر الفائدة وسعر الصرف علاقة طردية.

2. تقدير معلمات النموذج: يمكن تقدير معلمات نموذج الدراسة على النحو الآتي:

1.2 اختيار طريقة القياس الملائمة: سيتم تقدير معلمات النموذج التي تم وصفها وصياغتها سابقا بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائي ، كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى ادني حد ممكن أي : $\sum e_i^2 = \sum(y_i - \hat{y}_i)^2$ ووفقا لهذه الطريقة لابد ان تتحقق الفرضيات التالية: $\forall_t = 1 \dots n$ $E(U_t) = 0$

$$E(u_t^2) = cons = \sigma^2$$

$$E(u_t, u_s) = 0 \quad t \neq s$$

$$E(u_t, X_t) = 0 \quad t \neq s$$

من الفرضية الأولى والثانية نستنتج أن حد الخطأ يتوزع توزيعا طبيعيا.

ملاحظة : سوف نعتمد على مستوى معنويا 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات ونستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (eviews) في استخدام طريقة المربعات الصغرى و اختباراتها .

2.2 تقييم معلمات النموذج و التنبؤ

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلومات المتحصل عليها بواسطة مجموعة من المعايير الاقتصادية و الإحصائية حيث سوف يتم اختيار النموذج الخطي في ذلك .

1.2.2 : تقييم معلمات النموذج الخطي :بالاعتماد على نموذج الخطي التالي :

$$IR_t = B_0 + B_1 ER_t + U_t$$

حيث أن :

B_0, B_1 مقدرات النموذج الخطي

IR: سعر الفائدة

ER: سعر الصرف

بعد إدخال البيانات السابقة في برنامج (eviews) لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج كما يلي :

الجدول رقم 01 : نتائج التقدير للنموذج الخطي لتقلبات سعر الصرف واثرها على سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1999–2019)

Dependent Variable: IR
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 22:37
Sample: 1999 2019
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11.28599	8.842939	-1.276271	0.2172
ER	0.161663	0.104487	1.547204	0.1383

R-squared	0.111894	Mean dependent var	2.128095
Adjusted R-squared	0.065151	S.D. dependent var	8.251037
S.E. of regression	7.977727	Akaike info criterion	7.081577
Sum squared resid	1209.238	Schwarz criterion	7.181055
Log likelihood	-72.35656	Hannan-Quinn criter.	7.103166
F-statistic	2.393840	Durbin-Watson stat	2.138442
Prob(F-statistic)	0.138309		

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

و وفقا للجدول أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي :

$$IR_t = -11.28 + 0.16ER_t$$

$$(-1.27) \quad (1.54)$$

R^2=0.111 N=21 F=2.39 DW=2.13 prob=0.13

مع العلم أن :

() : القيم الموضوعة بين قوسين تمثل الإحصائية t وسيتم اعتمادها في جميع النتائج

R^2 : معامل التحديد

N : عدد المشاهدات

DW : إحصائية داربن واتسن

F : إحصائية فيشر

Prob : احتمال الخطأ

أ– دراسة معنوية النموذج: نقوم باختبار المعنوية الكلية للنموذج الخطي باستخدام معامل التحديد وكذا اختبار فيشر ، من خلال الفرضيتين التاليتين :

- فرضية العدم H_0 : النموذج غير مناسب (أي أن المتغيرات الخارجية لا تفسر الظاهرة المدروسة)
- الفرضية البديلة H_1 : النموذج مناسب (أي أن المتغيرات الخارجية تفسر الظاهرة المدروسة)

نقوم أولا باستخراج القيمة الجدولية المقابلة لإحصائية فيشر ونقارنها مع تلك المحسوبة ، كما أن عدد المشاهدات هو 21 مشاهدة .

F الجدولية بالاستعانة بجدول فيشر عند درجة حرية البسط هو $k=1$ ودرجة حرية المقام $(n-k-1)$

نجد : $F_{n-k-1}^{k} = F_{19}^{1}$

الجدول رقم 02 : قيم احصائيات فيشر المحسوبة و الجدولية

	مستوى عند 5%	احتمال الخطأ
F_{tab}	**4.38**	0.13
F_{cal}	**2.39**	

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول اعلاه يتبين ان قيمة فيشر المحسوبة اقل من فيشر الجدولية عند مستوى 5% اي ان $(F_{cal}<F_{tab})$ ، وبالتلي نقبل فرضية العدم ، ونرفض الفرضية البديلة ، اي ان النموذج غير مناسب وان المتغير الخارجي المدروس لا يساهم في تفسير وشرح معدلات اسعار الفائدة .

ومن خلال معدل التحديد ($R^2=0.111$)، وهذا يعني ان المتغير المستقل يشرح ما نسبته 11.1% من المتغير التابع ، وتبقى النسبة الاكبر و المقدرة ب 88.9% لمتغيرات اخرى بإمكانها شرح النموذج ، ومن خلال هذا المعيار فان النموذج غير جيد لان نسبة شرح المتغير المستقل للمتغير التابع تعتبر قليلة جدا .

اختبار كل معلمة من معلمات النموذج على حدى:

يستدم اختبار t لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية للمتغير الناتج في نموذج الانحدار الخطي حيث يأخذ هذا الاختبار الشكل التالي :

$$\begin{cases} H_0: B_0 = B_1 = 0 \\ H_0: B_0 \neq B_1 \neq 0 \end{cases}$$

عند مستوى 5% نقارن الإحصائية t فإذا كانت اكبر من 2 بالقيمة المطلقة نقبل الفرضية البديلة (H_1) ونرفض فرضية العدم اي ان معلمة لها معنوية إحصائية .

- من اجل المعامل (B_0) الثابت نلاحظ ان قيمة t تساوي 1.27- وهي اقل من 2 وعليه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي ان المعلمة (B_0) ليس لها معنوية إحصائية .
- من اجل المعامل (B_1) للمتغير التفسيري (سعر الصرف) نلاحظ ان قيمة t المحتسبة ل (B_1) اقل من 2 حيث $|t|$=1.54<2 ومنه نقبل الفرض العدم ونرفض فرض البديل اي ان (B_1) ليس له معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% .

ب- التفسير الاقتصادي للنتائج : يتم اختبار معلمات نموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى تطابق توقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية .

اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية من خلال مقارنة إشارة هذه المقدرات مع التوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية :

- **معدل سعر الصرف** : تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي المقدر بنسبة لمعامل هذا المتغير B_1 على ان العلاقة بين سعر الفائدة و سعر الصرف علاقة طردية لان سعر الفائدة في الجزائر بعتبر غير مؤثر في اسعار الصرف وذلك للانخفاض المستمر لقيمة الدينار ، وعلى العموم ومن خلال الدراسة القياسية للنموذج المقدر تعتبر ارتفاعات اسعار الفائدة غير جذابة للاستثمارات وعليه يبقى الطلب على العملة الوطنية محدود،ومن خلال الدراسة الاقتصادية للنموذج تبين ان سعر الصرف هو متغير تفسيري غير مقبول من الناحية الاقتصادية .

المطلب الثاني: تقلبات سعر الصرف واثرها على معدل التضخم في الجزائر (1999-2019)

سنحاول في هذا المطلب بناء نموذج اقتصادي قياسي لتقلبات سعر الصرف واثرها على معدل التضخم في الجزائر وهذا باعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي .

أولا : تعيين النموذج وتقدير معلماته

1. تعيين نموذج : لتعين النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج والشكل الرياضي والتوقعات القبلية:

1.1 تحديد متغيرات النموذج: تتمثل متغيرات النموذج فيما يلي:

- **المتغير التابع** : ويتمثل في معدل التضخم في الجزائري و رمزنا له في الدراسة ب INF

- **المتغيرات المستقلة** : في هذا النموذج يوجد متغير واحد مستقل وهو سعر الصرف ورمزنا له بالرمز ER.

وبعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة و المتغير المفسر يمكن التعبير عما سبق بالصيغة الرياضية التالية :INF=F(ER)

2.1 تحديد الشكل الرياضي للنموذج: من اجل معرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج للظاهرة محل الدراسة سنقوم بتجريب نوع من صيغ الرياضية لمعدلات النموذج وهي الخطية ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- **النموذج الخطي** : تكون الصيغة الرياضية وفقا للنموذج الخطي في صيغة المعادلة التالية :

$$INF_t = B_0 + B_1 ER_t + U_t$$

حيث أن:

U_t : حد الخطأ الذي يجب إضافته للنموذج لكي ينوب عن باقي المتغيرات التي تؤثر على نموذج ولم تدرج لأسباب معينة .

(B_0, B_1) : تمثل معلمات النموذج

(t) : يعبر عن عدد المشاهدات

3.1: تحديد التوقعات القبلية:نتوقع أن تكون العلاقة بين المتغير التابع معدل التضخم والمتغير المستقل كما يلي:

- نتوقع أن تكون العلاقة بين كل معدل التضخم وسعر الصرف علاقة عكسية.

2. تقدير معلمات النموذج: يمكن تقدير معلمات نموذج الدراسة على النحو الآتي:

تقييم معلمات النموذج و التنبؤ

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلومات المتحصل عليها بواسطة مجموعة من المعايير الاقتصادية و الإحصائية حيث سوف يتم اختيار النموذج الخطي في ذلك .

تقييم معلمات النموذج الخطي :بالاعتماد على نموذج الخطي التالي :

$$INF_t = B_0 + B_1 ER_t + U_t$$

حيث أن :

B_0, B_1 مقدرات النموذج الخطي

INF: معدل التضخم

ER: سعر الصرف

بعد إدخال البيانات السابقة في برنامج (eviews) لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج كما يلي :

الجدول رقم 03 : نتائج التقدير للنموذج الخطي لتقلبات سعر الصرف واثرها على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2019)

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 22:36
Sample: 1999 2019
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.441091	2.166853	1.126561	0.0040
ER	0.017249	0.025603	2.673723	0.0000

R-squared	0.613332	Mean dependent var	3.872381
Adjusted R-squared	0.588071	S.D. dependent var	1.927970
S.E. of regression	1.954843	Akaike info criterion	4.268890
Sum squared resid	72.60683	Schwarz criterion	4.368368
Log likelihood	-42.82334	Hannan-Quinn criter.	4.290479
F-statistic	22.53903	Durbin-Watson stat	1.606000
Prob(F-statistic)	0.008601		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

و وفقا للجدول أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي :

$$INF_t = 2.44 + 0.01ER_t$$

(1.12) (0.67)

R^2=0.613 N=21 F=22.53 DW=1.6 prob=0.00

مع العلم أن :

() : القيم الموضوعة بين قوسين تمثل الإحصائية t وسيتم اعتمادها في جميع النتائج

R^2 : معامل التحديد

N : عدد المشاهدات

DW : إحصائية داربن واتسن

F : إحصائية فيشر

Prob : احتمال الخطأ

ت- دراسة معنوية النموذج: نقوم باختبار المعنوية الكلية للنموذج الخطي باستخدام معامل التحديد وكذا اختبار فيشر ، من خلال الفرضيتين التاليتين :

- فرضية العدم H_0 : النموذج غير مناسب (أي أن المتغيرات الخارجية لا تفسر الظاهرة المدروسة)
- الفرضية البديلة H_1 : النموذج مناسب (أي أن المتغيرات الخارجية تفسر الظاهرة المدروسة)

نقوم أولا باستخراج القيمة الجدولية المقابلة لإحصائية فيشر ونقارنها مع تلك المحسوبة ، كما أن عدد المشاهدات هو 21 مشاهدة .

F الجدولية بالاستعانة بجدول فيشر عند درجة حرية البسط هو k=1 ودرجة حرية المقام (n-k-1)

نجد : $F_{n-k-1}^{k} = F_{19}^{1}$

الجدول رقم 04 : قيم احصائيات فيشر المحسوبة و الجدولية

	مستوى عند 5%	احتمال الخطأ
F_{tab}	**4.38**	0.00
F_{cal}	**22.53**	

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول اعلاه يتبين ان قيمة فيشر المحسوبة اكبر من فيشر الجدولية عند مستوى 5% اي ان ($F_{cal}>F_{tab}$) ، وبالتلي نقبل الفرضية البديلة ، ونرفض فرضية العدم ، اي ان النموذج مناسب وان المتغير الخارجي المدروس يساهم في تفسير وشرح معدلات التضخم .

ومن خلال معدل التحديد ($R^2=0.613$)، وهذا يعني ان المتغير المستقل يشرح ما نسبته 61.3% من المتغير التابع ، ومن خلال هذا المعيار فان النموذج جيد لان نسبة شرح المتغير المستقل للمتغير التابع تعتبر جيدة .

اختبار كل معلمة من معلمات النموذج على حدى:

يستدم اختبار t لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية للمتغير الناتج في نموذج الانحدار الخطي حيث يأخذ هذا الاختبار الشكل التالي :

$$\begin{cases} H_0: B_0 = B_1 = 0 \\ H_0: B_0 \neq B_1 \neq 0 \end{cases}$$

عند مستوى 5% نقارن الإحصائية t فإذا كانت اكبر من 2 بالقيمة المطلقة نقبل الفرضية البديلة (H_1) ونرفض فرضية العدم اي ان معلمة لها معنوية إحصائية .

- من اجل المعامل (B_0) الثابت نلاحظ ان قيمة t تساوي 1.12 وهي اقل من 2 وعليه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي ان المعلمة (B_0) ليس لها معنوية إحصائية .
- من اجل المعامل (B_1) للمتغير التفسيري (سعر الصرف) نلاحظ ان قيمة t المحتسبة ل (B_1) اكبر من 2 حيث $|t|=2.67>2$ ومنه نرفض الفرض العدم ونقبل فرض البديل اي ان (B_1) له معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% .

ث– التفسير الاقتصادي للنتائج : يتم اختبار معلمات نموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى تطابق توقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية .

اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية من خلال مقارنة إشارة هذه المقدرات مع التوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية :

- **معدل سعر الصرف** : تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي المقدر بنسبة لمعامل هذا المتغير B_1 على ان العلاقة بين معدل التضخم و سعر الصرف علاقة طردية لان معدل التضخم في الجزائر يعتبر مؤثر في اسعار الصرف وذلك للانخفاض المستمر لقيمة الدينار والمصاحب للارتفاع المستمر للاسعار ، ومن خلال الدراسة الاقتصادية للنموذج تبين ان سعر الصرف هو متغير تفسيري مقبول من الناحية الاقتصادية.

المطلب الثالث: تقلبات سعر الصرف واثرها على العرض النقدي في الجزائر (1999-2019)

سنحاول في هذا المطلب بناء نموذج اقتصادي قياسي لتقلبات سعر الصرف واثرها على معدل التضخم في الجزائر وهذا باعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي .

أولا : تعيين النموذج وتقدير معلماته

تعيين نموذج : لتعين النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج والشكل الرياضي والتوقعات القبلية:

تحديد متغيرات النموذج: تتمثل متغيرات النموذج فيما يلي:

- **المتغير التابع** : ويتمثل في العرض النقدي في الجزائري و رمزنا له في الدراسة ب M2

- **المتغيرات المستقلة** : في هذا النموذج يوجد متغير واحد مستقل وهو سعر الصرف ورمزنا له بالرمز ER.

وبعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة و المتغير المفسر يمكن التعبير عما سبق بالصيغة الرياضية التالية :M2=F(ER)

تحديد الشكل الرياضي للنموذج: من اجل معرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج للظاهرة محل الدراسة سنقوم بتجريب نوع من صيغ الرياضية لمعدلات النموذج وهي الخطية ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- **النموذج الخطي** : تكون الصيغة الرياضية وفقا للنموذج الخطي في صيغة المعادلة التالية :

$$M2_t = B_0 + B_1 ER_t + U_t$$

حيث أن:

U_t : حد الخطأ الذي يجب إضافته للنموذج لكي ينوب عن باقي المتغيرات التي تؤثر على نموذج ولم تدرج لأسباب معينة .

(B_0, B_1) : تمثل معلمات النموذج

(t) : يعبر عن عدد المشاهدات

تحديد التوقعات القبلية: نتوقع أن تكون العلاقة بين المتغير التابع العرض النقدي والمتغير المستقل كما يلي:

- نتوقع أن تكون العلاقة بين كل العرض النقدي وسعر الصرف علاقة طردية.

ثانيا :تقدير معلمات النموذج: يمكن تقدير معلمات نموذج الدراسة على النحو الآتي:

تقييم معلمات النموذج و التنبؤ

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلومات المتحصل عليها بواسطة مجموعة من المعايير الاقتصادية و الإحصائية حيث سوف يتم اختيار النموذج الخطي في ذلك .

تقييم معلمات النموذج الخطي :بالاعتماد على نموذج الخطي التالي :

$$M2_t = B_0 + B_1 ER_t + U_t$$

حيث أن :

B_0, B_1 مقدرات النموذج الخطي

M2: العرض النقدي

ER: سعر الصرف

بعد إدخال البيانات السابقة في برنامج (eviows) لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج كما يلي :

الجدول رقم 05 : نتائج التقدير للنموذج الخطي لتقلبات سعر الصرف واثرها على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2019)

Dependent Variable: M2
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 22:38
Sample: 1999 2019
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11463.69	3634.456	-3.154170	0.0052
ER	238.4544	42.94425	5.552651	0.0000

R-squared	0.618718	Mean dependent var	8322.238
Adjusted R-squared	0.598651	S.D. dependent var	5175.601
S.E. of regression	3278.853	Akaike info criterion	19.11877
Sum squared resid	2.04E+08	Schwarz criterion	19.21825
Log likelihood	-198.7471	Hannan-Quinn criter.	19.14036
F-statistic	30.83193	Durbin-Watson stat	0.260806
Prob(F-statistic)	0.000023		

المصدر : من إعداد االباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

و وفقا للجدول أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج الخطي على النحو التالي :

$$M2_t = -11463.9 + 238.45ER_t$$

$$(-3.15) \quad (5.55)$$

R^2=0.618 N=21 F=30.83 DW=0.26 prob=0.00

مع العلم أن :

() : القيم الموضوعة بين قوسين تمثل الإحصائية t وسيتم اعتمادها في جميع النتائج

R^2 : معامل التحديد

N : عدد المشاهدات

DW : إحصائية داربن واتسن

F : إحصائية فيشر

Prob : احتمال الخطأ

ثالثا :دراسة معنوية النموذج: نقوم باختبار المعنوية الكلية للنموذج الخطي باستخدام معامل التحديد وكذا اختبار فيشر ، من خلال الفرضيتين التاليتين :

- فرضية العدم H_0 : النموذج غير مناسب (أي أن المتغيرات الخارجية لا تفسر الظاهرة المدروسة)
- الفرضية البديلة H_1 : النموذج مناسب (أي أن المتغيرات الخارجية تفسر الظاهرة المدروسة)

نقوم أولا باستخراج القيمة الجدولية المقابلة لإحصائية فيشر ونقارنها مع تلك المحسوبة ، كما أن عدد المشاهدات هو 21 مشاهدة .

F الجدولية بالاستعانة بجدول فيشر عند درجة حرية البسط هو k=1 ودرجة حرية المقام (n-k-1)

نجد: $F_{n-k-1}^{k} = F_{19}^{1}$

الجدول رقم 06 : قيم احصائيات فيشر المحسوبة و الجدولية

	مستوى عند 5%	احتمال الخطأ
F_{tab}	**4.38**	0.00
F_{cal}	**30.83**	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول اعلاه يتبين ان قيمة فيشر المحسوبة اكبر من فيشر الجدولية عند مستوى 5% اي ان ($F_{cal}>F_{tab}$) ، وبالتلي نقبل الفرضية البديلة ، ونرفض فرضية العدم ، اي ان النموذج مناسب وان المتغير الخارجي المدروس يساهم في تفسير وشرح عرض النقود .

ومن خلال معدل التحديد ($R^2=0.618$)، وهذا يعني ان المتغير المستقل يشرح ما نسبته 61.8% من المتغير التابع ، ومن خلال هذا المعيار فان النموذج جيد لان نسبة شرح المتغير المستقل للمتغير التابع تعتبر جيدة .

اختبار كل معلمة من معلمات النموذج على حدى:

يستدم اختبار t لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية للمتغير الناتج في نموذج الانحدار الخطي حيث يأخذ هذا الاختبار الشكل التالي :

$$\begin{cases} H_0: B_0 = B_1 = 0 \\ H_0: B_0 \neq B_1 \neq 0 \end{cases}$$

عند مستوى 5% نقارن الإحصائية t فإذا كانت اكبر من 2 بالقيمة المطلقة نقبل الفرضية البديلة (H_1) ونرفض فرضية العدم اي ان معلمة لها معنوية إحصائية .

- من اجل المعامل (B_0) الثابت نلاحظ ان قيمة t تساوي 3.15- وهي اقل من 2 وعليه نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي ان المعلمة (B_0) ليس لها معنوية إحصائية .
- من اجل المعامل (B_1) للمتغير التفسيري (سعر الصرف) نلاحظ ان قيمة t المحتسبة ل (B_1) اكبر من 2 حيث $|t|=5.55>2$ ومنه نرفض الفرض العدم ونقبل فرض البديل اي ان (B_1) له معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% .

التفسير الاقتصادي للنتائج : يتم اختبار معلمات نموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى تطابق توقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية .

اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية من خلال مقارنة إشارة هذه المقدرات مع التوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية :

معدل سعر الصرف : تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي المقدر بنسبة لمعامل هذا المتغير B_1 على ان العلاقة بين العرض النقدي و سعر الصرف علاقة طردية لان عرض النقود في الجزائر يعتبر مؤثر في اسعار الصرف، ومن خلال الدراسة الاقتصادية للنموذج تبين ان سعر الصرف هو متغير تفسيري مقبول من الناحية الاقتصادية .

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة قياسية لسعر الصرف من خلال التعرف على العلاقة التي تربط المتغيرات، وكذا منهجية الاقتصاد القياسي والمشاكل التي قد نواجهها وكيفية معالجتها ، وحاولنا تطبيق ما تعرفنا عليه من خلال بناء نموذج قياسي يحدد أثر تقلبات اسعار الصرف على بعض المتغيرات النقدية في الجزائر من اجل الوصول إلى أهم هذه المؤشرات ، ومن اجل معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة استعملنا النموذج الخطي وتوصلنا في الأخير إلى :

- سعر الفائدة ليس له المعنوية الإحصائية والاقتصادية في النموذج ؛
- معدل كل من التضخم وعرض النقود لهم معنوية وإحصائية في النموذج ؛
- استقرار النموذج المتحصل عليه خلال فترة الدراسة .

خاتمـــــــة

لا يكفي أن تعرف كل دولة حساباتها الدولية و أن تحدد حقوقها وديونها وإنما يجب كذلك ومنذ البداية إن تحدد العملة التي يتم التحاسب والدفع بها فكل تبادل دولي يشير إلى مشكلة حساب قيمة التبادل أي سعر الصرف العملة الأجنبية ثم مشكلة دفع تلك القيمة،فالتبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم تغير النقود ولو كانت هناك عملة تتبعها جميع الدول،لكان التحاسب والدفع بتلك العملة في أي مكان من العالم،حتى الذهب فقد وصفته كعملة عالمية...فالمبادلات لا تحسب به إطلاقا ونادرا ما تحسب به،ففي العالم عملات بعدد الدول.لكل دولة عملتها الخاصة بها فالصرف الأجنبي يحسب أو يدفع بعملة دولة من الدول ولكن عملة كل دولة محدودة قوى الإبراء بحدود ذلك البلد.وهذا هنا لا يتم التحاسب ولا الدفع فيما بين الدول وإلا تجرى فيه مقارنة بين عمليتين على الأقل ،كل منهما أجنبية عن الأخرى .

ولقد أولى الباحثون وعلماء الاقتصاد أهمية عظمى لمفهوم الصرف لماله من أهمية في الاقتصاد العالمي ، فكل بلد يصدر عملته الخاصة داخل حدوده الوطنية ، وتبعا لذلك يتعين على المنتجين الذين يبيعون سلعهم في الخارج بان يحولو العملات الأجنبية إلى عملات محلية و يتعين على المستثمرين الذين يحوزون على عملة محلية الحصول على عملة اجنبية عن طريق وسيط لشراء و بيع العملات المختلفة في سوق الصرف الأجنبي لتسهيل التبادل بين العملات وفق لسعر الصرف الذي يعبر عن ثمن وحدة واحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من العملة الأجنبية.

تعتبر الجزائر من الدول النامية الاكثر سعيا الى إصلاح نظامها المالي والنقدي ايمان منها انه أحد أهم ركائز النظام الاقتصادي الكلي، ورغم المشاكل والعراقيل التى واجهتها خلال الفترة التى لحقت استقلالها إلا أنها باشرت العديد من الاصلاحات من اجل تحقيق التوازنات الكبرى على المستوى الحقيقي والنقدي على حد سواء.

وباعتبار ان العملة الوطنية تعتبر احدى اهم عناصر النظام النقدي في الدولة فقد شهدت هي الاخرى محاولات جاءت لتقييمها من أجل الوصول إلى قيمتها الحقيقية التى تعبر وبصدق عن العلاقة القائمة بين الاصول المالية و النقدية الاجنبية الموجودة في الدولة والطلب على السلع والخدمات الاجنبية ،الشي الذي يحدد وبصفة دقيقة قدرتها الشرائية داخليا كما يحدد علاقة الاقتصاد الوطني بشركائه الاجانب.

وبعد التطرق إلى مختلف جوانب الموضوع يأتي رأينا الشخصي في الدراسة لسوق الصرف وهو :

1. سعر الصرف أداة الربط بين السعر المحلي والسعر العالمي ويتحدد بالنسبة لجميع العملات في جميع البلاد .

2. سوق الصرف سوق مجازي يتداول العملات الأجنبية وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية (أسهم، سندات، شيكات، الحوالات...)

3. يسير العالم حاليا بسعر صرف واحد ومحدد وهو سعر الصرف العائم .

4. سوق الصرف له أهمية كبرى في الاقتصاد إذ يعتبر أمر مرتبط بدرجة كبيرة بمصيره الاستقرار الاقتصادي لهذه البلاد وقضايا النمو والتنمية الاقتصادية بها، وهو ماستطعنا التوصل إليه من خلال دراستنا هذه في مختلف فصولها ومراحلها .

5. تعتبر أسعار الفائدة و توقعات المتعاملين من أهم محددات معدل الصرف التوازني الناتج عن قوى العرض والطلب، عند التساوي بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من إحدى العملات .

6. يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية خطيرة جدا تمثل الارتفاع العام لمستوى الأسعار.

7. عرض النقد هو الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية التي تمتلكها العامة .

فمن خلال دراستنا التي قمنا بها والمتمثلة في دراسة تأثير سعر الصرف الجزائري على بعض المتغيرات النقدية في مرحلة 1999الى 2019 وتمثلت هذه المتغيرات النقدية في : سعر الفائدة و التضخم وعرض النقود .

أولا: اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا للموضوع، يمكن اختبار صحة فرضيات البحث على النحو التالي:

- **الفرضية الاولى:** هذه الفرضية صحيحة، وهذا ماتم الوصول اليه في دراستنا، حيث كان متوقع وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم، بحكم ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تدهور قوة العملة المحلية، وبالتالي تدهور سعر صرفها.
- **الفرضية الثانية:** هذه الفرضية صحيحة، وهو ما أثبتناه في دراستنا، حيث رأينا ان هناك علاقة طردية بين سعر الصرف و سعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الصرف بدوره يرتفع سعر الفائدة، حيث يؤثر سعر الصرف على معدل الفائدة مباشرة بعد تغيره، فالسياسة المنتهجة في الجزائر هي سياسة سعر الصرف

العائم و المراقب من طرف السلطات، الامر الذي يجعل التأثر القائم بين المتغيريين واضح وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

- **الفرضية الثالثة:** تعتبر الفرضية صحيحة، وهذا ما تم اثباته من خلال الدراسة، فالعلاقة الطردية التي تجمع سعر الصرف مع العرض النقدي، كان سببها اتباع السلطة النقدية لسياسة توسعية من خلال زيادة عرض النقد الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة الطلب علي العملة الأجنبية وهذه الأخيرة سوف يرتفع سعرها لقلة عرضها، أي أن عرض النقد يرتبط بعلاقة طردية مباشرة مع سعر الصرف.

ثانيا: نتائج البحث

وقع اختيارنا على هذه المتغيرات النقدية لعلاقتها المباشرة مع سعر الصرف ولكي نتأكد بأنها تؤثر أو لا تؤثر على سعر الصرف، ومن خلال دراستنا استطعنا أن نجيب على هذا التساؤل من خلال النتائج المتوصل لها في مختلف مراحل البحث :

1- إن العلاقة بين سعر الصرف و سعر الفائدة علاقة طردية، فكلما ارتفع سعر الصرف ارتفع سعر الفائدة،أي يؤثر سعر الصرف على معدل الفائدة مباشرة بعد تغيره ،فسياسة سعر الصرف العائم و المراقب المتبعة من طرف السلطات تسمح لسعر الفائدة بترقب كل تغير في قيمة العملة وبالتالي سوف تتجاوب بتعديل معدلات الفائدة.

2- ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الوطني يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى ، حيث تزيد عدد الوحدات من العملة الوطنية المرغوب تبادلها للحصول على وحدات من العملات الأجنبية ، أي ان معدل التضخم يؤثر سلب على سعر الصرف ويمكن تفسير ذلك من خلال كون ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للمواطن وبدوره يؤدي الى تدني مستويات العملة المحلية ، وبالتالي تدهور سعر صرفها.

3- إن العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود علاقة طردية، فكلما ارتفع سعر الصرف ارتفع معروض النقود، أي أن عند قيام السلطة النقدية بإتباع سياسة توسعية من خلال زيادة عرض النقد ستؤدي إلى زيادة الطلب عليها لعملة الأجنبية وهذا الأخيرة سوف يرتفع سعرها لقلة عرضها، وزيادة الطلب عليها يدفع سعر الصرف إلى الأعلى، و في حالة تخفيض عرض النقد سوف ينخفض سعر الصرف أيضا، أي أن عرض النقد يرتبط بعلاقة طردية مباشرة مع سعر الصرف.

4- من خلال الدراسة توصلنا إلى أن سعر الصرف لايؤثر في التضخم ويؤثر في عرض النقود وسعر الفائدة.

ثالثا: التوصيات

1- ضرورة إعادة الاعتبار للدينار الجزائري .

2- السرعة في الإصلاحات على مستوى النظام البنكي و تحرير أسعار نظام الأسعار والصرف .

3- تطبيق سياسة صرف مشجعة لقطاع التصدير وإحلال الواردات .

4- رفع معدلات الفائدة الحقيقية وذلك بتحرير الأسواق المالية وجلب رؤوس الأموال الأجنبية .

5- ترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف.

6- لابد من تدخل السلطة النقدية بقوة لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي ، وهذا التدخل يكون من خلال إستراتيجية قصيرة وطويلة الأجل، تأخذ في عين الاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للاقتصاد الوطني.

7- العمل على إعادة تقييم الدينار الجزائري بما يخدم الاقتصاد الوطني على المدى القصير والمتوسط.

8- ترتبط مصداقية الدينار بوجود ثقة فيه والابتعاد عن ازدواجية أسعار صرفه ، أي التوسع في عمليات الصرف من خلال السوق الرسمية وبوجود سعر صرف السوق يعكس أوضاع الطلب والعرض بأدق صورة ممكنة.

رابعا: افاق الدراسة

وفي الاخير وانطلاقا من فحوى دراستنا يكمن فتح ابحاث ودراسات مستقبلية عديدة منها:

1- اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف في الجزائر.

2- تحليل اداء السياسة النقدية في الجزائر .

3- دراسة قياسية لتأثيرات المتغيرات النقدية على سعر الصرف في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- **الكتب :**

1. أحمد أبو الفتوح علي ناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مطبعة الإشعاع الفنية،طبعة1، الإسكندرية، 2001.
2. أسامة محمد الغوالي، مجدي محمد شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعية، بيروت، لبنان، 1999..
3. أمين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة المستنصرية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 1980.
4. أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل، عمان، الأردن، 2009.
5. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
6. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع الطبعة1، بيروت، لبنان، 2003.
7. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2009.
8. بلعزوز بن علي محمد الطيب امحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائري، 2008.
9. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دراسة مقارنة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
10. حال واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة السابعة، عمان، الأردن، 2004.
11. حسين بن سالم جابر الزبيري، التضخم والكساد مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
12. حميدات محمود "النظريات والسياسات النقدية" الطبعة الأولى، دار المكتبة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1994.
13. رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عما، الأردن، 2000.
14. رشدي شيخة مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة الجامعية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1985.
15. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

16. سامر بطرس، النقود والبنوك، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
17. سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصياح، الكويت، 1980.
18. سامي لطرش جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
19. سعيد الحضري، الاقتصادي النقدي والمصرفي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
20. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.
21. السيد محمد احمد السيرتي؛اقتصاديات التجارة الدولية؛الطبعة الأولى؛ مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع؛مصر؛2009.
22. السيد محمد أحمد السيريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2008.
23. شهاب محدي محمود، اقتصاديات النقود والمال، النظرية والمؤسسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
24. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2001.
25. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
26. عادل احمد حشيش ؛العلاقات الاقتصادية الدولية؛الدار الجامعية؛ الاسكندرية ؛ مصر؛2000.
27. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصادي الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
28. عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإرادته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
29. اموري هادي كاظم عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، دار صفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى الأردن، 2012.
30. عبد المجيد قدي، المدخل إلى الساسيات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،2003.
31. عبد المنعم السيد، نزار العبسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد الأردن، 2004.
32. عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين العبسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

33. عبد المنعم محمد مبارك، محمود يونس، اقتصاديات النقود و الصيرفة والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1996.

34. عدنان تايه النعمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2012.

35. عرفان تقني الحسيني، التمويل الدولي، دار مجد لاوي، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 1999.

36. عقيل حاسم عبدالله، النقود والمصارف، ، منشورات الجامعة المفتوحة، بغازي دون سنة النشر.

37. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

38. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2004.

39. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2001.

40. كاظم حاسم، محمد الوادي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي الأردن،2000.

41. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية،الجزء الثالث،ديون المطبوعات الجامعية الجزئر ،2003.

42. محمد سيد عابد، التجارة الخارجية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.

43. محمد فتح الله النشار، التعامل بالأسهم في سوق الأوراق المالية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

44. محمد لطفي ، مبادئ الاقتصاد القياسي ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، الطبعة الثانية ، 2004 .

45. محمود العربي شاكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2006.

46. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

47. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الطبعة3، الجزء2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائري، 2005.

48. منير أو شاور ،أمجد مساعدة، نقود و بنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2011.

49. موردخار كرياتين، الاقتصاد الدولي، مدخل الساسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2007.

50. موسى بخاري لحلو، ساسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.
51. هزاع مفلح، التمويل الدولي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2007.
52. هوشياد معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

- **الرسائل والأطروحات :**

1. اسماعيل صارى، الأداء الاقتصادي لأنظمة سعر الصرف، اطرواحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية،جامعة يحيى فارس، المدية، 2018.
2. بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودروه في تحقيق النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2011.
3. بضياف صالح، تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، رسالة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك جامعة البليدة2، الجزائر، 2014.
4. بعيادي رابح، العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وأثرهما على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-214، ماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحي فارس، المدية،2017/2016.
5. بعياي رابح، العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وأثرهما على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1994-2014)، مذكرة نيل الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة يحيى فارس المدينة،2016 /2017.
6. بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2010)، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر3، 2012.
7. تمار أمين، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1986-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي ومالية دولية، جامعة البليدة2،2017.
8. حسين عباس ضياحي، التضخم وأثره على التأمين على الحياة، معالجة نظرية مع دراسة تطبيقية لواقع شركة التأمين على الحياة، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 1982.
9. حمودي جاج صحراوي ، قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية "دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية "، رسالة دكتوراه دولة (غير منشورة) ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ، 2007-2008 .

10. رنان راضية إستراتيجية إدارة سياسة سعر الصرف في البلدان النامية في ظل التحويلات الاقتصادية والمالية الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2016.

11. طلحة محمد، قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر خلال الفترة (1970-2017)، اطرواحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019/2018.

12. فاطنة الزهراء خبازي، إدارة الساسية الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة في الجزائر خلال الفترة (1986-2011)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر،2014.

13. قسوم فاطمة، نحو بناء نموذج اقتصادي لمحددات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادي، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة يحي فارس، المدية، 2014.

14. لحلو موسى بوخاري، دور ساسية سعر الصرف الأجنبي في رفع كفاءة الساسية النقدية، مذكرة لينل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، العراق، 2009.

- **المجلات والدوريات :**

1. بشير تليلي، دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري على إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1990-2012)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، العراق، 2017.

2. بلقاسم رحالي، نسمير بوعافية، عوادي مصطفى، أثر تحرير التجارة الخارجية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد1، العدد الثاني، جامعة الوادي، ديسمبر 2018.

3. بن عزة جليلة، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد12، جوان 2017.

4. بوالكور نور الدين، قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري للفترة (1990-2013)، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، ديسمبر، 2015.

5. حاكم محسن محمد،اثر التضخم ومعدلات الفائدة في اسعار الصرف ، مجلة اهل البيت، العدد1، العراق ، 8 مارس 2004.

6. خليل إسماعيل عزيز، إبراهيم عبد الله جاسم، أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري العراقي خلال الفترة (1990-2016)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الثامن والخمسون، 2019.
7. خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر، نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد5، 2011.
8. رفاه عدنان نجم، أثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي، الإجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي لمدة (1980-2017)، مجلة تكريب للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 49، الجزء الثاني؛العراق؛ 2020.
9. زهير خاضير ياسين، أثر التضخم على تقويم المخزون في المنشآت الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العد العاشر، العراق، 2005.
10. سعد صالح عيسى علي فارس مانع، تحليل أثر التغير في أسعار الصرف، الدولار على التجارة الخارجية للعراق خلال الفترة 005-2015، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد3 العدد39، العراق2017.
11. السعيدي زهير، سعر الصرف والتعادل القوى الشرائية في الجزائري، استخدام اختيار التكامل المشترك، 1970،2016، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد4، العدد2، ديسمبر2017.
12. صباح نوري عباس، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال الفترة (1990-2005)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر، العراق، 2008.
13. صلاح محمد، المحددات الاقتصادية لأسعار الفائدة، قراءة في قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حول سعر الفائدة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد4، 2017 .
14. عاطف لافي مزوك، أكرم نعمة على، تحليل وقياس أثر العوامل التي تحدد سعر الصرف في العراق، مجلة المتنبي للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد9، العدد الرابع، 2019.
15. عبد الحسين جليل الغالي، العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة بمصر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، العراق، 2017.
16. عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصر على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد3، 2000.
17. عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد4، العدد3، سبتمبر2015.

18. عبد الرزاق كبوط، محاول قياسية لنمذجة للعوامل المحددة بسر الفائدة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1988-2011) باستخدام أشعة الانحدار الذاتيVAR، مجلة العلوم الإنسانية، العدد42، مجلد أ، ديسمبر 2014.

19. عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلة SVARخلال الفترة(1970-2012)، مجلة الباحث، العدد 14، ورقلة، 2014.

20. عدنان كريم نجم الدين محمد علي حميد، التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة (1985-2008)، مجلة الكويت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة واسط، العراق، 2012.

21. علي حسين طعان، قياس وتحليل المعروض النقدي مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004-2016، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد4، العدد 44 الجزء1، العراق ؛2018.

22. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، 2014.

23. عيود عبد المجيد، اختيار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري، دراسة قياسيةخلال الفترة (1990-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد7،2018.

24. قوراري أسيا، أثر التضخم، سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الخامس، جامعة تلمسان.

25. محمد الناصر حميد انو، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائي خلال الفترة (1989-2014)، مجلة الباحث، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 16،2016.

- **المراجع باللغة الأجنبية :**

1. Abdul Rahim A. AL SAATI, Islamic Economics Research , Centre King Abdulaziz University, Jeddah Saudi Arabia.
2. AMINA Lahreche Revil, « Les Regimes de Change», Edition la Découvertes, Collection Repères, Paris,1999.
3. frederic mishkin; monnaic banque et marchies;7émé edition;pearson eduction france;paris;2004.
4. LARBI Dohni, CARO HAINAUT, « Les Toux de change », de Boeck, Bruxelles, 2004.
5. Rogers, Jeffery, Death And Tasces Including Inflation The Public Versis Economists, Ecom Journal WathVolum 4Number1,January 2007. U.S.A.
6. Y SIMON ET LOUTIER TECHNIQUE, FINANCIERES INTERNATIONALES, 8eme Edition Economica , Paris, 2003.

الملاحق

الملحق رقم (01): احصائيات الدراسة

السنة	سعر الصرفer	التضخم inf	سعر الفائدة ir	M2
1999	66.57	2.65	-0.1	1366.76
2000	75.26	0.34	-10.33	1559.91
2001	77.22	4.23	10.02	2403.06
2002	79.68	1.42	7.17	2836.87
2003	77.39	4.27	-0.19	3299.45
2004	72.06	3.96	-3.78	3644.29
2005	73.28	1.38	-7	4070.44
2006	72.65	2.31	-2.3	4870.07
2007	69.29	3.68	1.51	5994.6
2008	64.58	4.86	-6.34	6955.96
2009	72.65	5.74	21.57	7292.69
2010	74.39	3.91	-6.99	8280.74
2011	72.94	4.52	-8.65	9929.18
2012	77.54	8.89	0.5	11015.13
2013	79.37	3.25	8.1	11941.5
2014	80.58	2.92	8.33	13663.91
2015	100.69	4.78	15.45	13704.51
2016	109.44	6.4	6.35	13816.3
2017	110.97	5.59	1.51	14974.23
2018	116.59	4.27	0.87	16636.71
2019	119.35	1.95	8.99	16510.68

الملحق رقم (02): نتائج التقدير للنموذج الخطي لتقلبات سعر الصرف واثرها على سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1999–2019)

Dependent Variable: IR
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 22:37
Sample: 1999 2019
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11.28599	8.842939	-1.276271	0.2172
ER	0.161663	0.104487	1.547204	0.1383

R-squared	0.111894	Mean dependent var	2.128095
Adjusted R-squared	0.065151	S.D. dependent var	8.251037
S.E. of regression	7.977727	Akaike info criterion	7.081577
Sum squared resid	1209.238	Schwarz criterion	7.181055
Log likelihood	-72.35656	Hannan-Quinn criter.	7.103166
F-statistic	2.393840	Durbin-Watson stat	2.138442
Prob(F-statistic)	0.138309		

الملحق رقم (03): نتائج تقدير النموذج الخطي

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: MED::mad\]
File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help
Command
View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Estimation Command:
==========
LS IR C ER

Estimation Equation:
==========
IR = C(1) + C(2)*ER

Substituted Coefficients:
==========
IR = -11.285985542 + 0.161662733434*ER

الملحق رقم (04): نتائج التقدير للنموذج الخطي لتقلبات سعر الصرف واثرها على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999–2019)

Dependent Variable: M2
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 22:38
Sample: 1999 2019
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11463.69	3634.456	-3.154170	0.0052
ER	238.4544	42.94425	5.552651	0.0000

R-squared	0.618718	Mean dependent var	8322.238
Adjusted R-squared	0.598651	S.D. dependent var	5175.601
S.E. of regression	3278.853	Akaike info criterion	19.11877
Sum squared resid	2.04E+08	Schwarz criterion	19.21825
Log likelihood	-198.7471	Hannan-Quinn criter.	19.14036
F-statistic	30.83193	Durbin-Watson stat	0.260806
Prob(F-statistic)	0.000023		

الملحق رقم (05): نتائج تقدير النموذج الخطي

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: MED::mad\]
File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help
Command
View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Estimation Command:
==========
LS M2 C ER

Estimation Equation:
==========
M2 = C(1) + C(2)*ER

Substituted Coefficients:
==========
M2 = -11463.6899773 + 238.454441359*ER

الملحق رقم (06): نتائج التقدير للنموذج الخطي لتقلبات سعر الصرف واثرها على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999–2019)

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 05/19/22 Time: 22:36
Sample: 1999 2019
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.441091	2.166853	1.126561	0.0040
ER	0.017249	0.025603	2.673723	0.0000

R-squared	0.613332	Mean dependent var	3.872381
Adjusted R-squared	0.588071	S.D. dependent var	1.927970
S.E. of regression	1.954843	Akaike info criterion	4.268890
Sum squared resid	72.60683	Schwarz criterion	4.368368
Log likelihood	-42.82334	Hannan-Quinn criter.	4.290479
F-statistic	22.53903	Durbin-Watson stat	1.606000
Prob(F-statistic)	0.008601		

الملحق رقم (07): نتائج تقدير النموذج الخطي

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: MED::mad\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

Command

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Estimation Command:
==========
LS INF C ER

Estimation Equation:
==========
INF = C(1) + C(2)*ER

Substituted Coefficients:
==========
INF = 2.44109141677 + 0.017249499422*ER